عدد ممتاز

الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ـ دمشق

السنة السادسة والعشـــرون ــ العدد المئة ــ الربـــع الأول ــ 2009

- تحية إلى مجلة الرائد العربي ..
- احتياطي التعويضات أهميتها.. وطرق احتجازها ..
- التأمين في سورية بين الواقع والآفاق ..
- الأخطار الناشئة ..
- الأسس السبعة للتأمين التكافلي ..
- الاحتيال المغطى على شركات وعقود التأمين ..
- التأمين الصحي.. بداياته.. أهدافه.. واقعه في سورية ..
- صناعة التأمين ودور الإعلام وموقع هيئات الإشراف ..
- إدارة الخطر والتأمين ..
- العدد المائة.. والمهمة الدائمة ..

100
2009

الرائد العربي

AL - RAÉD AL – ARABI

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ــ دمشق

السنة السادسة والعشرون ــ العدد المئة ــ الربع الأول ــ 2009

رئيس مجلس الإدارة
المشرف العام

د. عزيز صقر

رئيس التحرير

د. سمير صارم

الاشتراكات

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

آ ــ في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب والشركات (500 ل.س).
2. للأفراد (300 ل.س).

ب ــ في الخارج ($40)

ثمن النسخة في سورية 50 ليرة سورية

للمراسلات والاشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق ــ ص.ب. 5178

هاتف: 2 / 6132593

فاكس: 6113400

البريد الالكتروني:

Alraed @ arabunioure – sy. com

الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

الأسعار

من الجمهورية العربية السورية	من الوطن العربي
صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 15000 ل.س	صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 350 $
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 10000 ل.س	نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 250 $
غلاف داخلي ملون ــ 35000 ل.س	غلاف داخلي ملون ــ 700 $
غلاف خارجي ملون ــ 45000 ل.س	غلاف خارجي ملون ــ 850 $

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

المحتويـات

الافتتاحية:

تحية إلى مجلة الرائد العربي..... د. عزيز صقر 4

أبحاث ودراسات:

احتياطي التعويضات.. أهميتها وطرق احتجازها ..... يوسف جناد 7

التأمين في سورية بين الواقع والآفاق ..... د. حيان سلمان 18

الأخطار الناشئة ..... سعد جواد علي 26

الأسس السبعة للتأمين التكافلي ..... فايزة سيف الدين 36

الاحتيال المغطى على شركات وعقود التأمين ..... عادل مجركش 43

التأمين الصحي.. بدايته.. أهدافه.. واقعه في سورية ..... د. هشام ديوانية 52

صناعة التأمين ودور الإعلام وموقع هيئات الإشراف ..... جوزيف زخور 65

الحلول المقترحة للتقليل من خسائر الصرافات الآلية ..... ريم أحمد محمد 70

التدريب مهم.. لكن الأهم هو الأداء ..... زياد منصور 76

مؤتمرات:

الندوة العربية حول خطر الإرهاب وكيفية مواجهته تأمينياً..... يزن ديب 86

كتاب العدد:

إدارة الخطر والتأمين..... رحاب المحمد 93

أخبار تأمينية:

إعصار إيك يسبب أضراراً بالغة ..... نجلاء محمود 101

قاموس التأمين:

التأمين الإضافي.. والتسوية.. وغيرهما..... 107

الورقة الأخيرة:

العدد المائة.. والمهمة الدائمة..... رئيس التحرير 111

100
الرائد العربي
شتاء
2009

تحية إلى مجلة «الرائد العربي» في يوبيلها الفضي

*بقلم الدكتور عزيز صقر

تمر مع هذا العدد من مجلة «الرائد العربي» ذكرى انقضاء [25] عاماً على إصدار العدد الأول الذي كان لي شرف المقال الافتتاحي له وكذلك الإشراف على المجلة ورئاسة تحريرها.

لقد كانت الفكرة من وراء إصدار هذه الفصلية البحثية كأول مجلة متخصصة بإعادة التأمين على مستوى الوطن العربي التعريف بهذا النشاط المالي والاقتصادي الهام والخوض في مكونات هذه المهنة بما يقربها من مفهوم المواطن العربي بشكل عام والمختصين بشكل خاص.

لقد استطاعت «الرائد العربي» أن تشق طريقها على مدى ربع قرن من الزمان بين المختصين وغير المختصين واستطاعت أن تضيف إلى المكتبة التأمينية رافداً معرفياً ثراً، شكل مرجعاً مهماً للباحثين في هذا النشاط على امتداد الوطن العربي حيث توزع على حوالي ثلاثمائة جهة مختصة في أنشطة التأمين وإعادة التأمين والاقتصاد والمال.

صحيح أن «الرائد العربي» مجلة متخصصة ولكنها تنطق بالضاد لأبناء الأمة العربية وهي تعيش كذلك معهم آمالهم وآلامهم، حيث لا تستطيع الخروج

---

* رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

من جلدها بل تتفاعل مع قضايا العروبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف الإسهام بالكلمة المقاتلة عن حمى العروبة والتكامل بين اقتصادياتها وتقاطع مصالحها في السراء والضراء.

«الرائد العربي» لا تخرج من جلدها وتتفاعل مع قضايا الأمة..

إننا ونحن نصدر هذا العدد المئة والذي يصادف هذه الهجمة الشرسة من الكيان الصهيوني ضد شعبنا الصامد في غزة لنسطر أعظم آيات الإكبار للصامدين من أبناء فلسطين وفصائلها الباسلة التي قاومت هذا الطاعون بالإرادة الصلبة وسطرت هذا الانتصار على هذه القوة العاتية، مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الوطن الفلسطيني ــ الجزء الجنوبي من سورية لن يقوم إلا بالمقاومة والدعم غير المحدود للمقاتلين في فلسطين.

إن هذه المجازر التي ارتكبها هذا العدو الغاشم سوف تكون الإسفين العميق في نعش سقوط إسرائيل وطرد الغزاة الصهاينة من أرضنا العربية المحتلة.

لم يقرأ هؤلاء الصهاينة تاريخ الحروب الصليبية قراءةً متأنية. إذ بعد أن رزحت بلاد الشام حوالي مائتي عام تحت احتلالهم البغيض تم طردهم من بلادنا بقوة السلاح وانتهى وجودهم فيها إلى الأبد.

فالسيف ــ كما قال الشاعر العربي [أبو تمام]:

أصـــدق أنبـــاءً مـــن الكتـــب في حده الحد بـين الجـد واللعـب

شكراً يا غزة العرب لقد كان صمودك الأسطوري الإكسير الضروري واللازم ليطهر العرب من أدرانهم وليجسروا الهوة القاتلة التي كانت تشرذمهم. إن دماء أطفالك وشيوخك ونسائك هي الصرخات التي حركت الضمائر ودقت ناقوس الخطر لجميع العرب بأن القادم أعظم والخطب أعم وأشمل إذا لم يتداركوا هذا الحقد الصهيوني الأسود على أمتهم. وها قد أثمرت هذه الدماء الزكية، حيث لاحت بواكيرها في قمة الكويت التي سعت لأن ترتقي إلى مستوى الدماء التي سالت والنواقيس التي قرعت سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي.

شكراً يا غزة العرب.. لقد كان صمودك الإكسير الضروري لتطهير العرب من أدرانهم..

أنك أيتها الغزة الكبيرة الكبيرة قد لقنت الجميع الدروس التي لن تنسى من الأعداء والأهل، وقديماً قال الشاعر

جـــزى الله الـــشدائد كـــل خيـــر عرفت بهـــا عـــدوي مـــن صـــديقي

وأخيراً

إننا في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين التي تصدر عنها «الرائد العربي» لنعاهد قائد أمتنا الرئيس بشار الأسد والأشقاء العرب على الاستمرار في حمل رسالة المهنة ورسالة الوطن، وأن نستمر بنهج متطور يستوعب كل جديد في هذا القطاع ويواكب آلام الأمة العربية وآمالها، متطلعين إلى غدٍ مشرق عزيز ترفرف عليه رايات الوحدة والحرية والاشتراكية.

عهد على حمل رسالة الوطن ورسالة المهنة واستيعاب كل جديـــد في قطـــاع التـــأمين..

تحية إلى «الرائد العربي» في عيدها الفضي وإلى كل من ساهم في تحريرها على مدى هذه السنوات من عمرها المديد الزاخر بالعطاء.

والله ولي التوفيق..

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

احتياطي التعويضات
أهميتها وطرق احتجازها*

بقلم: يوسف جناد**

في العدد السابق من مجلة الرائد العربي عرضنا لأهمية الاحتياطيات التي تُحتجز في ميزانيات شركات التأمين وإعادة التأمين من أجل مواجهة المطالبات التي يتوجب دفعها، والتي تتخذ أشكالاً متعددة. وذكرنا بعض الإحصائيات عن نسب الاحتياطيات المحتجزة تبعاً لنوع التغطية التأمينية وكذلك اختلافات هذه النسب بين بلد وآخر.

ومتابعة للموضوع، نستعرض الأسباب الرئيسية التي تستدعي إعادة تقييم الاحتياطيات المحتجزة.

فمن حيث المبدأ، تستند قرارات حجز الاحتياطي إلى تقديرات محتملة لحجم الدفعات الواجب تسديدها لتعويض حملة الوثائق عن الخسائر التي تلحق بهم.

وأي تبدّل أو انحراف جوهري بين التقدير الافتراضي وبين الحقيقة والواقع، يؤدي حتماً إلى إعادة النظر بالاحتياطيات المحجوزة. فعلى مستوى محافظ أعمال الشركات، سواء التأمين أو إعادة التأمين، ومستوى نمو أو تراجع صناعة التأمين، فإنه يتوجب على الفنيين الأخذ بعين الاعتبار التشريعات القانونية التي قد تصدر بشكل غير متوقع، يضاف إلى ذلك التقدم العلمي الذي يؤدي إلى استنباط أدوية طبية جديدة لعلاج

* الجزء الثاني من المقال الذي نشر في العدد 99 من المجلة.

** مدير إدارة غير البحري والأخطار المختلفة ــ شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

أمراض مستعصية، أيضاً زيادة المعدل العمري للمواطنين، والتضخم وتغير الوعي في المجتمعات، كل هذه الأمور يمكن أن تؤثر على المطالبات طويلة الأجل وبشكل منطقي ستؤثر أيضاً على الاحتياطيات المحجوزة.

ما يشغل الناس حالياً هو زيادة حرارة الكون الذي سيؤدي لإعادة تقييم الاحتياطيات..

أيضاً الكوارث، سواء الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف، أو التي يكون سببها الإنسان كالحروب، أو مايشغل الناس حالياً ألا وهو زيادة حرارة الكون، كل هذا سيؤدي حتماً إلى إعادة تقييم لجميع أنواع الاحتياطيات المحجوزة في شركات التأمين وإعادة التأمين.

أما على مستوى تأمينات الحوادث الشخصية، فإن إعادة التقييم للاحتياطي تتعلق بكل حالة على انفراد، وهي مرتبطة إلى حد كبير بالحادث والعلاج المطلوب سواء الأدوية أو الزمن اللازم للوصول إلى الشفاء، أو بالإعاقة التي قد يسببها الحادث والتي يمكن أن ترافق المصاب طيلة حياته.

إعادة التقييم للاحتياطي تتعلق بكل حالة على انفراد..

ومثالنا على إعادة تقييم الاحتياطيات هو ما حدث في فرنسا. ففي ليلة عيد الميلاد عام 1999 ضرب إعصار Lothar فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، ونتج عنه خسائر مادية وبشرية كبيرة. وكانت حصة التأمين منها/7/ بليون دولار. وبالتالي اضطرت شركات التأمين إلى إعادة النظر بمعدلات الاحتياطيات المحجوزة للعام 1999 حيث أن العاصفة حدثت في الأيام الأخيرة من العام المذكور مما أوجب اتخاذ إجراءات لزيادة الاحتياطيات التي حجزت أول العام وأثناءه حين لم يكن أحد يتوقع العاصفة.

في عام 2000، معظم التعويضات التي تم تقديرها بشكل نهائي دُفعتْ لأصحابها، وبالتالي تم الإفراج عن نسبة كبيرة من الاحتياطيات التي تم احتجازها في العام 1999. إلا أن شركات التأمين وجدت أن الاحتياطيات لمواجهة المطالبات الناتجة عن إعصار Lothar كانت غير كافية. ونتيجة لذلك كان عليهم زيادة الاحتياطيات المحجوزة لسنوات الاكتتاب السابقة والتي لم تغلق بعد. وكان هذا الإجراء إجراءً نادراً في سوق التأمينات العامة في فرنسا. والذي كان، كغيره من الأسواق، يحتجز نسبة محددة كاحتياطي تعويضات ويقوم بالإفراج عنه في العام التالي.

والجدول التالي يبين حركة الحجوزات للاحتياطيات في قطاع التأمينات العامة الفرنسي لعدة سنوات اكتتاب:

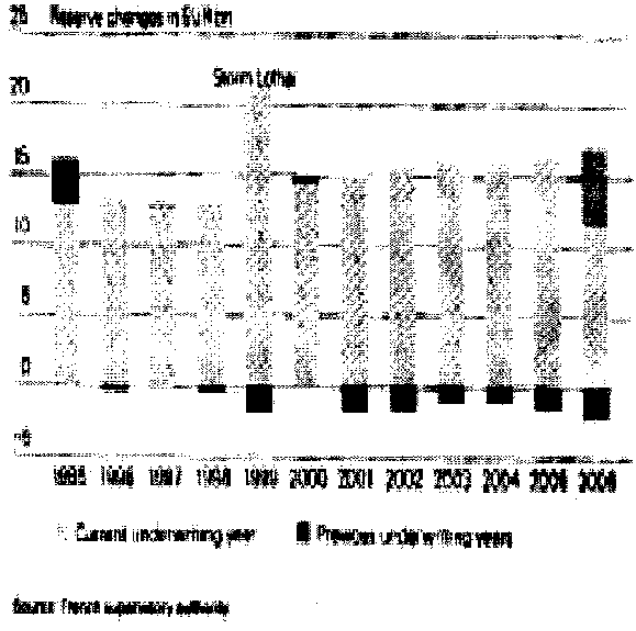

أخطاء احتجاز الاحتياطيات بسبب تطور التشريعات

إن تغير القوانين التي تنظم أعمال التأمين وأيضاً التغيرات التي تشهدها البيئة الاجتماعية بخصوص علاقة المجتمع بالتأمين، جعلت من الصعوبة بمكان تحديد معدلات صحيحة للاحتياطيات وخاصة في البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن للحقيقة نقول أن هذا لا يقتصر على البلدان المتقدمة بل بدأ بالظهور شيئاً فشيئاً في البلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال، أدت القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة إلى زيادة كبيرة جداً في أرقام التعويضات المخصصة للذين أصيبوا جراء تعرضهم لألياف الحجر الصخري ــ الأسبستوس ــ في العقود الماضية، والتي بلغت بلايين الدولارات. حيث لم تظهر الإصابات إلا بعد

تغيّر القوانين والبيئة الاجتماعية يجعل تحديد معدلات صحيحة للاحتياطيات صعباً..

سنوات عديدة والتي لم تكن تؤخذ بالحسبان حين الاكتتاب على الوثائق. وبالتالي أدى هذا الأمر إلى إعادة قراءة جذرية لمعدلات الإحتياطيات المحجوزة. وفيما يلي نوجز لأكثر التطورات في التشريعات تأثيراً على الاحتياطيات:

ـ المفعول الرجعي للقوانين، وتأثير ذلك بالتأكيد سيكون كبيراً وحاسماً على تأمين أخطار المسؤوليات. فحين تصبح القوانين سارية بمفعول رجعي عندها تصبح شركات التأمين مطالبة بدفع تعويضات جديدة، يضاف إلى ذلك أخطاء التراكم غير المتوقعة للتعويضات. وهنا يكون من المستحيل على الفنيين في قطاع التأمين التنبؤ بهذه الحوادث مهما أوتوا من خبرة أو امتلكوا من تقنيات. حيث أن القوانين التي صدرت لم تكن موجودة عند الاكتتاب على الوثائق. ولو أنها كانت موجودة لوضعت ضوابط وشروط خاصة في الوثائق تمكن من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التعويضات مهما بلغت. ونتيجة لذلك، فإن الدفعات المطلوب أداءها من شركات التأمين إلى حملة الوثائق والناتجة كما أسلفنا عن إصدار تشريعات بمفعول رجعي، لا يمكن مقارنتها بالأقساط أو حتى احتسابها كنسب منها، إذ لم يكن هناك إلا جزءٌ يسيرٌ من الأقساط التي لم تدفع بعد مرور عدة سنوات على الاكتتاب بالوثائق.

المفعول الرجعي للقوانين سيكون كبيراً على تأمين أخطار المسؤوليات..

أما عقود إعادة التأمين، فإن شروط التغير في القانون change in Law تخلي طرف معيد التأمين من دفع أية مبالغ للمؤمن له الذي يدفع التعويضات المترتبة عن تعديل القانون المطبق والذي يصدر بشكل مفاجئ وغير متوقع.

شروط التغير في عقود إعادة التأمين تخلي طرف المعيد..

ـ توسع شبكة الأطراف المسؤولة، والتي تعتمد على مبدأ التضامن والتعدد joint and several، وهنا يمكن للقانون أن يجبر أي شخص أو شركة لدفع كامل مبلغ الخسارة، دون النظر إلى مساهمة أي طرف آخر في تحمل المسؤولية عن خسارة محددة. وهذا ما طبق فعلاً في مطالبات الأسبستوس.

من جهة أخرى، يرى البعض أن التعويضات التي تدفع وتوزع على كافة الأطراف صاحبة العلاقة بالحادث هي تعويضات غير عادلة وغير كافية، وفي ضوء هذا يصبح

من الصعب للغاية أن يستطيع المؤمن احتساب كلفة أي تعويض يندرج خاصة تحت أغطية تأمين المسؤوليات. وهنا يأتي العامل الحاسم للاحتياطيات المحجوزة.

ــ خرق مبدأ «عدم الثقة» rule of uncertainty

وطبقاً لهذا المبدأ ــ والذي هو أساس تفسير شروط التأمين ــ يكون المؤمن مسؤولاً عن التعويض عن جميع الخسائر التي تقع لحامل الوثيقة والمطابقة بشكل كامل لشروط التأمين المنصوص عليها في الوثيقة والتي اكتتب بها بموافقة طرفي العقد: المؤمِّن والمؤمَّن له، إلا إذا كانت الوثيقة تنص صراحة أو ضمناً على استثناء الحادث الذي أدى إلى الخسارة، وعلى كل حال، فإن شروط عقود التأمين تصاغ من قبل طرف واحد من أطراف العقد ــ ألا وهو المؤمِّن ــ غير أنها تستخدم مرات عديدة في بوالص تأمين لزبائن آخرين، وهذا يشكل بعض المصاعب، حيث أن تفسيرات القضاء لوثيقة واحدة يمكن أن تنسحب على العديد من الوثائق. وبالتالي يكلف هذا المؤمّنين كثيراً عندما يفسر القضاة نص وثيقة التأمين بشكل ليس في صالح شركات التأمين، وهذا يمكن أن يحدث بعد سنوات عديدة من صياغة العقد، وفي الوقت الذي يصبح من غير الممكن تغييره.

ــ أمر آخر يندرج في السياق نفسه، ألا وهو جهل القضاة في تقدير حدود التعويض. لأن التزام شركة التأمين المالي في عقد التأمين هو التزام محدد بسقف يعرف بحدود التعويض limit of indemnity. وبالتالي إذا لم يقر القاضي هذا الحد، عند حدوث النزاع، عندها قد يدفع المؤمّن مبالغ تزيد عما هو مقدر عند احتساب قسط التأمين.

التزام شركة التأمين المالي في عقد التأمين التزام محدد بسقف يعرف بحدود التعويض.

أكثر من ذلك، إذا حكم القاضي، بأن سقف التعويض أو حدود المسؤولية يجب أن تدفع بالكامل لكل طرف من الأطراف المتضررة، أي أن لا يقسم بينهم، عندها تصبح المقدرة المالية لشركة التأمين في مهب الريح.

ــ يفسر تأمين المسؤولية بأنه وسيلة تعويض اجتماعية. إلا أن مفهوم تأمين المسؤولية الذي كان سائداً والذي يعني الحماية الكاملة للطرف

تأمين المسؤولية هو وسيلة تعويض اجتماعية.

المصاب جراء عدم اتخاذ الحيطة والحذر أثناء تأدية عمل ما، أصبح يتراجع شيئاً فشيئاً، ويحل بدلاً عنه تأمين المسؤولية الذي يعني نظام التعويض الاجتماعي المفرط Hyper – social compensation system والذي يحميه ويشرع له القانون المدني.

في الأسواق النامية، لاتزال تأمينات المسؤولية التقليدية سارية المفعول ولكن من حين لآخر، تظهر هنا وهناك، تشريعات جديدة تهدف لتطوير هذا النوع من التأمين. ومن المتوقع أن يتعمّق هذا التوجه في المستقبل المنظور وأن يطال نظم الأمن الاجتماعي، ويشمل أيضاً توزيع الثروة حيث يجبر قطاع التأمين الخاص على إعادة صياغة عقود تأمين المسؤولية التقليدية لتتماشى مع متطلبات القوانين والتشريعات الجديدة.

التشريعات الجديدة في الأسواق التأمينية تهدف لتطوير التأمين..

زيادة الأجور وزيادة تكاليف الاستشفاء تزيد من ضرورة إعادة تقييم الاحتياطيات:

إن زيادة تكاليف العلاج الطبي من جهة، وزيادة كلفة الإستخدام والعمالة من جهة أخرى هي من بين العوامل الأساسية لزيادة معدلات المطالبات في قطاع التأمين وهذه التكاليف ازدادت بسرعة كبيرة لم تجاريها أسعار التأمين التي يدفعها حملة الوثائق. لأن الدفعات التي تسدد لقاء تعويضات تأمين المسؤولية ازدادت وانتشرت مع مرور الوقت. وأصبحت فروقات واسعة بين أسعار التأمين المطبقة والتعويضات وأصبح لها تأثير سلبي على نتائج هذا النوع من التأمين.

زيادة تكاليف العلاج الطبي وكلفة الاستخدام والعمالة تزيد من معدلات المطالبة..

فعلى سبيل المثال، في تأمين السيارات، ازداد معدل التعويضات بشكل أكبر بكثير من أسعار التأمين وذلك في العديد من البلدان ماعدا ألمانيا. ففي الولايات المتحدة وتحديداً في قطاع تأمين مسؤولية السيارات التجارية، ازداد معدل التعويضات للحادث الواحد 6.3% في العام بينما ازدادت الأسعار 2.5% فقط، وتشير الإحصائيات إلى أن زيادة معدل التعويضات في قطاع تأمين المسؤولية للسيارات ازدادت في خمس سنوات بحدود 20%.

زيادة معدل التعويضات في تأمين السيارات تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة..

الجدول التالي يبين تطور تكاليف تعويضات تأمين السيارات مقارنة مع التطور الاقتصادي

Development of motor liability claims

costs and claims frequency compared

with economic trends

Motor liability, Increase 1998–2006, CAGR	France	Germany	UK	US private	US commercial
Claims incurred	2.3%	-0.7%	-0.2% [1]	3.9%	3.2%
Number of claims	-0.9%	-1.8%	-9.5% [1]	0.3%	-2.9%
Average claims incurred	3.2%	1.2%	10.2% [1]	3.6%	6.3%
Health costs [2]	4.9%	2.5%	7.9%	6.8%	6.8%
Nominal GDP	3.8%	2.0%	5.5%	5.4%	5.4%
Consumer price index	1.6%	1.6%	1.6%	2.5%	2.5%
Wages	2.7%	1.0%	4.2%	3.9%	3.9%

إلا أن التضخم السعري لم يكن السبب الوحيد في زيادة تكاليف الاستشفاء، بل إلى جانب ذلك يأتي استخدام خدمات طبية إضافية عالية النفقات. وأكثر من ذلك، إن كان هناك تقنيات معالجة طبية جديدة يمكن أن تحمي حياة المصابين، فإن استخدامها يصبح حاجة ضرورية وإن كانت باهظة التكاليف حتى وإن كانت هناك تقنيات أخرى أرخص.

التقدم في المداواة يمكن أن يؤدي إلى تجديد لتقنيات مستخدمة.

إن التقدم في المداواة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إعادة تأهيل وتجديد لتقنيات مستخدمة لتتماشى مع التقدم الحاصل.

إن تعويضات تأمين المسؤولية شهدت نمواً ملحوظاً واكب نمو التطور الصحي. وكلاهما نما بسرعة فاقت إجمالي الدخل الوطني في العديد من البلدان. ومن المتوقع أن يستمر ذلك في المستقبل. وهذه التعويضات أيضاً تشمل تعويض خسارة الدخل. وبمعنى آخر، الأجور تزداد بشكل متسارع يزيد عن معدلات التضخم، ويتعين على شركات

تأمين الحياة أن تدفع أكثر مما كان متوقعاً كمعاشات تقاعدية يضاف إلى ذلك، أنه بسبب التقدم العلمي والصحي أصبحت معدلات الأعمار أكثر مما كانت عليه من قبل.

الوقاية من أخطار التضخم:

نظرياً يمكن الوقاية من خطر التضخم بإصدار سندات كفالة. هذا يعني الاستثمار بجزء من موجودات التأمين بسندات دين بحيث ترتبط قيمة العائد بجداول الأسعار. Price index

يمكن الوقاية من خطر التضخم بإصدار سندات كفالة..

والجزء من المحفظة الذي سوف يستثمر يعتمد تحديد حجمه على حجم التعويضات المتوقعة والمعرضة للتضخم، وأيضاً على العلاقة بين تضخم التعويضات والتضخم بشكل عام. وفي الواقع العملي الوقاية من التضخم تواجه بعائقين اثنين:

- إن كان التضخم في التعويضات والتضخم العام منفصلين عن بعضهما بالتالي لا يمكن الاعتماد على عائق التضخم. أما إذا كان نوعا التضخم اللذان ذكرا مترابطين، عندها يمكن الاعتماد على عائد التضخم ولكن لن يكون ذلك بشكل كامل، بل يبقى على المؤمّنين مواجهة بعض الزيادة في التعويضات. يمكن أيضاً اللجوء إلى سندات الخزينة التي تمنح لتغطية عجوزات التضخم الخاص بالتعويضات ولا يشمل ذلك التضخم العام. وعلى كل فإن مثل هذه الاستثمارات غير متوفرة حالياً في أسواق المال.

يبقى على المؤمّنين مواجهة بعض الزيادة في التعويضات..

- لا توجد هناك سندات دين خاصة بالتضخم في الأسواق المالية. حيث أن قيمة هذه السندات في 11 بلداً أخذت كعينات كانت أقل من صافي التعويضات المستحقة لقطاع التأمينات العامة فيها بينما كانت أسواق السندات في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا أكثر تطوراً. إن عدد السندات المتوفرة في بلدان أخرى قليلة جداً وسوقها لايزال جديداً. إضافة إلى أن قطاع التأمينات العامة ليس فقط من يبحث عن حمايات ضد أخطار التضخم، بل يضاف إليه قطاع اعتمادات المعاشات التقاعدية والذي يواجه مأزقاً فعلياً مع وجود معدلات تضخم كبيرة وهو بحاجة أكثر من غيره للحماية.

قطاع التأمينات العامة ليس فقط من يبحث عن حمايات ضد أخطار التضخم..

الجدول التالي يوضح العلاقة بين سندات الدين الخاصة بالتضخم وحجم التعويضات

Outstanding inflation – idexed bonds

	Number of bonds	First issue year	Market value of bonds[1] A	Net provisions for claims[1] B	Coverage A/B
US	17	1997	351.5	472.4	74%
UK	9	1981	206.9	68.9	300%
France	9	1998	124.7	82.2	152%
Italy	4	2003	61.1	60.0	102%
Sweden	6	1994	32.1		
Greece	1	2003	8.2	2.0	406%
Canada	4	1991	30.4	33.7	90%
Australia	3	1986	7.1	22.9	31%
South Africa	4	2000	11.0		
Japan	6	2004	21.7	202.5	11%
Germany[2]	2	2006	19.8	70.9	28%
Total sum	65		874.6	1015.8	86%

[1] As of end 2006, bn USD

[2] Market value of outstanding bonds as of end 2006 from Deutsche Bank

تأثير تكاليف الصحة، والمعاشات وتأمينات الحياة على إعادة تقييم الاحتياطيات:

من غير الممكن تجنب الوقوع في الخطأ عند تحديد معدلات الاحتياطيات الواجب احتجازها لمواجهة الكوارث..

من غير الممكن تجنب الوقوع في الخطأ عند تحديد معدلات الاحتياطيات الواجب احتجازها لمواجهة الكوارث، والتطبيق بمفعول رجعي للقوانين التي تنظم أغطية تأمينات المسؤولية، يضاف إليها القواعد الجديدة التي تطبق على التأمين وأسواق الأوراق المالية وما تعانيه من نكسات، كذلك التقدم التقني الصناعي والدوائي.

لذلك يجب على شركات التأمين استخدام رأسمالها لتمويل هذه التطورات غير المتوقعة. ولكن يمكن لشركات التأمين التلاؤم مع الزيادات التي تطرأ على المعاشات والرعاية الصحية وزيادة معدلات الأعمار، وذلك عن طريق اعتماد شروط جديدة. وأيضاً من الممكن، على الأقل، إيجاد وسائل للتقليل من أخطار تبدل معدلات التضخم.

الاحتياطيات ودورة أسعار التأمين:

إن إعادة تقييم احتياطيات التأمين، في حالات كثيرة، يصبح ملحاً طبقاً لدورة أسعار التأمين. وتشير الإحصائيات المتوفرة لدى الجهات المختصة وخاصة في البلدان المتقدمة إلى أن الدورة السعرية للتأمين تحتاج من 7 إلى 10 سنوات. والسبب في ذلك هو الثروة الأدبية للمجتمعات وما يحمله من وعي اقتصادي واجتماعي وتأميني ومن أهم المؤثرات في الدورة السعرية:

إعادة تقييم احتياطيات التأمين يصبح ملحاً طبقاً لدورة أسعار التأمين..

- الحوادث الكارثية الكبيرة من أمثال سلسلة من الكوارث الطبيعية أو تراكم كبير لخسائر أغطية المسؤوليات.
- التغيرات في البنى التنظيمية، مثل موجة تحرير الأسعار في أوروبا.
- أسواق الأوراق المالية وتأثيرها الكبير على رؤوس المال أو أربحية صناعة التأمين.

ويبدو أن فقدان المرونة لإعادة رأسمال الشركات إلى ما كان عليه وبالسرعة اللازمة، وسن القوانين التي تؤدي إلى استقرار الأسعار والصعوبات التي تواجه شركات التأمين لتحديد الاحتياطيات الكافية لدفع التعويضات كل ذلك يؤثر على الأسعار هبوطاً وصعوداً.

إن الدورة السعرية للتأمين تشمل جميع البلدان وفروع التأمين، أي أن انخفاض الأسعار لا يحدث في بلد بعينه بل يشمل العديد من الأسواق، مع وجود بعض الاستثناءات حيث تسيطر المنافسة غير الشريفة، وتعمد بعض الشركات إلى تكسير الأسعار، لكن هذه ليست القاعدة. بل القاعدة الصحيحة هي أنه وبسبب سلوك المؤمّنين الذين يحاولون تجنب أنواع التأمين التي لا تحقق ربحاً، ويقبلون على تلك الأعمال الرابحة فإن هذا يؤثر حتماً على الأسعار. من الأسباب الأخرى لتقلب أسعار التأمين، كلفة إعادة التأمين والتي تفرض من معيدين عالميين.

الدورة السعرية للتأمين تشمل جميع البلدان وفروع التأمين..

والجدير ذكره أن الدورة السعرية السابقة لأسعار التأمين انتهت في عامي 2003 ـ 2004 وبدأت دورة سعرية أخرى اتسمت بعدم التشدد وبأسعار مقبولة للجميع.

أسعار التأمين:

كما في الجداول السعرية لجميع السلع الأخرى، فإن الجدول السعري للتأمين يجب أن يظهر معدل الأسعار لكل منتج تأميني.

ويقصد بذلك الغطاء الممنوح لحملة الوثائق. والغطاء يعرف بأنه المبلغ المؤمن أو أي حدود أخرى ــ يجب دفعها عند حدوث الخسارة. يضاف إلى ذلك أن لكل غطاء نسبة محددة تسمى معدل التحمّل، وهو المبلغ الذي يتحمله حامل الوثيقة عند مطالبته بأي تعويض. وأخيراً يشمل الغطاء مجموعة من الشروط توضح ما يدخل تحت التغطية من أخطار واستثناءات وغيرها...

الجداول السعرية للتأمين يجب أن تظهر معدل الأسعار لكل منتج تأميني.

ويمكن لسعر التأمين أن يزداد إذا وجدت شركات التأمين ضرورة زيادة الأقساط، ويصاغ ذلك ضمن شروط مع مبررات هذه الزيادة. إن التشدد في فرض بعض الشروط، والتي تؤدي إلى التقليل من المطالبات، أو ما يعرف بمنع الخسارة Loss prevention، سوف يقود إلى زيادة الأسعار. وهذا مرده إلى عدد من الاستثناءات التي تدرج ضمن الشروط.

يمكن لسعر التأمين أن يزداد إذا وجدت شركات التأمين ضرورة زيادة الأقساط.

وختاماً، يجب أن نعيد التأكيد على أن بند احتياطي التعويضات المحجوز وما يتفرع عنه من محافظ احتياطيات أو احتياطيات لتعويضات حدثت ولم يبلغ عنها IBNR، هي من الأمور الهامة جداً والتي لا ينبغي بأي شكل من الأشكال التساهل فيها. وعلى الفنيين في صناعة التأمين وإعادة التأمين وبإشراف مباشر من الإدارات إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحق حتى لا يأتي اليوم الذي تجد في شركة التأمين أو إعادة التأمين نفسها غير قادرة على مواجهة المطالبات التي تقدم لها من حملة الوثائق.

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

التأمين في سورية بين الواقع والآفاق

إعداد: د. حيان سلمان

كلمة لابدّ منها

التأمين هو نوع من أنواع التعاون لتغطية خطر ما يمكن أن يقع في المستقبل، أو خسارة متوقعة وتوزيعها على مجموعة من الأفراد بالتضامن والتكافل فيما بينهم لكي يتمّ تخفيف الأثر الواقع على المتضرر منهم. ومن ثمّ تطوّر الفكر التأميني حتى تحوّل إلى شكل مؤسساتي مجسداً بشركات ومؤسسات لها طبيعتها واستقلاليتها التنظيمية والقانونية والمالية... الخ. لكن بعض المختصين بالفكر التأميني يطلقون **على التأمين اسم (التضامن) كما هو في لبنان حالياً، وسوريا التي تحولت فيها شركة الضمان إلى (المؤسسة العامة السورية للتأمين) بموجب المرسوم رقم /1650/ عام** 1977 **وحددت المادة الثانية من المرسوم جوهر عمل هذه المؤسسة بما يلي: [تتولى المؤسسة العامة السورية للتأمين القيام بجميع أعمال التأمين وإعادة التأمين وفق أحكام القوانين والمراسيم المعمول بها والمتعلقة بأعمال التأمين وإعادة التأمين].** وتطوّر الفكر التأميني في سورية مع تطوّر النشاط الاقتصادي وتمّ تشكيل **(هيئة الإشراف على التأمين)** بموجب المرسوم رقم /68/ لعام 2004 وصدور المرسوم رقم /43/ لعام 2005 الخاص بالتأمين وركّز على ضرورة تطوير العمل التأميني وتطوير المنتجات التأمينية وترسيخ الثقة المتبادلة بين شركات التأمين من جهة والزبون الذي يشكّل الأساس والعمود الفقري لشركات التأمين من جهة أخرى. وسأناقش هذا الموضوع وفق التسلسل التالي:

أولاً ــ تاريخ التأمين إنّ الكثير من الباحثين يعتبرون أنّ تاريخ تأسيس التأمين يعود إلى القرن السابع عشر وتحديدا عام /1686/ وظهر في المملكة المتحدة البريطانية وتحديدا في مقهى **(شارل لويدز)** في لندن حيث تجمع مجموعة من البحارة البريطانيين ومالكي السفن بهدف التأمين والضمان المستقبلي لسفنهم وتجلى هدفهم بما يلي (إذا ما تعرّض أحدٌ منهم إلى ضرر ما مثل فقدان سفينته أو بضاعته فإنهم جميعاً يتضامنون فيما بينهم للتعويض له وتقليل حجم خسارته). وفي عام 1871 ترسّخ التأمين بشكل قانوني وأضيف إليه **(إعادة التأمين)** الذي اعتبر في ذاك الوقت نوعاً من أنواع **(المراهنة والقمار)** لأنه يقوم على مبدأ أساسي وهو أن تتعامل كل شركة تأمينية مع شركة أو شركات أخرى للتأمين لديها، وبالتالي تمّ التداخل بين **(التأمين)** و**(إعادة التامين)** وبعد جدال طويل تأسست أول مؤسسة تأمينية في العالم وهي **(هيئة اللويدز البريطانية)**.

تعود بدايات التأمين إلى القرن السابع عشر في بريطانيا..

ثانياً ــ التأمين في سورية بدأ التأمين يتجسّد على الأرض السورية منذ عشرينات القرن الماضي. وخاصة عندما نشطت الشركات الفرنسية في ظلّ الانتداب الفرنسي في هذا العمل. وكان أول عمل رسمي لتنظيم العمل التأميني بموجب القرار رقم 96 ل.ر تاريخ 1/20/ 1926 وركز على تفعيل وتنظيم العمل التأميني من خلال ربط شركات التأمين بالمركز الأساسي لها في بيروت وحصراً بالمفوضية العليا وحدد دفع مبلغ /7500/ ليرة سورية من قبل كل شركة تأمينية عن كلّ فرع من فروعها التابعة. وبعد أن حصلت سورية على استقلالها وتحريرها من الاستعمار الفرنسي عام 1946 تمّت مواصلة الاهتمام بالعمل التأميني من خلال صدور المرسوم التشريعي رقم /112/ تاريخ 6/8/ 1946 ولكن بشرط أن يكون لكلّ شركة تأمينية ترغب بالعمل في سورية مركزا مستقلا لها وإذا كان مالكها أجنبياً فيجب أن يكون لها ممثل عن المالك، أو من الجنسية السورية. إضافة إلى تسديد مبلغ /1000/ ليرة سورية.

.. وبدأ في سورية منذ عشرينات القرن الماضي مع شركات فرنسية..

.. لكنه لم يبدأ رسمياً إلا في العام 1946..

وبالتالي تمّ تنظيم العمل التأميني وتجاوز عدد الشركات العاملة في هذا المجال في سورية /60/ شركة وطنية وأجنبية. ولكن تمّ انتهاء العمل بموجب هذا المرسوم في عام 1959 حيث تمّ إصدار المرسوم رقم /195/ الذي وحّد الإجراءات التأمينية في كل من **(مصر وسورية)** ضمن إطار الجمهورية العربية المتحدة. وبموجبه تمّ إرساء تدخل الدولة وإشرافها الكامل على العمل التأميني من خلال المادة الثامنة من الفصل الثاني منه حيث نصّت صراحة على أنه **[لا يجوز تأسيس أي شركة تأمين في سورية ما لم تكن مملوكة بكاملها للدولة ووفقا لأحكام القوانين والأنظمة النافذة]**. وكانت هذه مقدمة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ومهّد الطريق لاتخاذ إجراءات تأمينية إضافية ومنها تأميم [قناة السويس والمصارف الأجنبية ومعامل ومصانع وشركات.. الخ]. وكان رأس المال الأجنبي مسيطراً على أغلب الفعاليات الاقتصادية ومنها العمل التأميني مستفيدا من تحويل رؤوس الأموال المتجمعة إلى المركز في الخارج. وخاصة أنّ أغلب المواقع الإدارية العليا للشركات التأمينية كانت بيد الموظفين الأجانب. وكانت شركة الضمان السورية هي الشركة الأولى الحكومية التي أنيط بها تنظيم العمل التأميني والإشراف عليه وتطويره ليواكب التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية لكن معاناتها تجلت في رأس مال قليل وغير مسدد بالكامل، إضافة إلى الكوادر البشرية العاملة فيها. لكن التطور الكبير في العمل التأميني تمّ في عام 2004 بموجب المرسوم رقم /68/ والصادر في 2004/9/26 من خلال تأسيس وإنشاء **(الهيئة السورية للإشراف على التأمين)** والتي حددت المادة الثالثة بأنْ [تهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين والإشراف عليه بما يكفل المناخ الملائم لتطويره وتعزيز صناعة التأمين في ضمان الأشخاص وكذلك الإشراف على تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية. ومن ثم تمّ تشكيل مجلس متخصص لمتابعة الأمور التأمينية برئاسة السيد وزير المالية وعضوية /9/ أعضاء متخصصين. ومن ذوي الخبرة والاختصاص

.. وفي زمن الوحدة صارت الشركات التأمينية مملوكة للدولة..

التطور التأميني اللافت في سورية بدأ مع إحداث هيئة الإشراف على التأمين..

يسميهم السيد رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من رئيس المجلس ولمدة /4/ سنوات قابلة للتجديد. وترافق هذا مع قرار رقم /7392/ تاريخ 2004/11/21 وتمّ بموجبه تأسيس مجلس إدارة الهيئة المشرفة على التأمين، ويمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعمل في مجال التأمين. وبدأ إشراك القطاع الخاص الذي بدأ يعمل بحرية منذ عام 1991 مع صدور المرسوم رقم /10/ وتعديلاته المستمرة، وتشكيل الهيئة السورية للاستثمار. وتمّ التركيز على مشاركته في هذا المجلس وأن يعين عضو من قبله يتمّ اختياره من قبل **(اتحاد الغرف التجارية السورية)**. وهذا يعني عملياً فتح السوق التأمينية أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وتبع ذلك مباشرة عقد المؤتمر الخامس والعشرين للتأمين في دمشق والذي ساعد على تطوير حقيقي وجدّي في العمل التأميني والتوجه نحو تأمين المرتكزات الأساسية لتطوير العمل التأميني وتمّ إحداث **(المعهد العربي للتأمين)** ومقره دمشق ومهمته تخريج الكوادر البشرية اللازمة لتخديم المسيرة التنموية العربية في مجال التأمين بمختلف اختصاصاتها وفروعها وتوجهاتها. والتركيز على ضرورة زيادة القدرة التنافسية **للمنتجات التأمينية العربية والسورية** وخاصة بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /43/ لعام 2005 من خلال السعي لحماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين أيضا واعتماد أسعار مقبولة لتوسيع نطاق العمل التأميني وانتهاج المنافسة العادلة سواء في مجال (التأمين الصحي ــ التأمين على الحياة ــ التأمين على المشاريع الصناعية ــ التأمين الشخصي ــ التأمين على بعض المنتجات الزراعية.. الخ).

بدأ القطاع الخاص السوري العمل في قطاع التأمين مع مطلع التسعينات من القرن الماضي..

إحداث معهد للتأمين قفزة نوعية لتخريج الكوادر اللازمة لهذا القطاع..

ثالثاً ــ الواقع العملي للتأمين في سورية: بعد المراسيم والإجراءات السابقة فتح قطاع التأمين أمام القطاع الخاص ومنح الترخيص لتأسيس الشركات ويعمل الآن في السوق التأمينية السورية /14/ شركة إضافة إلى (المؤسسة العامة للتأمين) كمؤسسة حكومية

في السوق السورية حالياً أربع عشرة شركة تأمينية خاصة وعامة..

ومنها /4/ شركات تأمين إسلامية و يتوقع أن يضاعف العمل التأميني بأضعاف متعددة. ولا سيما بعد إحداث **(هيئة الإشراف على التأمين)** والتي تعمل على حماية العملاء والمستثمرين وتوضيح متطلبات المنتجات التأمينية وتوزع رأس مال هذه الشركات الخاصة. أما واقع التأمين الحالي وحسب تقرير الاستثمار السنوي الثاني عن هيئة الاستثمار السورية لعام 2008 التابعة لرئاسة مجلس الوزراء وفي الصفحة /74/ كما في الجدول التالي:

اسم الشركة	رأس المال (مليون ل. س)	المساهمات الخارجية (مليون ل.س)	نسبة المساهمات الخارجية (%)
المتحدة للتأمين	850	255	%30
السورية العربية للتأمين	1000	600	%60
الوطنية للتأمين	850	272	%32
السورية الدولية (آروب)	1000	340	%34
العربية ــ سورية للتأمين	1050	535	%50,95
السورية الكويتية للتأمين	850	424	%49,9
المشرق العربي للتأمين	850	340	%40
الثقة السورية (ترست للتأمين)	850	833	%98
العقيلة للتأمين التكافلي	2000	740	%37
الإتحاد التعاوني للتأمين	1000	400	%40
نور للتأمين التكافلي	1500	501	%33,4
أدير للتأمين	1250	700	%56
الإسلامية السورية للتأمين	1000	540	%54
المجموع	14050	6480	%46,12

لكن من جهة أخرى أكدت الدراسات بأنّ المواطن السوري لا تتجاوز نسبة إنفاقه على التأمين حدود /7/ دولار سنويا فقط لا غير ولا تزال حتى الآن مساهمة الناتج التأميني في مجمل الناتج المحلي الإجمالي أقلّ من 1% بينما في لبنان 3%. وبلغ متوسط القسط التأميني في قطر /474/ دولار للفرد وفي اليمن /2/ دولار بينما تراوحت بين الرقمين في باقي الدول العربية الأخرى. ويشهد سوق التأمين العربي توسعا كبيرا و يسيطر السوق الخليجي على أكثر من 52% منه. برأينا أنّ العمل التأميني سيتطور في سورية من خلال [الإقبال الكبير من السوريين المتواجدين في الخارج حيث أنهم يمتلكون خبرات كبيرة في العمل التأميني سواء من خلال رساميلهم وأموالهم أو خبراتهم ومهاراتهم ــ صدور الكثير من التشريعات والقوانين والتعليمات الناظمة للعمل التأميني وبما يتناسب مع انتقال الاقتصاد السوري من التخطيط المركزي إلى التخطيط الإستشرافي ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ومن سيطرة القطاع العام إلى اعتماد التعددية الاقتصادية ومشاركة القطاع الخاص في كلّ المجالس وخاصة مجلس التخطيط الأعلى ومجلس الإشراف على العمل التأميني.. إلخ ــ توسع أفقي وتكامل عمودي في العمل التأميني ولاسيما بين الشركات العاملة وانفتاحها على الشركات العالمية والتوسع الكبير في العمل التأميني ــ توسّع بعض الشركات التأمينية لتعمل إضافة إلى ذلك بالعمل **(بإعادة التأمين)** ــ التنسيق بين الشركات العربية السورية والشركات العربية والتوجه نحو إيجاد **(قانون عربي موحد للتأمين)**. ولاسيما أنّ العمل التأميني يتطلّب إعداد الكوادر المتخصصة لترسيخ المعرفة والخبرة التأمينية ولاسيما بعد أن خضع العمل التأميني لسيطرة شركة واحدة وغياب القطاع الخاص وانعدام المنافسة ولكن بعد صدور التشريعات الناظمة للعمل التأميني يمكن أن نقول أنّ سورية تعتبر سوقاً واعدة للعمل التأميني]. وحسب جريدة تشرين عدد رقم /10386/ تاريخ 13/1/ 2009 الصفحة /9/ حيث

/7/ دولارات سنوياً نسبة إنفاق المواطن السوري على التأمين..

آفاق مشرقة للعمل التأميني في سورية..

يتطلب العمل التأميني كوادر متخصصة لترسيخ الخبرة والمعرفة التأمينية..

تقول أن حجم المبالغ التأمينية في السوق التأميني بحدود /300/ مليون دولار وأن رقم الأعمال للشركات الخاصة يتزايد منذ سنتين حيث لا يزال السوق التأميني حديث العهد. وأنّ أغلب رأسمال الشركات التأمينية موجود ضمن (عقارات ــ مباني ــ احتياطيات في المصارف). وقد تطورت هذه الشركات بمعدل 25%

رابعاً ــ **صعوبات العمل التأميني في سورية** إنّ من أهم الصعوبات التي يواجهها العمل التأميني في سورية تتجلى بما يلي:

صعوبات العمل التأميني في سورية يمكن حلها من خلال الخبرات التراكمية وخبرة السوريين المغتربين..

1 ــ إنّ العمل التأميني لا يزال في خطواته الأولى ولكن يساعد في الانطلاقة وجود خبرة تراكمية مجسدة في الخبرة القديمة وخبرة السوريين في الخارج ووجود المؤسسة العامة للتأمين التي كانت تعمل بشكل حصري وقد خرّجت الكثير من الكوادر البشرية.

2 ــ إنّ العمل التأميني يعتمد على اقتطاع جزء من الدخل لمواجهة أخطار تأمين متوقعة وبالتالي يعتمد على مقدار الدخل الفردي. وباعتبار أنّ متوسط الدخل لا يزال متواضعاً فإن الاهتمام التأميني سيكون متواضعاً أيضاً وسوف لن يكون في سلّم الأولويات . ومن المعروف أن القطاع التأميني يتطوّر بشكل طردي مع ارتفاع مستوى المعيشة ولاسيما أن التأمين تطور كباقي القطاعات الأخرى وتحول إلى ما يمكن أن ندعوه **(صناعة التأمين)** وخاصة أنه يتطوّر مع العمل الصناعي والاستثمارات. وبدأت الشركات التأمينية تستثمر أموالها في قنوات استثمارية هامة.

البنية التحتية للعمل التأميني لا تزال في بداياتها..

3 ــ إن البنية التحتية للعمل التأميني لا تزال في بدايتها. وهذا يتطلّب جهوداً كبيرةً لتشجيع الطلب على المنتجات التأمينية بأشكالها المختلفة كما يتطلب هذا التوسع في طرح السلع التأمينية وزيادة الوعي التأميني أيضاً.

4 ــ تعاني الهيئة العامة للتأمين من إجراءات روتينية كبيرة وأكثر الشركات التأمينية تعتمد على **(معقبي المعاملات)** أكثر من اعتمادها على الموظفين أي تستند على العمل الفردي وليس وفقا لعمل منظم وممنهج.

5 ــ ضعف الوعي التأميني وعدم تقبل المواطنين له بالسرعة المطلوبة وخاصة أنّ البرامج المخصصة للوعي التأميني لا تزال في خطواتها الأولى. وبالتالي يجب أن تضع الشركات التأمينية هدفاً عندها هو توعية المواطنين السوريين بأهمية **(بوليصات التأمين)** وخاصة في ظلّ المنافسة الكبيرة من قبل الشركات الأجنبية.

من المهم توعية المواطنين بأهمية التأمين ونشر الوعي التأميني.

6 ــ العمل لإعادة الأقساط التأمينية الموجودة في الخارج. وهذا من أهم ما يجب أن تعمله الهيئة العامة للتأمين من خلال تنظيم السوق التأمينية التي يجب أن تقوم على المناقشة وتنوع الخدمات التأمينية.

7 ــ تطوير أساليب التسويق وتنظيم العلاقة بين الشركات التأمينية وأجهزة الرقابة ومدى التزام هذه الشركات بالأسس الناظمة والرقي في المنتجات التأمينية ومدى التزام الشركات بتعهداتها أمام الزبائن والتوجه لتطوير علاقتها مع البنوك والمصارف لتسويق المنتجات التأمينية عبرها وسيتمّ تعزيز المسيرة التنموية مع تطور العمل الاقتصادي ومساهمة كل القطاعات الاقتصادية والاندماج الكبير مع الاقتصاد العالمي. ولاسيما أنّ أقساط التأمين بلغت حتى نهاية شهر أيلول عام 2008 مقدار /9/ مليار ليرة سورية ويتوقع أن يصل إلى /13/ مليار في نهاية العام. أي أن تطوراً كبيراً حصل في حصيلة الأقساط التأمينية فكانت لعام 2005 مقدار /6/ مليار ل. س وفي عام 2006 مقدار /7.5/ مليار ل. س وفي عام 2007 بحدود /9/ مليار ل. س. لكن لا تزال المؤسسة العامة للتأمين تسيطر على القسم الأكبر من العمل التأميني ونتوقع أن يزداد حجم العمل التأميني في كلّ القطاعات، فعلى سبيل المثال زاد في قطاع السيارات بنسبة 167%.

/9/ مليارات ليرة سورية مجموع أقساط التأمين لغاية الشهر التاسع من العام 2008

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

الأخـــطار النـــاشئة

إعداد: سعد جواد علي

المقدمة:

قد يكون هناك عدد من التعاريف الخاصة بالأخطار الناشئة، ذلك أنه لا يوجد تعريف محدد ومتعارف عليه بخصوص هذه الأخطار.

وبشكل عام هنالك تعريفان يتداولان هذه الأخطار سوف نتطرق لهما، ومن الممكن لهذين التعريفين أن يقدما فكرة واضحة ومحددة لما تعنيه عبارة الأخطار الناشئة:

1 ــ التعريف الأول: يشير إلى الأخطار المتغيرة والمتطورة والتي يصعب تقييمها أو حصرها وقد تؤدي هذه الأخطار إلى حدوث خسائر جسيمة، وتوصف بدرجة عالية من عدم الثبات وهنالك نقص كبير في قاعدة المعلومات الخاصة بها والتي تساهم في تقييمها ودرجة الحدوث بها وحدتها.

2 ــ التعريف الثاني: الأخطار الناشئة تعني أخطاراً جديدة ومتعاظمة وبهذا المعنى ليس لها وجود في السابق، أو قضايا معلقة تم اعتبارها أخطاراً نظراً للتبدلات التي طرأت على صعيد المجتمع والمنظور العام أو عن المعارف العلمية الجديدة.

ويمكن اعتبار هذه الأخطار متزايدة نظراً لحدوث عدد من الحوادث أدت إلى تنامي الخطر أو مماثلة للتعرض لهذه الحوادث أدت إلى تزايد الخطر، أو أثر هذه الحوادث على عامة الناس... الخ وضمن هذا الإطار يمكن لنا تسمية عدد من

الأخطار الناشئة والتي هي في مجال هذه التعريفات ومنها على سبيل المثال الهندسة الجينية ــ التبدلات المناخية ــ الإنترنيت والتكنولوجيا الحديثة.

وسوف نتطرق في هذا الموضوع إلى التبدلات المناخية فقط:

الموضوع

سوف يتم التركيز هنا على التبدلات المناخية نظراً لآثارها المتعددة والتي لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة بل إنها قد تطال دولاً وشعوباً في كافة أصقاع الأرض في المستقبل القريب، وقد تتنوع الآثار والكوارث الناشئة عن التبدلات المناخية ولا أحد على هذا الكوكب قد يكون بمنأى عن آثار التبدلات المناخية، ولعلنا قد لمسنا بالفترة الأخيرة آثار التبدلات المناخية في بعض المواقع الجغرافية. إنه خطر عالمي لا حدود له وآثاره بدأت تزداد سوءاً ونتائجه كارثية.

لا أحد في كوكبنا يمكن أن يكون بمنأى عن آثار التبدلات المناخية..

والسؤال هنا ما هي مسببات التبدلات المناخية، والحقيقة يمكن لنا الإشارة إلى أن جو الأرض مؤلف من نتروجين بنسبة 78% تقريباً وأوكسجين بنسبة 21% تقريباً، وهذان الغازان يلعبان دوراً مهماً في دعم واقع الحياة على الأرض، مع أنهما لا يلعبان دوراً مباشراً في تنظيم المناخ. وهنالك غازات أخرى تشكل نسبة 1% في جو الأرض وتوصف بأنها صغيرة الأحجام نورد منها غرين هاوس والتي هي كاربون ديوكسيد، ميثان، نيتروس أوكسيد، أوزون، بخار الماء وهالوكاربونز، وقد تكون هذه الغازات مسؤولة عن التبدلات المناخية بشكل مباشر.

للنتروجين والأوكسجين دور مهم في دعم واقع الحياة على الأرض..

إن المناخ على الأرض هو في حالة تبدل مستمر، في الماضي كانت التغيرات ناشئة عن غازات غرين هاوس الموجودة في جو الأرض بشكل طبيعي.

تقوم الشمس بتسخين الأرض من خلال إرسال أشعة سولر، بعض هذه الأشعة يتم امتصاصها من قبل غازات غرين هاوس والبعض الآخر ينعكس إلى الفضاء الشاسع وهنا يمكن لنا القول بان الأرض تحصل على دفء الحياة من الشمس وان غازات غرين هاوس تقوم بالتسخين حتى حد معين.

بعد نشوء الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر وازدياد النشاط الإنساني في مجال الصناعة والبناء كل ذلك أدى إلى ازدياد معدل غازات غرين هاوس وبشكل خاص غاز ثاني أوكسيد الكاربون الأمر الذي زاد من قدرة المناخ على تسخين أكثر لجو الأرض وهذا ما يفسر ارتفاع درجات حرارة الجو في مختلف أنحاء الأرض.

ازدياد النشاط الصناعي يؤدي إلى زيادة تلوث الهواء..

ومن خلال السجلات الموجودة لدينا يمكن ملاحظة ازدياد معدلات الدفء عالمياً مع تقدم الزمن، وربما سوف يزداد أكثر في المستقبل بسبب الزيادة الكبيرة في حجم النشاط الإنساني وخصوصاً في مجال الصناعة.

والسؤال هنا: إلى أي حد سوف ترتفع حرارة الأرض وما هي الفترة التي تصل فيها الحرارة إلى درجة غير طبيعية، في الحقيقة لا يوجد لدينا أشياء مؤكدة في هذا المجال.

وسوف نتطرق هنا إلى النتائج المباشرة لارتفاع حرارة الكرة الأرضية:

والشيء الجدير بملاحظته هذه الأيام أنه لا يوجد إثبات علمي يربط بين ازدياد دفء الأرض وكوارث المناخ، إلاّ أن عامل التكرار وزيادة حدة الكوارث الطبيعية وازدياد دفء الأرض يمكن ربطهما مع بعضهما البعض من خلال تحليلات إحصائية بنيت على معلومات تم تجميعها خلال وقت طويل يصل إلى 20 سنة وربما أكثر، إضافة إلى ذلك فإن الدلائل التي يمكن ملاحظتها تشير إلى حدوث تبدلات مناخية في أقاليم معينة وبشكل خاص ارتفاع درجات الحرارة والتي أثرت على الأنظمة الفيزيائية والبيولوجية في أجزاء مختلفة من العالم.

لا يوجد إثبات علمي يربط بين ازدياد دفء الأرض وكوارث المناخ..

والآن يمكن إلقاء نظرة على النتائج الكبيرة المباشرة لدفء الأرض:

1 ــ ارتفاع معدل مياه البحر:

عندما ترتفع درجة حرارة الجو، يقوم البحر بامتصاص الحرارة من الجو مما يؤدي إلى حدوث تمدد في مياهه، ومن ناحية ثانية، فإن ارتفاع الحرارة

سوف يؤدي إلى ذوبان الأنهار الجليدية التي تصب في المحيطات، وحالة التمدد هذه والناتجة عن الدفء وذوبان الأنهار الجليدية تؤدي إلى زيادة معدل المياه في البحار مما يؤدي بالنتيجة إلى ازدياد منسوب مياه تلك البحار. وبالطبع فإن معدلات الزيادة تختلف من بحر إلى آخر ومن محيط إلى آخر وعلى سبيل المثال فإن الزيادة في استراليا تعتبر ضمن المعدل الطبيعي، كذلك في نيوزيلاند وبعض دول المحيط الأطلسي، ولكنها تزيد عن المعدلات الطبيعية في كل من بانكوك وتايلند وبنغلادش.

ارتفاع منسوب مياه البحار بمعدل يتراوح بين 0.1 ـ 0.2 م خلال 100 عام..

مع الإشارة إلى ارتفاع منسوب مياه البحار بمعدل يتراوح ما بين 0.1 ــ 0.2 م خلال 100 عام، ويعتقد أن تصل معدلات الزيادة إلى 0.88 م خلال عام 2100 م

2 ــ حدوث الفيضانات:

تعتبر الفيضانات النتيجة المباشرة الثانية لدفء الأرض، ومن المتوقع أن تحدث الفيضانات بشكل متكرر وفي فترات قصيرة. إن ازدياد معدل التكرار يرتبط بازدياد دفء الأرض منذ عام 1900 م. وتشير الإحصائيات إلى أن حدوث الفيضانات قد ازداد بمعدل 2% عالمياً.

الفيضانات تختلف في مكان حدوثها وحدتها من بلد لآخر..

وبالطبع فإن الفيضانات تختلف في حدتها وتكرار حدوثها من مكان إلى آخر في هذا العالم، ويلاحظ زيادة الحدوث في الهند وبنغلادش، أما في الصين فلا يوجد مؤشر واضح لمثل هذا الحدوث بسبب ازدياد تلوث الجو الناتج عن مكونات السولفات والتي تؤدي إلى تبريد المناخ.

3 ــ الجفاف:

إن ازدياد الدفء على صعيد العالم بدأ يتسبب بحدوث جفاف طويل الأمد وشديد في نتائجه ويعود مرد ذلك إلى ازدياد التبخر من التربة والنباتات والبحيرات وخزانات المياه، وقد أثر الجفاف بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وخلف آثاراً سلبية على المجتمعات إضافة إلى نفوق الحيوانات في البرية.

ازدياد معدلات الجفاف في كل من قارتي آسيا وأفريقيا خلال العقود الأخيرة..

ويلاحظ ازدياد معدلات الجفاف في كل من قارتي آسيا وإفريقيا خلال العقود الأخيرة كما ان هنالك احتمالات كبيرة بتكرار حالات الجفاف في هاتين القارتين في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من المشروعات التي تم تنفيذها مؤخراً وذلك من خلال إنتاج محاصيل مقاومة للجفاف، إلا أن هذه الجهود في الواقع كانت بسيطة مقارنة بالآثار السلبية الكارثية للجفاف على كافة أنماط الحياة.

4 – ازدياد حدوث الكوارث الناتجة عن الأعاصير والعواصف وعواصف البرد... الخ

تشير البيانات الإحصائية إلى أن حدوث الأعاصير والعواصف.. الخ قد ازداد بمعدل الضعف خلال الـ 35 سنة الماضية، الأمر الذي دفع بعلماء الفيزياء إلى ربط هذا الازدياد في حدوث الكوارث المناخية بدفء الأرض. ذلك أنه كلما ازداد دفء المناخ ازداد سطح البحر دفئاً وبالتالي يحدث تبدلاً كبيراً في حجم الطاقة الأمر الذي يسهم في تطور حدوث الأعاصير والعواصف وعواصف البرد ومن الملاحظ أنه ليس هناك فقط ازدياد في معدل حدوث هذه الكوارث أو ازدياد شدتها بل أيضاً ازدياد حجمها والمناطق التي تتعرض لها، مما يعني امتداد واتساع حجم الخسائر ليشمل مناطق جغرافية واسعة.

كلما ازداد دفء المناخ حدثت تبدلات كبيرة في حجم الطاقة..

ازدياد الدفء في الجو جعل الأعاصير أكثر رطوبة..

ويمكن أن نستنتج بأن ازدياد الدفء في الجو جعل الأعاصير أكثر رطوبة وأشد عنفاً وقسوة وبالنتيجة أكثر كارثية.

وسوف نتناول فيما يلي الآثار السلبية الشاملة لمثل هذه الكوارث على البيئة الاجتماعية والاقتصادية:

بشكل طبيعي فإن الأنماط الإنسانية والطبيعية هي عرضة لتبدلات المناخ بالرغم من الاختلاف الجغرافي إضافة إلى اختلاف شروط البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتوصف عادة الدول النامية بانها أكثر تأثراً بنتائج الكوارث الطبيعية.

ويعود مرد ذلك إلى عدم توفر وسائل الحماية والمقاومة إلى حد ما لنتائج هذه الأعاصير أو كوارث الطبيعة بسبب انتشار الفقر وعدم توفر أجهزة الإنذار المبكر وافتقارها لوسائل مكافحة الكوارث الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خسائر بشرية كبيرة، بينما نجد أن آثار الكوارث في المناطق الأخرى من العالم والتي توصف باقتصاد متين وتطور في مجالات الحياة والعلوم بمختلف أنواعها، تتركز على الممتلكات مع خسائر بشرية أقل مقارنة مع الدول الفقيرة.

وتظهر الآثار السلبية الشديدة لكوارث الطبيعة على التجمعات السكنية ولنأخذ مثالاً إفريقيا حيث تنتشر المدن الساحلية بكثافة وكذلك التجمعات السكنية لهذا نجد مثلاً ارتفاع منسوب مياه البحر قد يشكل خطراً دائماً لمدن مثل دار السلام ولوكوس وكيب تاون، هذا إضافة إلى وجود مخاوف من تعرض منطقتين هامتين في إفريقيا إلى الجفاف، وهي مناطق تتوفر فيها المياه، مثل أوكافانغو في بوتسوانا ومنطقة سود في النيل بالسودان، بينما تهدد الفيضانات المدن الساحلية في إفريقيا الأمر الذي يؤدي إلى حدوث كوارث في الأماكن السكنية وأضرار كبيرة في المواقع الصناعية على الشريط الساحلي.

كما ان ارتفاع حرارة الجو قد يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة في المجتمعات مثال انتشار الكوليرا والحمى الصفراء وغيرها، وبالنظر لعدم توفير الخدمات الطبية فإن آثار ذلك اجتماعياً سوف تكون كارثية بسبب ازدياد معدلات الوفيات الناتجة عن هذه الأوبئة.

ارتفاع حرارة الجو قد يؤدي إلى تفشي الأمراض..

وتتأثر الزراعة والمحاصيل الزراعية كذلك بازدياد دفء الأرض، فإنه معلوم تماماً بأن الزراعة تتأثر كثيراً بتقلبات المناخ والأحداث الجوية مثل الجفاف والفيضان والعواصف الشديدة. إن الازدياد في حدوث التقلبات المناخية والتبدلات في الطقس كحدوث الفيضانات والجفاف أصبحت تشكل تحديات كبيرة للمزارعين وذلك أن نقص المياه ومعدلات الرطوبة في التربة تجعل الواقع أقل ملاءمة لإنتاج المحاصيل.

.. وتتأثر الزراعة والمحاصيل الزراعية بازدياد دفء الأرض..

إن النقص الحاصل في مصادر المياه وهي القضية الأكثر أهمية على صعيد العالم ككل يجب التركيز عليها إذ إنها تأتي كنتيجة لازدياد معدل الدفء في الجو، ذلك أن هذا

الدفء يؤدي إلى ذوبان القمم الجليدية وازدياد التبخر مما يؤدي إلى نقص مصادر المياه، وسوف يكون لذلك أثر كبير على الحياة الإنسانية والحياة في البرية كما انها تدفع إلى حدوث مشاكل سياسية في مختلف أصقاع العالم وبالتالي تهدد السلم العالمي.

والسؤال هنا ماذا يمكن عمله لمواجهة التقلبات المناخية؟

كما ذكرنا للتو بأن التبدلات المناخية على صعيد العالم ككل تشكل خطراً تمتد آثاره إلى كل زاوية وبقعة على الأرض بطريقة ما أو بأخرى، وإن النتائج السلبية لهذه الكوارث كالفيضانات والأعاصير قد تكون أكثر كارثية مما أوردناه سابقاً. ومن ناحية أخرى فإن العالم قد يواجه كوارث جديدة غير تلك التي تعرض لها في السابق وتلك هي حقيقة الحياة على الأرض، لهذا فإن عدداً من الندوات والمؤتمرات قد عقدت خلال السنوات الماضية تم خلالها بحث الطرق الممكنة لمواجهة الأخطار الناشئة والعمل قدر الإمكان على التخفيف من حدتها وآثارها السلبية في أي موقع من العالم ومن بين الأمور التي تمت مناقشتها نورد الآتي:

التبدلات المناخية على الصعيد العالمي تشكل خطراً على الجميع..

1 ـ تخفيض معدلات غازات غرين هاوس:

اتخاذ كافة الإجراءات لتخفيض معدلات غازات غرين هاوس وبالتالي إبطاء حركة التحولات المناخية ومن أهم هذه الغازات، غاز ثاني أوكسيد الكربون حيث تسعى الحكومات في مختلف أنحاء العالم إلى اتخاذ السبل الكفيلة بتقليل حجم هذا الغاز في الجو باعتباره من بين الغازات التي تساهم في دفء الأرض، وبالتالي إلى التغيير المناخي.

ومن أجل الحفاظ على معدل غاز الكربون دون زيادة، فإن التوجه تم نحو استخدام وسائل بديلة للطاقة، كالرياح والأشعة الشمسية والطاقة ذات المنشأ الحراري وهذه الوسائل تعتبر رخيصة وصديقة للبيئة. كما ان الاستثمار في مجال التقنيات والتي تحوي على كميات ضئيلة من الكربون قد يكون حلاً آخر، إلا أن هذا البديل يوصف بتكلفة عالية، وقد يستهلك بحدود 10% من الناتج الإجمالي العالمي خلال السنوات الـ 50 القادمة.

توجهات باستخدام وسائل بديلة للطاقة للحفاظ على معدل غاز الكربون..

على أي حال فإن هذه التكلفة قد تكون ضئيلة مقارنة بالأضرار التي قد تلحق بهذا الكوكب والتي تقدر بـــ 4 ترليون دولار أميركي في نهاية القرن الحالي.

استخدام مصادر طبيعية للطاقة يخفف من انبعاث غاز الكربون..

إن فصل غاز ثاني أوكسيد الكربون أثناء توليد الطاقة وتخزينه لفترات طويلة قد يكون حلاً آخر إلا أنه الأكثر كلفة حتى بالنسبة للدول الغنية ولا يزال هنالك نقص في الخبرات المطلوبة لاتباع هذا الإجراء.

أما بالنسبة للآليات والتي تشكل أكبر مصدر لانبعاث غازات الكربون من العوادم الخاصة بها، فإن التوجه الحالي يتم نحو استخدام المصادر الطبيعية للطاقة مثال ذلك (الإثانول) ونلاحظ اليوم في البرازيل جزءاً كبيراً من السيارات الجديدة تستخدم غاز (الإثانول) بدلاً من الوقود الاعتيادي وذلك بهدف تقليل ما أمكن من انبعاث الغازات الضارة في الجو.

2 ــ التكيف:

والمقصود بهذه العبارة هو إدارة الأخطار واتخاذ كافة الإجراءات والاستعدادات لمواجهة الكوارث الناتجة عن التبدلات المناخية، وهي بهذا المعنى استراتيجية على عدة مقاييس يتم من خلالها تكثيف الجهود لمواجهة أية احتمالات، للعمل ما أمكن على تخفيض معدلات الأضرار التي تسببها الكوارث، وهذه الجهود بالطبع لا تعني أنها سوف تمنع حدوث الأضرار وإنما مواجهتها وتقليل آثارها قدر الإمكان.

والأمر يتطلب من كافة الأمم العمل على تطوير ثقافة خاصة بمواجهة الأخطار وتقليل ما أمكن من نتائجها، ذلك أنه في السنوات الـ 50 الماضية نجد أن جزءاً كبيراً من الخسائر الكارثية قد ارتبطت بعوامل اقتصادية واجتماعية مثال ذلك النمو السكاني والتجمعات السكانية في مناطق مختلفة من العالم.

من المهم تطوير ثقافة خاصة بمواجهة الأخطار والتقليل من آثارها..

وفي هذا السياق فإن كل دولة تكون عرضة لأحداث مناخية كارثية ينبغي عليها تطوير كافة الاستعدادات وأخذ الاحتياطات لمواجهة الكوارث، وتطوير برامج للحد من الخسائر. ولكن يجب علينا ألا ننسى أن قدرة الشعوب الإنسانية على التكيف مع

قدرات الدول النامية والفقيرة أقل في القدرة على مواجهة التغيرات المناخية..

التبدلات المناخية تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والمستوى الثقافي والمهارات العلمية والبنى التحتية والقدرات الإدارية... الخ وإذا أخذنا هذه المعايير بعين الاعتبار نجد أن الدول الفقيرة والنامية لديها قدرات أقل على التكيف مع التغيرات المناخية لهذا فإنها سوف تتكبد خسائر أكبر في حال حدوث كوارث طبيعية.

موقف شركات التأمين:

كما نعلم فإن شركات التأمين تتحمل الأخطار وبما أنها تتأثر بالكوارث الطبيعية من خلال المطالبات بسداد التعويضات، لهذا فهي معنية باتخاذ كافة إجراءات الحيطة والحذر للتقليل ما أمكن من حجم الخسائر، لهذا فهي بحاجة إلى الإدارة الفاعلة للأخطار بهدف تحديد حجم المخاطر المتوقعة إضافة إلى وضع التسعير المناسب لوثائق التأمين والأخذ بعين الاعتبار موضوع التراكم لهذه الأخطار.

لهذا فإن إعادة تصنيف هذه الأخطار على ضوء المتغيرات في البيئة العالمية، وإعادة تقييم تلك الأخطار على ضوء التطورات الناتجة عن التبدلات المناخية يمكن اعتباره من الأولويات في مسيرة عملها.

يجب فهم فكرة المشاركة في الخطر بطريقة تتغير طبقاً لتغيرات الظروف..

وفي هذا السياق، فإن فكرة المشاركة في الخطر يجب فهمها بطريقة مختلفة تتغير طبقاً لتغيرات الظروف، وعلى هذه الشركات اتخاذ الخطوات التالية:

أ ـ تخفيض معدل التأثر بالخسائر ما أمكن:

وذلك من خلال وضع أنظمة خاصة وضوابط على الأرض فيما يتعلق بالمناطق المعرضة لأخطار كارثية، وينبغي على الجهات العامة أن تلعب دوراً بهذا الخصوص فهي مسؤولة عن تحديد المواقع السكنية، ويمكن لصناعة التأمين أن تلعب دوراً توجيهياً بسبب الخبرات الكبيرة المتاحة لديها، وبشكل طبيعي فإن شركات التأمين سوف تحقق فوائد معينة من خلال كافة الإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف الحد من حدوث الخسائر، ويمكن لشركات التأمين أن تضع غرامات مالية في حال عدم تطبيق الإجراءات الخاصة بتقليل الخسائر من قبل المؤمن لهم.

ب ــ وضع تسعير منطقي للأخطار

إن التبدلات المناخية والزيادة المتوقعة بالأحداث التي ترتبط بالمناخ سوف تزيد من عدم الثبات في الحسابات الاكتوارية لتقييم الأخطار، لهذا فإن هذا الموضوع سوف يضغط على شركات التأمين باتجاه رفع الأسعار التأمينية.

التبدلات المناخية سوف تضغط على شركات التأمين لرفع الأسعار التأمينية..

وعلى ضوء ذلك فإن المطلوب اليوم من شركات التأمين تعديل أسعارها بهدف ترك مسافة ممكنة للتغيرات في طبيعة الأخطار.

إلا أن ارتفاع الأسعار إلى درجة باهظة من المحتمل أن يؤدي إلى:

- انخفاض معدلات الأغطية التأمينية المتاحة.
- الامتناع عن منح تغطيات تأمينية وترك الشعوب عرضة للأخطار.
- تزيد من أعباء الحكومات ذلك أن الطلب من الحكومات بالتعويض عن الخسائر المتكبدة سوف يزداد من قبل تلك الشعوب.

قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انعكاسات سلبية على الشعوب والحكومات..

إن التبدلات المناخية، من ناحية ثانية، قد تؤدي إلى وجود أخطار غير مؤمن عليها بموجب عقود التأمين التقليدية، وامتناع شركات التأمين عن تقديم أغطية لها نظراً لخسائرها التي تفوق القدرات المالية المتاحة لدى تلك الشركات أو ارتفاع أسعار التأمين الخاصة بالأغطية الكارثية.

ج ــ الصيغ البديلة:

قد يكون هناك عدد من الصيغ البديلة التي يمكن من خلالها مواجهة احتمالات زيادة الخسائر، نورد منها السندات الكارثية والتي تستخدم اليوم في عدد من الدول المعرضة لكوارث مناخية، وهذا قد يكون أحد الحلول، أو مقايضة الأخطار (Risk Swap) بين الشركات في دول مختلفة والتي هي عرضة لكوارث مختلفة وهذا يمكن اعتباره حلاً آخر لمواجهة الكوارث الناجمة عن التبدلات المناخية.

هناك أكثر من صيغة لمواجهة احتمالات زيادة الخسائر..

المرجع: FAIR Review issve No 147 – 1 – 2008

100
الرائد العربي
شتاء
2009

الأسس السبعة للتأمين التكافلي*

ترجمة: فايزة سيف الدين

يتوقع البعض للتأمين التكافلي بأن يزداد بمعدل 20% سنوياً حتى تصل أقساطه خلال هذا العقد إلى 15 بليون دولار، وقد وصل فعلاً عدد الشركات التكافلية إلى 135 شركة، مع دخول شركات جديدة من دول عدة بما فيها المملكة المتحدة وكندا. وبنفس السياق، فقد بدأت شركات الإعادة التقليدية بممارسة عمليات الإعادة التكافلية. كما شهد السوق مؤخراً دخول رأسمال يقدر بنصف بليون دولار وذلك بدخول شركة الفجر للإعادة وشركة ACR التكافلية. مما زاد الثقة بهذا النوع من العمل على النطاق العالمي.

ورغم ذلك، يجب على صناعة التأمين التكافلي أن تتغلب على العديد من التحديات التي يتشابه بعضها بشكل أو بآخر مع تحديات صناعة التأمين التقليدية بينما يتعلق بعضها الآخر بالطبيعة الخاصة للتأمين التكافلي.

وفيما يلي أهم هذه التحديات.

1- The Need to be Holier Than Others!

أن تكون أكثر قدسية من التأمين التقليدي:

قد يكون هذا التحدي أهمها جميعاً، فالتأمين التكافلي تأمين إسلامي بالأصل ولا شك بأن أفكار الناس عن الشركة التكافلية وسلوكهم تجاهها سيكون أدق وأعلى من

* المرجع: Middle east insurance review / September, 2008 the deadly 7 in Takaful

الشركات التقليدية. لذا فإن الشركات التكافلية لديها معايير أعلى لتنسجم مع حاجات الناس. فهل تعمل الشركات التكافلية وإداراتها لتحقيق ذلك؟.

رغم تطور سوق التأمين التكافلي ما زال الناس يشعرون ببعض التشوش حوله..

إلى جانب هذا التحدي، ورغم تطور سوق التأمين التكافلي مازال الناس يشعرون ببعض التشويش حوله ولكل منهم تفسيره المحدود، ومن ذلك:

1 ــ أن التأمين التكافلي مخصص للمسلمين فقط.

2 ــ أن التأمين التكافلي هو نوع آخر من أنواع التأمين التقليدي ولكن سمي بهذا الاسم واتبع بعض المبادئ التي تجعله مقبولاً لدى المسلمين وبالتالي توسيع شريحة العملاء.

وقد حاولت بعض الشركات التكافلية الجديدة تغيير هذا المفهوم بتوجهها في تسويقها مثلاً إلى غير المسلمين مثل شركة Prudential BSN في ماليزيا.

كما أن عرض الأعمال التكافلية على أساس أخلاقي بدلاً من إسلامي من شأنه أيضاً أن يوسع من قاعدة هذا التأمين.

2 ــ The Need to use Re – Takaful Capacity

الحاجة لاستخدام الإعادة التكافلية:

بحسب أنظمة التأمين التكافلي، فإنه يمكن الاعتماد على الإعادة التقليدية لحماية الأعمال التكافلية عند عدم توفر الطاقة الاستيعابية الكافية للإعادة التكافلية، لذا فإن العديد من الشركات التكافلية قد استسهلت هذا الوضع واعتمدت هذا الأسلوب دون البحث الجاد عن توفر الإعادة التكافلية.

العديد من الشركات التكافلية اعتمدت الإعادة التقليدية..

وأحد أسباب هذا الوضع هو أن بعض شركات الإعادة التكافلية مازالت حديثة في خبرتها كما أن بعضها لم يحصل على التصنيف A أو أعلى منه. من ناحية أخرى فإن المسؤولين في الشركات التكافلية كانوا يعملون أصلاً في شركات التأمين التقليدية وهم يفضلون الاعتماد على علاقاتهم القوية ضمن هذا المجال.

وفي الوقت الحالي فإن الإعادة التكافلية يمكنها أن تستوعب 90% من الطاقة الاستيعابية للتأمين التكافلي، ولاشك بأن الأعمال التكافلية يجب أن تنسجم مع الأحكام الشرعية بما فيها استخدام الإعادة التكافلية لاكتمال دورة العمل من البداية إلى النهاية.

لذا فإن الاعتماد على الإعادة التقليدية عند عدم وجود الضرورة الكافية يسبب خسارة فعلية للتأمين التكافلي.

ويوجد حالياً تسع شركات للإعادة التكافلية تتضمن

Hannover Re – Takaful Re – Best Re – ARIL – MNRB Re.Iak Labuan Re Acr Re Takaful - Al Fajer Re ويبلغ إجمالي رؤوس أموالها 1.09 بليون دولار، وقد حصلت جميعها على تصنيف بدرجة BBB وما فوق وتصل في ثلاث شركات إلى مرتبة A. كما تقوم شركتا Munich Re, Swiss Re الرائدتان في مجال الإعادة بعرض الخدمات التكافلية منذ 2006 ويشير بعض المهتمين بان الأعمال التكافلية مازالت بحاجة للإعادة التقليدية لحماية الأخطار الكبرى والأخطار الخاصة، وبإمكان شركات الإعادة التكافلية البدء بعرض أعمال Retro Takaful حتى تكتمل دائرة الحماية ضمن نفس المجال.

لا تـزال الأعمـال التكافليـة بحاجـة للإعـادة التقليديـة..

3 ـ The Need to Get More Innovative:

الحاجة إلى المزيد من التطور والإبداع أكثر:

على الشركات التكافلية أن تكون أكثر إبداعاً. ورغم أن مبدأ التأمين التكافلي ثوري وحديث، إلا أن المنتجات والوثائق التكافلية المعروضة حالياً هي انعكاس للمنتجات التقليدية. وليس المهم أن يكون المنتج حديثاً، إلا أن العاملين في هذا المجال عليهم أن يفتشوا عن قنوات جديدة للتوزيع وأن يعتمدوا على منتجين أكفاء. وفي عرض الأعمال التكافلية يجب التأكد بأن الصفة الإسلامية لعروضهم لا تضيع في الطريق أو لا تحول أرباحها للأعمال غير التكافلية أو غير الإسلامية بالأصل. وأفضل مثال عن هذا الوضع، الشركة التكافلية التي تعتمد على المصرف التقليدي لتوزيع منتجاتها أو حين يرتبط المنتج التكافلي بعائدات استثمارية ترتبط بأسهم مصرفية تقليدية.

علـى الـشركات التكافليـة أن تكـون أكثـر إبـداعاً..

ومن أمثلة الاستراتيجية الحديثة للأعمال التكافلية شركة Nexus الشريكة مع AMAN في دبي ومجموعة FWU لتوزيع الأعمال التكافلية وتخطيط المدخرات، وشركة Salama في دبي التي اتحدت مع شركة Oasis Crescent لتقديم خدمات الأعمال التأمينية التي تعتمد على الشريعة الإسلامية.

4 ــ The Absence of A Global Peak Body:

غياب الهيئة الدولية:

مع تطور التأمين التكافلي وازدياد عدد الشركات العاملة في هذا المجال تنشأ الحاجة إلى وجود هيئة موحدة دولية لتؤدي دور القيادة والدليل للوافدين الجدد والموجودين حالياً في مجال الأعمال التكافلية، مثل هذه الهيئة ستظهر المزيد من التفاعل والتعاون بين الشركات التكافلية دولياً وبينها وبين الشركات التقليدية في نفس الوقت.

آراء تدعو الشركات التكافلية لتحذو حذو التأمين الإسلامي في تشكيله للمؤسسات..

وهناك بعض الآراء التي تدعو الشركات التكافلية لتحذو حذو التأمين الإسلامي في تشكيله للمؤسسات. وبمعنى آخر فهناك حاجة لوجود هيئة دولية لتمثل الشركات التكافلية.

وقد ظهرت بعض الهيئات التي ترتبط بهذا النوع الحديث من التأمين مثل:

1 ــ الاتحاد التكافلي في السودان Takaful Federation of Sudan وهو الأول بالظهور.

2 ــ الاتحاد التكافلي الدولي في البحرين International Takaful Association in Bahrain وقد اتسعت عضوية هذا الاتحاد لتشمل 34 شركة تكافل وإعادة تكافل من والشرق الأوسط وآسيا وباقي أنحاء العالم

3 ــ المجموعة التكافلية الدولية Global Takaful Group وقد بدأت هذه المجموعة كاجتماع آسيوي سنوي بهدف زيادة تبادل الأفكار والآراء حول التأمين التكافلي للوصول إلى صورة أوضح لهذه الصناعة.

وهكذا فإن كل من هذه الهيئات تعكس الحاجة إلى وجود هيئة رائدة دولية يمكنها أن تقود صناعة التأمين التكافلي.

فمن هي الهيئة التي ستتحمل هذا التحدي، وهل ستكون ذات صفة فنية، أم سياسية، أم علمية؟

5 ــ The Need for Uniform & Consistent Regulations:

الحاجة إلى وجود أنظمة موحدة ودائمة:

على المستوى الوطني، فإن العمليات التكافلية يجب أن تنسجم مع مجموعتين من الأنظمة، وهي الأحكام الشرعية والأنظمة التأمينية في الدولة التي تنتسب إليها الشركة التكافلية، ففي بعض الدول مثل ماليزيا والبحرين تنص القوانين على الفصل الكامل بين الشركات التقليدية والشركات التكافلية، أما

يجب أن تنسجم العمليات التكافلية مع الأحكام الشرعية ومع الأنظمة التأمينية..

في السودان، والمملكة العربية السعودية وحتى في إيران، يمكن للشركات التقليدية حسب القوانين أن تمارس التأمين الإسلامي، أو أن تفتح نافذة أو فرعاً لممارسة التأمين التكافلي.

وعلى المستوى الدولي، هناك محاولات لوضع أسس موحدة للعمليات التكافلية، كما أن مجلس التمويل الإسلامي Islamic Finance Service Board (IFSB) والاتحاد الدولي للإشراف على التأمين International Association of Insurance Supervisors يعملان بجد لإيجاد المبادئ الأساسية (IAS) التي يمكن تطبيقها على الشركات التكافلية ومازال هذا العمل قيد الإنجاز وهو يعمل ضمن أربعة مواضيع أساسية:

- الإشراف الحكومي.
- الأنظمة المالية والإدارية
- الشفافية في تقارير الأسواق.
- مجال الإشراف.

فعلى المستوى الشرعي، هناك مداخلات وفتاوى مختلفة لبعض الأحكام الإسلامية، وقد ظهرت محاولات عديدة للدعوة إلى اجتماع للعلماء الشرقيين لمناقشة ما يمكن عمله في مجال التأمين التكافلي، إلا أن هذا الاجتماع لم يحصل بعد. وهناك أيضاً التحدي الخاص أو المتعلق باختيار النماذج MODELS وهل هي مضاربة أو وكالة أو وقف أو مختلط، فالوقف يمارس بشكل رئيسي في شمال أفريقيا أما المضاربة فهي شائعة في جنوب شرق آسيا. بينما تفضل دول الخليج وشمال أفريقيا نظام الوكالة لتنفيذ الأعمال الاكتتابية للتأمين التكافلي وعلى المضاربة للاستثمار ويبدو أن عمليات المضاربة هي الأكثر شيوعاً وتواجه اعتراضات أقل من قبل علماء الشريعة أما في السودان فالنموذج المفضل هو الذي يمزج بين الوكالة للاكتتاب والمضاربة للاستثمار.

مداخلات وفتاوى مختلفة لبعض الأحكام الإسلامية المتعلقة بالتأمين..

وعلى كل حال، فإن السوق السوداني يتطلب أن يضم مجلس الإدارة للشركات التكافلية ممثلين من حملة الوثائق.

6 ـ Getting the Required Human capital:

زيادة التركيز على الموارد البشرية:

إن النقص في رأس المال البشري المؤهل والخبير هو التحدي الكامن الذي يواجه صناعة التأمين. ومع تطور التأمين التكافلي، فإن الحاجة إلى رأس المال البشري للكفاء يصبح حاجة ملحة، فإن جذب

النقص في رأس المال البشري الخبير من أكبر التحديات التي تواجه صناعة التأمين..

العناصر المؤهلة والمحافظة عليها لأكبر مدة ممكنة هو التحدي الأساسي لشركات التأمين التكافلية، لأن حدة التنافس لاجتذاب هذه العناصر قد أصبحت حامية الوطيس، وقد وصلت في بعض الحالات إلى مشكلة كبيرة فمع ظهور هذا النوع من التأمين لجأ العديد من العاملين في مجال التأمين التقليدي للانتقال إلى الشركات التكافلية للعمل في وسط إسلامي يرتاحون فيه.

أما النقص في علماء الشريعة لسد حاجة السوق التكافلي فهي مشكلة بحد ذاتها.

النقص في علماء الشريعة لسد حاجة السوق التكافلي مشكلة بحد ذاتها..

ولعل المثال التقليدي لهذا الوضع يتضح بظهور نفس الأشخاص الذين يعملون في مجالس شركات مختلفة ومتنافسة في نفس الوقت. وفي نفس السياق تشهد هذه الصناعة نقصاً في بعض الإكتواريين الذين لا يمكن لشركة التأمين سواء التقليدي أو التكافلي، العمل بدونهم.

وقد أدى النقص في الخبرات التأمينية للشركات التكافلية إلى هجرة العقول من بعض الشركات مثل الشركات الماليزية وذلك لتعمل لصالح شركات تعطي مردوداً أفضل.

يجب أن تكون صناعة التأمين التكافلي أكثر مرونة..

وصناعة التأمين التكافلي بشكل عام يجب أن تكون أكثر مرونة في علاجها لهذا الوضع، لأن عدم إيجاد الحلول المناسبة سيؤثر على مستقبل هذه الصناعة. ولاشك بأن إيجاد معاهد التدريس التكافلي قد أضحى حاجة ملحة.

وقد بدأت هذه المعاهد بالظهور وكان أولها معهد المصارف والتمويل Bahrain Banking and finance في البحرين والذي أنشئ عام 1981 ليؤمن التدريب لطاقم المصارف في البحري ولكنه تطور ليصبح حالياً من أكثر مراكز التدريب في المنطقة. وهناك معهد التأمين في البحرين Gulf insurance institute والذي يدرس صناعة التأمين التقليدي والتكافلي منذ عام 2001.

أما في آسيا فقد أنشئ المعهد الإسلامي للمصارف والتمويل في ماليزيا Islamic Banking and Finance institute Malaysia (IBFIM0) والذي يقوم بتدريس دورات لتدريب علماء الشريعة ولديه برامج تدريبية تكافلية، كما أن المركز الثقافي الدولي للتمويل الإسلامي والذي يتبع Bank Negara Malaysia يهدف أيضاً لإعداد الاختصاصين في مجال التمويل الإسلامي.

وهناك في المملكة المتحدة أنشئت الأكاديمية الدولية للدراسات الحديثة والتي تعرض عدة شهادات في التمويل المالي والمصارف والتأمين بحيث يقوم حاملوها بدور رائد في هذه الصناعة.

7 ـ Scarcity of Islamic Investment channels:

النقص في قنوات الاستثمار الإسلامية:

تطورت المحافظ الاستثمارية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية في محافظ التأمين التكافلي لتصل إلى 500 بليون دولار عام 2007 ويعود أكثر من ثلثي هذا المبلغ إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا أنه مازال يعاني من قلة قنوات الاستثمار الإسلامية التي تتفق مع الأحكام الشرعية. فالنقص في السيولة، والتنوع من المنتجات التكافلية الموجودة حالياً تشكلان عقبة أساسية لتلك الصناعة، رغم أن المسؤولين عن إدارة مؤسسات التمويل الإسلامي لديهم البيانات التي تظهر بأن الودائع الإسلامية تم استثمارها من خلال القنوات التقليدية للاستثمار وتشير التوقعات إلى أن محافظ التأمين التكافلي قد تصل إلى 1 تريليون دولار في عام 2010. الأمر الذي يجدد الأمل لمدراء هذا التأمين الذين مازالوا ينشغلون في البحث عن قنوات استثمارية تحقق لهم العائدات التي يطمحون لها وتتماشى مع الأحكام الشرعية في نفس الوقت.

لا بد أن يؤثر التطور من حيث الكم على الكيف..

ونظراً للتطور الذي يشهده هذا القطاع من حيث الكم فلا بد أنه سيؤثر من حيث الكيف في مسيرة قطاع التأمين بشكل عام

الأمل في المستقبل:

مما لا شك فيه، بأن التأمين التكافلي سيشهد تألقاً في المستقبل القريب لأنه يستفيد من التأمين التقليدي في الوقت الذي ينسجم فيه مع الأحكام الشرعية بحيث يحقق رغبات واحتياجات السوق التأميني والأفراد والشركات وقطاع الأعمال في آنٍ معاً.

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

الاحتيال المغطى على شركات وعقود التأمين «الضمان» تحت عباءة بعض أخطاء القانون المدني - الأسباب والمعالجات -

عادل مجركش*

- المقدمة:

قام واضعو القانون المدني السوري (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 949/84 في الباب الرابع) وتعديلاته القائمة حتى اليوم، **بدمج عقود القمار والرهان والتأمين** خطأ في باب واحد اسمه باب **عقود الغرر (والعاملون في التأمين يعتبرون ذلك قياساً خاطئاً)**. وقد أدى هذا القياس الخاطئ إلى تعامل بعض عناصر القضاء من محامين وقضاة مع عقد التأمين «الضمان» كما يتعاملون مع عقود الغرر والقمار والرهان المليئة بالجهالات والإذعانات والاحتمالات الغامضة التي يلجأ إليها أطراف بعض عقود الغرر التجارية المغشوشة أو أحد أطرافها، بغية الحصول على أرباح غير مشروعة بإرادات متفاوتة. وذلك دون رجوع واضعي القانون إلى نظرية علوم الخطر والتأمين «الضمان» العالمية التي تعتبر المرجع الأكاديمي والقانوني لعلوم ولمبادئ عقود الضمان «التأمين» العالمية ولجذورها الأولى الفقهية والشرعية الأساسية. وقد نتج عن هذا الخلط الخاطئ مع عقود القمار والغرر. وعن هذا القياس غير العلمي. ظهور بعض الاحتيالات على عقود التأمين وظهور آراء قانونية وفتاوى شرعية بتحريم عقود الضمان «التأمين» كلياً. وهدر أموال كثيرة لأكثر مخاطر المواطنين دون أي تعويض.

---

* أمين سر مجلس إدارة اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين.

(وسوف نرى أن التعامل مع علوم الضمان الأساسية وضوابط تسوية التعويضات لا تختلف في التأمين التجاري عنه في التأمين الإسلامي. والذي يختلف في طرق توزيع فائض الأقساط والأرباح بحيث تشمل المساهمين والمضمونين. وطرق الاستثمارات في أن تكون غير ربوية. وطرق تسديد القسط في أن يكون مشاركة تبرعية، أي أن يكون عقد التأمين عقد تبرع جماعي خالٍ من الإشكالات غير الشرعية. وبهذه الميزات يعود عقد الضمان لشرعيته الكاملة ويعود لحضن التكافل الاجتماعي التعاوني).

لا تختلف علوم الضمان الأساسية وضوابط التسوية بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي..

وكي نقدم برهاناً على أخطاء الدمج والقياس المذكور سابقاً. والتي أنتجت التجاوزات المتعددة لابد لي من أن أقدم شرحاً موجزاً لعلوم نظرية الخطر ومن ثم لعلوم نظرية التأمين «الضمان». **وتسليط الأضواء على ما يهمنا شرحه من هذه النظريات لموضوع هذه المقالة.**

علوم نظرية الخطر بشكل منفصل عن علوم نظرية الضمان «التأمين»:

قامت علوم نظرية الخطر بدراسة المخاطر الموجودة في الكون ووضعت لها الأقسام والعناصر والضوابط المتعددة ومنها الأقسام التالية:

1 ــ **قسمت نظرية الخطر المخاطر الموجودة في الكون إلى قسمين رئيسيين:**

الأول: يتعلق بالمخاطر المقصودة والإرادية مثل مخاطر القتل العمد والتخريب المتعمد للأصول العائدة لمالكها، أو العائدة لملكية الغير، بما فيها الأملاك العامة وأملاك الدولة، وتركت نظرية الخطر معالجة هذه الأنواع من المخاطر للقانون الجزائي والجنائي ولم تتدخل في معالجتها لأنها غير قابلة للتأمين مطلقاً.

نظرية الخطر تترك معالجة بعض أنواع المخاطر للقانون الجزائي والجنائي..

الثاني: يتعلق بالخسائر المالية الناتجة عن المخاطر المقدرة وغير المقصودة والمفاجئة وغير الإرادية، أمثال الخسائر المالية الناتجة عن مخاطر الحريق المفاجئ والسرقة الموصوفة ومخاطر الأذى غير المتعمد الذي يصيب الغير جسمياً ومادياً ومخاطر الطبيعة من الزلازل والبراكين والصواعق والأمطار والعواصف والفيضانات، والمخاطر

المفاجئة للآلات وغيرها، ومخاطر وسائط النقل البرية والبحرية والجوية، **وحولت نظرية الخطر معالجة كافة هذه المخاطر إلى نظرية نظام الضمان «التأمين»**، فما هي نظرية نظام الضمان؟ وما هي العناصر السبعة الواجب وجودها في كل خطر؟ حتى يصبح مؤهلاً للمعالجة في نظام الضمان «التأمين».

..وحوّلت معالجة العديد من المخاطر إلى نظرية نظام الضمان..

نظام الضمان «التأمين» وكيفية معالجته للمخاطر المضمومة:

يعتبر نظام الضمان أحد فروع الاقتصاد التطبيقي «APPLIED ECONOMY» الذي أوجد حلولاً كثيرة لبعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى مبدأ تعظيم المنافع لكافة طبقات المجتمع وللدولة «UTILITY MAXIMIZATION» وقد عرف عالما علوم الضمان الدكتور «L. HEAD» والدكتور «A. H. NOWBRAY» «**نظام الضمان» أنه الهيئة التي تكون وظيفتها تجميع المخاطر وفرزها وتسويقها ونقل عبء الخطر إليها، نظير قسط بسيط يسمى قسط تكلفة الخطر وقسط تحويل الخسائر المتوقعة، حيث يعتبر نظام الضمان بهذه الحالة نظاماً يهدف إلى تحمل الخسائر وتقليل ظاهرة عدم التأكد التي تصاحب وتؤثر على من يريد أن يتخذ قرارات معينة**».

نظام الضمان هو الهيئة التي تجمع المخاطر وتفرزها وتسوقها ونقل العبء عليها..

(وهذه الأقوال موجودة في مؤلفات الدكتور توفيق فرج ونقلاً عن كتاب الخطر والتأمين للدكتور عفيفي في مصر) وهناك تعريفات كثيرة لهذا النظام، وكان أفضلها وأشملها التعريف الذي يقول «**يعتبر نظام الضمان (التأمين) النظام الوحيد في العالم الذي يضمن ويلتزم بتسديد الخسائر المالية الناتجة عن المخاطر الاحتمالية المقدرة والمفاجئة أو الناتجة عن الأخطاء غير المقصودة ويتحمل المسؤوليات وتتابع المسؤوليات نيابة عن المضمون. والتي قد تصيب الأنفس والممتلكات للمضمون أو للغير**».

وحتى يحقق نظام الضمان رسالته ألزم كل خطر حتى يكون قابلاً لحمل عقد الضمان أن يحمل /7/ عناصر مجتمعة بدون استثناء وسوف نستعرض في بحثنا هذا /3/ عناصر فقط والتي تهم هذا البحث:

شروط سبعة ملزمة لكل خطر كي يكون قابلاً لحمل عقد الضمان..

1 ــ **العنصر الأول: قابلية الخطر لوجود عنصر التضمين والالتزام بالتعويض الذي يظهر بعد وقوع الخطر المقدر**، وعبارات التضمين والالتزام أقوى من عبارات التعهد والاتفاق. والدليل على صحة استخدام عبارات التضمين والالتزام موجودة في قواعد الفصل في المنازعات التأمينية القضائية. حيث يتم هذا الفصل بموجب نظرية الالتزامات وليس بموجب نظرية الاحتمالات التجارية والوعد والعهد. وقد عرف الدكتور الزرقا الضمان بقوله (الضمان التزام بتعويض مالي عن ضرر الغير) راجع المدخل الفقهي صفحة 1017. ويقول الشافعي (الضمان لغة الالتزام) راجع مغنى الحاج ص /198/. وهذه الأقوال جزء من علوم الضمان. فكيف جرى قياس عقود (الضمان) التأمين على عقود القمار والمراهنات؟ أليس هذا جهلٌ بعلوم نظرية الخطر والتأمين وأهدافها؟.

2 ــ **العنصر الثاني: وجود عنصر تعويض الخسائر المالية في الخطر الاحتمالي المقدر. وهذا العنصر يشكل الوظيفة الرئيسية لعقد الضمان** ولم تشر التعويضات إلى وجود عنصر الأرباح **لأن القاعدة التأمينية تقول بعدم جواز الحصول على الأرباح من تعويضات الخسائر المضمونة.** ويجب أن تكون الخسارة المالية في حدود الخسارة المالية التي يقدرها خبراء الضامن والمضمون للأصول الهالكة الملموسة باليد والمشاهدة بالعين لا زيادة ولا نقصان، وقد أشارت بعض القواعد القانونية والفقهية إلى ذلك.. يقول الرازي «**الضمان رد الشيء الهالك بالمثل أو بالقيمة**» والأرباح في نظام الضمان «التأمين» موجودة في أرباح الدورات السنوية وأرباح الاستثمارات التي توزع على المساهمين وفي بعض الحسومات التشجيعية لبعض المضمونين، (أو على المساهمين وكافة المضمونين في التأمين الإسلامي). **فعقد الضمان إذاً عقد تعويض للخسائر المالية فهو شريك المضمون في خسائره، وليس شريك المضمون في أرباحه.** ووجود عنصر الخسارة في عقد الضمان ينفي عنه صفة الغرر بالحصول على أرباح غير مشروعة وينفي عنه صفة القمار التي يهدف من ورائها المقامرون بالحصول

لا يجوز الحصول على الأرباح من تعويضات الخسائر المضمونة..

عقد الضمان شريك المضمون في خسائره فقط..

على أرباح غير مشروعة. وصفات وأهداف القمار والمراهنات والغرر والاحتمالية التجارية المغشوشة والإذعان الحصول على أرباح غير شرعية. **فسلعة عقد الضمان «التأمين» إذاً هي تعويض الخسائر.** فهل عقود الغرر والقمار والمراهنات تقوم بتعويض الخسائر؟ وإذاً كيف جرى قياس عقود الضمان «التأمين» على عقود الغرر والقمار والمراهنات؟؟. وقد شكل هذا القياس والدمج الخاطئ قاعدة انطلاق إلى قوانين أخرى منها بعض أحكام قانون السير التي تتعلق بالتأمين.

3 – **العنصر الثالث وجود عنصر الاحتمالية المقدرة في الخطر وليس عنصر الاحتمالية المدبرة:**

الاحتمالية المجهولة المقبولة في نظام الضمان وفي عقود الضمان هي احتمالية القدر والخطر المقدر وهي أساس العمل وجوهره. وهي تختلف اختلافاً كلياً وجوهرياً عن الاحتمالية الموجودة في بعض العقود التجارية التي تحتوي على الجهالات ومنها عقود الغرر والقمار والمراهنات المليئة بالجهالة المفتعلة التي يبتكرها أطراف العقد أو أحد أطراف العقد تجاه الطرف الآخر. بإرادة إنسان مع إنسان آخر. **أما أطراف التعامل في عقود الضمان فهم متعددون حسب الحالات التالية:**

الاحتمالية المقبولة في عقود الضمان هي احتمالية القدر والخطر المقدر.

1 – **الحالة الأولى:** يكون فيها **الطرف الأول** الضامن والمضمون معاً وهما إنسان مع إنسان آخر فاقدين لسلطان الإرادة. **والطرف الثاني هو القدر المجهول والخطر المجهول.** والإيمان بالقدر المجهول خيره وشره من أركان الإيمان. يقابل هذا الإيمان في المفهوم الغربي **بحالة العجز عن التنبؤ بالأحداث المستقبلية وحجم آثارها.** وإزالة آثار القدر هو بأخذ الحذر، فعقود الضمان تذعن للقدر المجهول وتعويض خسائره المالية، **وهذا المفهوم الأول للإذعان في عقود الضمان.**

2 – **الحالة الثانية:** يكون فيها **الطرف الأول الضامن والمضمون معاً** وهو إنسان مع إنسان آخر فاقدين في هذه الحالة لسلطان الإرادة، **أما الطرف الثاني فهو الخضوع والإذعان للقوانين** العامة وقانون السير والدفاع المدني وقانون

الملاحة وقانون التجارة وقانون المخدرات ومكافحتها وغيرها من القوانين والقرارات، فعقود الضمان لا تغطي سلبيات ومحاذير هذه القوانين ولا تخالفها، **وتؤكد في شروطها العامة الإذعان لها**، والالتزام بها، واستثناء المخاطر من التعويض التي تقع أثناء مخالفة هذه القوانين، **وهذا المفهوم الثاني والأخير للإذعان في عقود الضمان، ولا يوجد إذعان آخر في عقود الضمان «التأمين»، فالإذعان في عقود الضمان محصور للقدر وخسائره المالية، وللقوانين المذكورة سابقاً فقط، فهل هذين الإذعانين يخولان القاضي إهمال عقد الضمان وعدم الأخذ بشروطه الخاصة والعامة التي اتفق عليها بين الضامن والمضمون؟! وهل القاضي في هذه الحالات مسموح له أن يضاعف التعويض لضعف أو لعدة أضعاف عن التعويض المذكور بالشروط الخاصة بإرادة طرفي العقد؟..**

عقـــود الـــضمان لا تغطـي سـلبيات ومحـاذير القـــوانين الـــسائدة..

الإذعـــان في عقـــود الـــضمان محصور للقدر وخسائره المالية..

3 ــ **الحالة الثالثة: يكون فيها الطرف الأول الضامن بمفرده** وهو الإنسان كفرد أو كشخصية اعتبارية الذي يملك سلطان الإرادة في الاتفاق على الشروط الخاصة **مع الفريق الثاني الذي هو المضمون** الذي يكون فيه الإنسان أيضاً كفرد أو كمجموعة ضمن الشخصية الاعتبارية، **يملك سلطان الإرادة في الاتفاق على الشروط الخاصة.**

والشروط الخاصة تتعلق:

1 ــ بضمان نقل البضائع وتغليفها وخط الرحلة واسم مالكها والمستفيد وحدود التعويض.

2 ــ تتعلق بضمان السيارات من حيث اسم البضائع وقيمتها وتاريخ صنعها والقسط المتوجب على ضمانها الضمان الشامل، أو ضمان المسؤولية للغير، وحدود التعويض.

3 ــ يتعلق بالشروط الخاصة لضمان حريق الممتلكات بنوع الملك ونوع الآلات والمواد الأولية واقتناء وسائل الوقاية والحماية، وذات الدراسة تنطبق على بقية عقود التأمين.

أما تعريفات الاحتمالية في عقود وعلوم الضمان فأذكر منها: من الناحية العلمية والقانونية جاء في قاموس لسان العرب أن لفظة الاحتمالية مستحدثة وهي تعني الظن والتأرجح بين نقطتين أو هدفين أو غايتين. ويقول عالم الضمان الدكتور «D. G. DLSON» في كتابه «RISK MANAGEMENT» **الاحتمالية في موضوع الضمان هي حالة العجز عن التنبؤ بالأحداث المستقبلية وما ينتج عنها من آثار محتملة**. ويقول عالم الضمان الدكتور «E. J. VAUGHAN» في كتابه.

الاحتمالية في الضمان هي حالة العجز عن التنبؤ بالأحداث المستقبلية وما ينتج عنها..

«FUNDAMENTALS OF RISK & INSURANCE» **الاحتمال الموضوعي في علوم الضمان يتكون من اختلاف الناتج الفعلي عن الناتج المتوقع في الخطر المضمون.** «ووجود هذا الاختلاف مؤشر على أن الخطر جاء مفاجئاً وغير مقصود» ويقول الدكتور «PFEFER» **نظام الضمان يستهدف استئصال ظاهرة عدم التأكد ومجابهة الخسائر بالتعويض لها** أي باستئصال اثار الخطر الاحتمالي النفسية قبل وقوع الخطر والمادية بعد وقوعه. (وكافة هذه الأقوال موجودة في كتاب الخطر والتأمين للدكتور عفيف حاتم في مصر).

أما تعريف الاحتمالية من الناحية الشرعية: فقد جعل الشرع الإيمان بالقدر خيره وشره ركن من أركان الإيمان، والشر الناتج من القدر هو الوفاة والإصابات والخسائر المادية الناتجة عنه. طبقاً لقوله تعالى:

﴿ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين﴾ (البقرة: 155/2). ودور عقود الضمان يأتي بعد ظهور هذه المخاطر بتعويض خسائرها. (ولفظة الخطر تعني الهلاك للأنفس وللممتلكات ولا تعني البناء والأرباح راجع مختار الصحاح). وعدد الآيات والأحاديث الشريفة حول القدر والإيمان بالقدر خيره وشره كثيرة ومنها قوله تعالى:

لفظة الخطر تعني الهلاك للأنفس وللممتلكات ولا تعني البناء والأرباح..

﴿ قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون ﴾ (الأعراف: 188/7).

وجاء في تفسير ابن كثير عن معنى هذه الآية بقوله **(لاجتنبت ما يكون من شر قبل أن يكون واتقيته) وهذه إشارة لأخذ الحذر من نتائج القدر قبل وقوع القدر المجهول، وأخذ الحذر من خسائر مخاطر القدر باستخدام وسائل الوقاية والحماية التي قد تؤخر وقوع القدر أو تخفف من نتائجه، وأخذ الحذر من العجز المالي لتحمل الخسائر المالية التي تظهر بعد وقوع القدر بالإشتراك في عقود الضمان التي تعتبر اليوم الوسيلة الوحيدة في العالم القادرة على تحمل هذه الخسائر المالية.** هذه هي الاحتمالية الموجودة في عقود الضمان. **فهي إذاً احتمالية ترميم الخسائر وتعويضها، وهي احتمالية القدر المقدسة وآثارها،** فعقود الضمان لا تمنع القدر من أن يقع أو لا يقع ولكنها تضمن آثاره وخسائره. **فكيف جرى قياس عقود الضمان على عقود القمار والمراهنات والغرر؟ أليس هذا القياس ارتجالي غير علمي؟؟** أدى لوجود هذه التحايلات والتأويلات والتجاوزات.

عقود الضمان هي الوسيلة الوحيدة القادرة على تحمل الخسائر المالية..

عقود الضمان لا تمنع القدر لكنها تضمن آثاره وخسائره..

والجواب:

من أجل معالجة هذه الأخطاء القانونية والتي توسعت وتضاعفت حتى أصبحت عرفاً قانونياً غير مكتوب والواردة في بعض أبواب وفصول القانون المدني، لا يتم ذلك بتوقيف بعض الأشخاص مؤقتاً وإنما بتشكيل لجنة مؤلفة من رجال القانون والضمان لتقوم:

1 ــ **بإصدار توصيات ملزمة بتصحيح هذه الأخطاء الواردة في القانون المدني وإنهاء حالات التحايل على عقود الضمان وعلى شركات الضمان التي تلتزم بتسديد الخسائر الفعلية والحقيقية.**

2 ــ **وإذا تعذر ذلك تقوم هذه اللجنة بوضع قانون خاص للضمان «التأمين» يعتمد على نظرية الإلتزامات وأحكام المسؤولية المدنية وتتابع المسؤوليات بدون أي تأويل أو مساومات، وإنشاء محاكم خاصة بالضمان «التأمين».**

فهل نقوم بإصلاح ما أفسده السابقون؟؟ أرجو ذلك وإلا سوف نستمر بتسديد عشرات الملايين من الأموال لبعض المستغلين المتسترين تحت عباءة بعض أخطاء مواد القانون المدني.

وأخيراً أستطيع أن أستخلص من هذه الدراسة النظرية الجديدة التي يسعدني أن أكون أول من يكتشفها في سورية وفي العالم العربي والتي تقول «عقود الضمان عقود التضمين والالتزام المؤكد بإزالة آثار الخسائر المالية للخطر الاحتمالي غير المؤكد، فالاحتمالية محصورٌ وجودها في الخطر غير المؤكد، وعقود الضمان عقود التضمين والالتزام المؤكد بالتعويض. وخسائر الخطر الاحتمالي لا تعالج بعقد تأمين احتمالي مذبذب يتأرجح سلباً وإيجاباً، بل تعالج بعقد التضمين والالتزام المؤكد).

خسائر الخطر الاحتمالي لا تعالج بعقد تأمين احتمالي يتأرجح سلباً وإيجاباً..

وفي الختام أتوجه بالشكر لكل من رئيس ومدير هيئة الإشراف على التأمين السورية، ومدير عام اتحاد شركات التأمين بسورية على إنجازاتهم، وآمل أن تتوج أعمالهم بإنجاز دراسة إنشاء القضاء والمحاكم التأمينية وتعديل بعض مواد القانون المدني التي تمس نزاهة صنعة التأمين بدون تأجيل أو تخفيف من أهمية هذا الموضوع الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على صناديق مؤسسات وشركات الضمان وعلى نسبة الضرائب لخزينة الدولة.

«وقل اعملوا لمصلحة التامين العامة»

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

التأمين الصحي
بداياته ... أهدافه .. واقعه في سورية*

د. هشام ديوانية**

تعني كلمة الضمان ــ الكفالة والالتزام ــ كما جاء في المعجم الوسيط ورغم أن المصطلح المقابل في اللغة الإنكليزية للضمان وللتأمين هو مصطلح واحد للكلمتين INSURANCE

إلا أن التأمين في اللغة العربية كما جاء في المعجم الوسيط هو:

«عقد يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمن من قبل الطرف الآخر وهو المستأمن أداء ما يتفق عليه عند حلول أجل معين نظير مقابل نقدي معلوم».

التأمين الصحي... تاريخ طويل... ..

أقيم أول مشروع للتأمين الإلزامي في ألمانيا عام 1883 وأجبر أرباب العمل والعمال على دفع التكاليف بخطط مختلفة، منها دفع التكاليف أو نفقات الطبيب والعقاقير، أو دفع أجور الأطباء على أساس الرؤوس per Capita. وجاءت آخر مراحل تطور التأمين في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، عندما أتاحت البلدان لمواطنيها ذات الخدمات الطبية التي سبق توفرها لمن يشملهم التأمين.

كما يرجع تاريخ التأمين الصحي في البلدان الصناعية إلى الأيام التي كانت هذه البلدان ما تزال بلداناً نامية حيث شجع أرباب العمل والأطباء ونقابات العمال والجماعات

* ألقي هذا البحث في الملتقى العربي للتأمين الصحي ــ دمشق/ أيار مايو 2008.
** عضو هيئة الإشراف على التأمين.

التأمين الصحي الطوعي ارتبط في بداياته مع تأمين الحوادث الشخصية..

المحلية تطبيق التأمين الصحي الطوعي وارتبط بصفة أساسية مع تأمين الحوادث الشخصية بحيث تدفع تكاليف المهن المحفوفة بالمخاطر كالعمل في المناجم من خلال نظام الاشتراكات مسبقاً بدلاً من الانتظار حتى تؤدي الإصابات إلى العجز عن كسب العيش.

وقد قدمت لنا البلدان الصناعية ثلاثة نماذج من النظم الصحية التأمينية هي:

1 ــ في المملكة المتحدة يوجد النظام الوطني الذي يتم تمويله بالأقساط الإلزامية والضرائب ويضع حدوداً للتكاليف الإجمالية ومقدار الرعاية ويوفر أفضل نوعية للرعاية مقارنة بالتكاليف.

النظام التأميني الصحي الحر لا يتوخى الإنصاف..

2 ــ يمول النظام الحر المتبع في الولايات المتحدة عن طريق التأمين الخاص ويتضمن اختيار نوع التغطية والطبيب اختياراً حراً كما يوفر نوعية عالية من الرعاية لمن يستطيع تحمل تكاليفها، غير أنه لا يتوخى الإنصاف.

3 ــ في بلدان القارة الأوروبية فإن النظام المتصل بالعمل والذي يمول بأقساط تأمينية إلزامية، لذا يحقق الجمع بين النوعية الجيدة وحرية الاختيار وبين الإنصاف والتكلفة المعقولة.

نماذج من النظم الصحية التأمينية:

نظام الرعاية الصحية في مصر:

- الرعاية الصحية لجميع السكان من خلال النظام العام.
- يوفر التأمين الاجتماعي مستوى أعلى من الخدمة لنحو8.4% من مجموع السكان.
- يتم التمويل من خلال اشتراكات تمثل 4% من الدخل.
- يقوم أصحاب العمل بدفع 75% منها والعاملون 25%.

نظام الرعاية الصحية في تايلاند:

- في بداية كل سنة يقوم الموظفون بتسجيل أسمائهم في إحدى المستشفيات التي تتيح الرعاية الأولية وتلعب المستشفى دور المقدم الرئيسي.

• يتم التمويل من خلال اشتراكات من الأشخاص المؤمن عليهم «1.5% من الراتب» ومن صاحب العمل والحكومة وهذا النظام إجباري.

أهداف التأمين الصحي....

تحقيق التكافل الاجتماعي من أهم أهداف التأمين الصحي..

1 ـ تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي.

2 ـ توفير مصدر للتمويل.

3 ـ ترشيد الإنفاق وتحسين الكفاءة.

4 ـ توفير الخدمات الصحية بأسعار مناسبة والمحافظة على جودة الخدمات الطبية.

5 ـ تحسين المستوى الصحي للسكان.

6 ـ تخفيف الضغط على المرافق العامة.

7 ـ مواكبة التقنيات الطبية الحديثة.

8 ـ المحافظة على العمر الافتراضي للمنشآت والأجهزة الطبية.

وأخيراً.... توفير فرص عمل.

الدروس المستفادة.....

من الخطأ أن نتوقع من الدول النامية والفقيرة أن تتحمل العبء كاملاً..

من الخطأ أن نتوقع من أية دولة نامية أو فقيرة أن تتحمل بمفردها كل العبء الذي يتطلبه توفير الصحة للجميع، وإلا.....

فإن الأمر سوف يصبح في النهاية مجرد شعار آخر من الشعارات الطنانة والتي كثيراً ما ترفع في تلك البلدان ونادراً ما تجد طريقها للتطبيق.

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن والذي يشوهه الاستغلال والاحتكارات والحواجز الجمركية والذي أصبح يسمى الاستعمار المقنع فإن فرص:

** توفير الصحة للجميع سوف تبقى ضئيلة ولا بد من ترتيب الأولويات قبل الشروع بالعمل.

** من العناصر التي لا غنى عنها في نظام التأمين مثلاً دور طبيب الأسرة وحق المريض في اختيار الطبيب الذي يود استشارته.

** كذلك من شأن مشاركة القطاع الطبي الخاص في نظام التأمين أن تتيح للجمهور الاستفادة من الموارد الكبيرة التي يملكها هذا القطاع وتجبر الممارسين على التنافس فيما بينهم وهذا في مصلحة المريض.

مشاركة القطاع الخاص الصحي تتيح الاستفادة من موارد هذا القطاع..

** ينبغي التنسيق وتبسيط الإجراءات وضمان توفير الأموال بصورة ثابتة.
** الأجور يجب أن تكون متناسبة مع نوعية الخدمة المقدمة بحيث تخلق حافزاً آخر لبذل أقصى الجهود الممكنة من أجل مصلحة المريض.
** توزيع الموارد والخدمات بأقصى قدر من الإنصاف والعدالة.
** كسب تأييد ودعم الجماهير على أساس كفاءة الخدمات.
** الاهتمام بشكاوى المواطنين وحل مشكلاتهم.
** عدم المغالاة في وصف العقاقير.

التخطيط الاستراتيجي للسياسة الصحية...

الإعداد يتطلب:

الإدارة الجيدة، التحليل الاقتصادي، إصدار التشريعات الصحية لخدمة الأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص، ضمان الجودة.

الإدارة الجيدة أولوية في التخطيط الاستراتيجي..

الانسجام بين التنمية الصحية، وبين التنمية الشاملة بما في ذلك المحددات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للصحة والتنمية والتأمين الصحي باعتباره الأكثر عدالة واستمراراً.

سوريا.... تاريخ التأمين الصحي:

ورد في دستور الجمهورية العربية السورية:

المادة 46:

1 ــ تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.
2 ــ تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والتداوي.

الدستور السوري ينص على دور للدولة في الرعاية الصحية للمواطنين..

المادة 47:

تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية وفقاً لمستواها.

أول إشارة للتأمين الطبي في سورية كانت عام 1959..

وقد وردت أول إشارة للتأمين الطبي في سوريا في قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 والمعدل عام 2001

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة:

مادة 3 : على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يتخذ الإجراءات التي تكفل تطبيق التأمين الصحي خلال سنة وتأمين البطالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون «القانون رقم (1) تاريخ 1979/2/6».

وهذا أحد القوانين التي صدرت ولم تنفذ بسبب عدم الدراسة الجيدة والدقيقة والاستفادة من التجارب العالمية، وقد أحدثت هيئة ومدير عام وملاك ومقر وتم شراء مشافي، لكن تم تجميد الهيئة عام 1986 دون إلغاء القانون لتاريخه وتتبع الهيئة لرئاسة مجلس الوزراء ويرأس مجلس إدارتها السيد وزير الصحة.

ومن أهم السلبيات في تلك الفترة والتي حالت دون تطبيق القانون:

1 ــ عدم توفر البنية التحتية الكافية من القوى العاملة والمؤسسات الصحية.

2 ــ توجه القانون للعاملين في الدولة فقط وعدم لحظه جميع المواطنين.

3 ــ عدم وضوح الرؤية للسياسة الصحية الوطنية وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ هذه السياسة.

4 ــ معارضة العاملين في الدولة الذين لديهم أنظمة صحية مجانية.

5 ــ نظام التفرغ.

واقع التأمين الصحي في سورية:

نظام الصندوق المشترك للأطباء البشريين:

تمت الموافقة على هذا النظام بحاشية رئاسة مجلس الوزراء رقم 35/4772 تاريخ 1981/4/15 وصدق أصولاً من وزارة الصحة وأصبح نافذاً من تاريخ التصديق. والذي يعتمد على تطبيق مبدأ العمل التعاوني بين الأطباء البشريين في كل فرع من فروع النقابة في سورية تنفيذاً للفقرة (د) من المادة الثالثة من قانون التنظيم النقابي.

هذا المبدأ الذي يعتبر أحد الأسس الحديثة لإيجاد نوع من المشاركة التعاونية بين جميع الأطباء البشريين للقيام بمعالجة قطاع هام من قطاعات الشعب وهم عمال وموظفو الشركات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمشترك وباقي الهيئات الرسمية ــ القطاع الاقتصادي ــ وتعتبر خطوة رائدة في تطبيق الضمان الصحي مستقبلاً في حال تطوير عمل الصندوق وتأمين تكافؤ الفرص بين الأطباء بإيجاد نوع من العدالة في توزيع جزء من الدخل فيما بينهم، بينما القطاع الإداري غير مغطى.

تشريعات تنص على المشاركة التعاونية بين الأطباء لمعالجة العاملين وفي القطاعات الاقتصادية..

يوجد تباين بين مؤسسات وشركات القطاع العام من حيث تغطية العوائل أو نسب التغطية إضافة إلى:

- عدم معرفة الرقم الحقيقي والدقيق لصرفيات مؤسسات القطاع العام، لوجود صناديق تعاون لدى البعض غير التغطية من الدولة.
- عدم معرفة الأرقام الحقيقية من نقابات الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة وهيئة المخابر لتوزيع الصرفيات ووجود ضوابط خاصة لكل فرع.
- عدم معرفة الأرقام الحقيقية من المشافي الخاصة والهيئات العامة والمستقلة.
- هنالك تكاليف إدارية مشتتة على عملية الطبابة نورد البعض منها:

* تكاليف إدارية تحمل على الصناديق المشتركة لنقابة الأطباء.
* تكاليف إدارية تحمل على صناديق التعاون لأطباء الأسنان.

توجد تكاليف مشتتة يتم تحميلها على الصناديق المشتركة للنقابات وعلى الدولة..

* تكاليف إدارية تحمل على صناديق نقابة الصيادلة.
* تكاليف إدارية تحمل على صناديق هيئة المخابر.
* تكاليف إدارية تحمل على الدولة من عدد العاملين الذين يقومون بكتابة الإحالات واستلامها وتصنيفها.
* تكاليف إدارية تحمل على الدولة جراء عمل المحاسبين لتنظيم وتدقيق وصرف الجداول.
* تكاليف عمولات تحويل وبريد وهاتف وفاكس للأموال والشيكات من وإلى.

عام 1998 بدأت وزارة الصحة مجدداً بمراسلة وزارات الدولة كافة لمعرفة حجم الإنفاق على الخدمات الصحية، واستمرت عملية الجمع لعام 2003.

عام 2002 تعاقدت الوزارة مع المكتب المركزي للإحصاء لتنفيذ مسح ميداني لمعرفة حجم الإنفاق على الصحة من قبل المواطن.

تمت الاستعانة بين عامي 2002، 2003 بمجموعة من الخبراء من بريطانيا، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، إيطاليا، النمسا، اللكسمبورغ بموجب منح خاصة للضمان الصحي.

مشروع قانون للضمان الصحي تمت مناقشته منذ سنوات..

بدأت الاجتماعات لصياغة مشروع قانون صحي من تاريخ 2002/12/22 وكان أول المدعوين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتتالت الاجتماعات بشكل مكثف وضمت اتحاد العمال، نقابة المعلمين، نقابات: الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة، الاتحاد العام النسائي، اتحاد الفلاحين وبناء عليه صيغ مشروع القانون في نهاية الشهر الحادي عشر من عام 2003 مع التعليمات التنفيذية والتي درست من قبل لجنة مصغرة وبدأت بتاريخ 2003/7/3 وانتهت بنهاية الشهر الحادي عشر أيضاً ورفعت مع مشروع القانون لرئاسة مجلس الوزراء.

.. وبرنامج لتحديث القطاع الصحي وتحسينه وتجديده لمصلحة المواطن..

وبموجب عقد إطار العمل للمساعدة الأوروبية تم توقيع اتفاقية التمويل بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية العربية السورية لدعم برنامج تحديث القطاع الصحي في الثلاثين من نيسان عام 2002

بالتزام مالي قدره ثلاثون مليون يورو لغاية الحادي والثلاثين من كانون أول 2007 مددت إلى نهاية كانون أول 2009.

الهدف النهائي للمشروع: تحسين الوضع الصحي للمواطنين السوريين عبر تطوير التوزيع المنصف للخدمات الصحية وجودة النظام الصحي.

قسم المشروع إلى ست نتائج وكان الضمان الصحي في النتيجة السادسة..

.. وتعاون مع منظمة الصحة العالمية لدعم الجهود والخبرات اللازمة..

تم دعم النتيجة من قبل الخبير جيرد كلوفر من 2003/3/2 والخبير د. ديتلف شويفل من منتصف 2003 ولتاريخه بفترات متقطعة تجاوزت الـ 400 يوم عمل، تم وضع خارطة الطريق للتأمين الصحي في سوريا والتي تواءمت مع لجنة صياغة المشروع ورفدت الوزارة بدراسات إحصائية جيدة حول الإنفاق، كما تعمل منظمة الصحة العالمية على دعم الجهود والخبرات في مجال التأمين الصحي الاجتماعي وتغطي بعض الدراسات والخبرات.

مراسيم متعددة:

وعلى مدى السنوات الماضية صدر العديد من المراسيم التشريعية والقرارات التي تشرعن التأمين الصحي ومنها:

المرسوم التشريعي رقم 68 لعام 2004

وقد جاء فيه:

المادة 2:

تحدث في الجمهورية العربية السورية هيئة تسمى «هيئة الإشراف على التأمين» تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري ويكون مقر الهيئة في دمشق وترتبط بوزير المالية.

المادة 3:

هيئة الإشراف على التأمين ودور هام في صناعة التأمين وضمان الأشخاص..

تهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع التأمين وإعادة التأمين والإشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره ولتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص....

المرسوم التشريعي 43 لعام 2005 الخاص بأعمال التأمين

وقد نصت بعض مواده على ما يلي:

المادة (2): تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على جميع أنشطة التأمين التي تمارس داخل الجمهورية العربية السورية ويغطي أنواع التأمين وفق ما يلي:

مراسيم تشريعية متقدمة تؤطر لتأمينات صحية وتأمينات الحياة..

أولاً: التأمينات العامة.
ثانياً: التأمينات الصحية.
ثالثاً: تأمينات الحياة والادخار وتكوين رؤوس الأموال.
رابعاً: التأمينات الزراعية.

نظام شركات إدارة نفقات التأمين الصحي:

وقد صدر هذا النظام بقرار وزير المالية ـ رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين بتاريخ 29/ 2005/12 وقد نص في بعض مواده على ما يلي:

مادة (1):

فقرة ب يقصد بالعبارات الواردة أدناه ما هو مبين إزاء كل منها لأغراض هذا النظام

هيئة الإشراف على التأمين تنظم إدارة نفقات التأمين الصحي..

ـ المرسوم التشريعي 43 لعام 2005 الخاص بتنظيم أعمال التأمين.
ـ شركة إدارة النفقات: الشركة المرخصة من قبل الهيئة لممارسة أعمال إدارة وخدمة النفقات الصحية وفق أحكام هذا النظام.
ـ الصناديق الخاصة: الصناديق ذاتية التمويل التابعة لجهات اعتبارية كالنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية والشركات التي توفر الرعاية الطبية للعاملين لديها.
ـ مقدمو الخدمات الطبية: الجهات المرخصة أصولاً لتقديم الخدمات الطبية كالمستشفيات والأطباء والصيدليات والمخابر ومراكز التصوير.

وفي عام 2007 تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد وزير المالية وعضوية السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل والسيد وزير الصحة لوضع الخيارات لنظام التأمين الصحي.

انبثقت عن اللجنة الوزارية لجنة فنية بموجب القرار 1720 وتاريخ 2007/7/5 الصادر عن السيد وزير المالية رئيس اللجنة، مهمتها دراسة اقتراح وزارة الصحة حول مشروع قانون الضمان الصحي واقتراح المؤسسة العامة السورية للتأمين حول فكرة إحداث شركة تأمين صحي.

اقتراحات تدرس لإصدار قانون الضمان الصحي وإحداث شركة تأمين صحي..

سلمت اللجنة تقريرها إلى اللجنة الوزارية بالوقت المحدد لأعمالها متضمناً مقترحات أعضاء اللجنة وتمت الدراسة وفقاً لمشروع القانون واقتراح المؤسسة ودراسة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية ومقترحات المؤسسة العامة للتأمينات وباقي الوزارات

الخطة الخمسية العاشرة والتأمين الصحي:

الخطة الخمسية تؤكد على إحداث شبكة أمان اجتماعي متطورة..

يصف السيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الخطة بأنها:

«إطار عملي ومنهجي وفكري لإدارة عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي».

«أن الخطة وثيقة ديناميكية قابل للتغيير، وتعدل بشكل دوري بما يتماشى مع التطورات».

وقد أجملها السيد نائب رئيس الوزراء بأربعة أهداف:

1 ــ اقتصاد السوق فعال بكل آلياته وتشريعاته وقوانينه.

2 ــ شبكة أمان اجتماعي متطورة جداً تحقق التوازن في التنمية ورعاية الضعفاء اقتصادياً من خلال البحث عن التساوي في الفرص وليس التساوي في الدخول.

.. وإصلاح النظامين التعليمي والصحي..

3 ــ إصلاح النظامين التعليمي **والصحي** ورصد ميزانيات إنفاق مضاعفة لهما.

4 ــ تكوين رؤية تفصيلية وبرامج تنفيذية للنهوض بالبنية التحتية في سوريا.

نظرة مستقبلية:

بالإمكان أن نستخلص العبر من التجارب الفاشلة والتجارب الناجحة في التأمين.

ففي الوقت الذي لم يسفر فيه التأمين عن أية آثار سيئة في بعض البلدان مثل الدانمرك والنرويج والمملكة المتحدة حصل هنالك تصاعد حاد في التكاليف في بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

تحديات عديدة تواجهها الدول في مجال تطوير الخدمات الصحية..

كما تواجه دول العالم حالياً، الفقيرة منها والغنية تحديات عديدة في مجال **تطوير الخدمات الصحية** المقدمة للمواطنين وذلك في مجال تحقيق التغطية الشاملة ورفع مستوى المهنة المتعارف عليه والتحكم في ارتفاع تكلفة الخدمات.

- ارتفاع **تكاليف الوسائل التشخيصية العلاجية.**
- الزيادة السكانية وما يتطلبه ذلك من **زيادة في الخدمات الصحية** حيث يتضاعف عدد السكان في الدول النامية كل 20 ــ 35 سنة بينما يتضاعف عدد السكان في الدول الصناعية كل 80 ــ 300 عام
- ارتفاع **متوسط الأعمار** نتيجة لتطور الخدمات الصحية والاقتصادية لذا يزداد عدد المسنين والذين يحتاجون لرعاية صحية قد تصل إلى خمسة أضعاف التكلفة لمن هم فوق الستين من العمر.

وبالنسبة لسورية فإن قطاع التأمين فيها يواجه العديد من التحديات منها:

الزيادة السكانية ونقص الموارد أبرز التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في سورية..

- الزيادة السكانية البالغة حوالي 400 ألف نسمة كل عام.
- النقص في الموارد المتاحة جراء ارتفاع الكلفة الاقتصادية للخدمات الصحية وعدم ضمان تحقيق العدالة في توزيعها.
- المشكلات الصحية الراهنة والمتمثلة بالأمراض السارية والأمراض المزمنة والحوادث.
- ما يتطلبه القطاع الصحي من إعادة الهيكلة المؤسساتية والتطوير الإداري وضبط الجودة.
- إجراء البحوث الطبية للمساهمة في حل المشاكل الصحية القائمة.
- توفير التمويل المادي وتعزيز التنسيق ما بين الوزارات والجهات المعنية بالقطاع الصحي.

كما يشكل الإنفاق الصحي في الدول الصناعية ما قيمته بين 8 ــ 14% من الدخل القومي حيث ارتفع الإنفاق في الولايات المتحدة للفرد في الفترة الواقعة بين عام 1990 إلى عام 1999 من 3500 إلى 4200 دولاراً يقابله في بريطانيا من 1250 إلى 1570 دولاراً وفي فرنسا من 2045 إلى 2300 دولار وفي تركيا من 218 إلى 316 دولاراً بينما هو في بلدنا أقل بكثير ويصل إلى 50 دولاراً للفرد في العام، من هنا نلاحظ التفاوت الكبير في قيمة التكلفة بين دولة وأخرى والتفاوت في نسبة ارتفاع التكلفة في كل دولة على حدة.

ارتفاع الإنفاق الصحي في الدول الصناعية بشكل لافت..

وتم تقدير إجمالي الإنفاق على الصحة من قبل د. ديتلف شويفل خبير الاتحاد الأوروبي عام 2006 كما يلي:

الإنفاق الخاص على الخدمات الصحية:

تم إجراء مسح من المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وكانت نتيجة الدراسة أن الإنفاق الخاص على الصحة «27,477,000,000 »

لا يمكن الحصول على نتيجة دقيقة إلا من خلال مسح دقيق للأسر والقطاع الخاص لذا قام خبير الاتحاد الأوروبي بتقدير الإنفاق الخاص عام 2006 بـ «31,898,000,000».

فيكون إجمالي الإنفاق العام والخاص (67, 515,240,000)

ملاحظات الخبراء حول تطبيق الضمان الصحي في سوريا:

- أقل الدول إنفاقاً على الخدمات الصحية بسبب انخفاض دخل الفرد بشكل أساسي.
- تطبيق الضمان الصحي يعني الانتقال من المجانية المطلقة إلى تقاضي أجور مقابل خدمات.
- البنية التحتية من موارد بشرية ومؤسسات صحية متوفرة لكن هناك سوء توزيع
- تشتت الأنظمة الموجودة وعدم وجود جهة مرجعية لها وهذا ينعكس سلباً على جودة الخدمة الصحية المقدمة وإنفاق لا مبرر له وعدم العدالة حتى ضمن نفس المؤسسة الواحدة.

الآثار الإيجابية التي تخلقها صناعة التأمين:

انعكاسات اقتصادية واجتماعية لصناعة التأمين على الدولة والمواطن..

- الفوائد الاقتصادية.
- الفوائد الاجتماعية.
- الآثار الإيجابية للصحة.
- أثر السياسات والتوجهات المستقبلية.
- توسيع دور القطاع الخاص.
- سياسة الترشيد في الإنفاق الحكومي.
- سياسة الضمان الصحي الاجتماعي.

* * *

الباحث السوري عمر خالد الحاج يفوز بالجائزة العلمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»

حصل الباحث السوري المهندس عمر خالد الحاج على الجائزة العلمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» لعام 2008، وجاء ترتيبه الثاني من بين المشاركين من خلال بحثه الذي حمل عنوان «اصطياد غاز الكربون وتخزينه».

والباحث الحاج هو من مدينة الحسكة ويحمل شهادة الماجستير باختصاص «التكنولوجيا الكيميائية لتكرير النفط والغاز». سابقاً عام 1977، وتم تأهيله كمهندس تكنولوجي. ويتحدث البحث عن الجوانب الرئيسية التالية:

- مصادر غاز ثاني أكسيد الكربون الطبيعية وكذلك الناتجة عن النشاطات البشرية.
- مصادر غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية.
- تقنيات اصطياد غاز الكربون وتخزينه، والتي تشمل جميع العمليات التكنولوجية التي يتم خلالها تجميع غاز الكربون من مصادر تشكله الصناعية واحتجازه بفصله عن الغازات الأخرى المصاحبة، وبعد ذلك نقله إلى موقع التخزين لعزله عن الغلاف الجوي بهدف التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة والسيطرة على تركيزها في الجو.
- الإنتاج المدعم للنفط بطريقة حقن ثاني أكسيد الكربون، والتي يتم بواسطتها زيادة إنتاج النفط أكثر، مما هو ممكن باستخدام الطرق التقليدية لاستخراجه إضافة إلى تخزين هذا الغاز أيضاً في الخزانات النفطية بعد استنضابها.
- دراسة المردود الاقتصادي لتطبيق تقنية حقن غاز الكربون.

كما رأى الحاج في بحثه أنه من الضرورة بمكان التفكير جدياً في البلدان العربية بإنشاء وحدات اصطياد لغاز الكربون لكي لا يتم إضافة خطأ جديد يتمثل بترك فجوة كبيرة بين عالمنا وبين بقية دول العالم لأن المستقبل القريب سوف يشهد «حكماً» تطوراً متسارعاً لتطبيق تقنيات اصطياد غاز الكربون وتخزينه بهدف التخفيف من وطأة الآثار الكارثية لبقاء معدلات انبعاث غازات الدفيئة على المستويات الموجودة حالياً.

100
الرائد العربي
شتاء
2009

أبحاث ودراسات

صناعة التأمين ودور الإعلام وموقع هيئات الإشراف *

جوزف زخور**

أن تأخذ الهيئة السورية للإشراف على التأمين المبادرة، وتدعو أركان التأمين ورجال الإعلام إلى حوار تناقش خلاله المراحل التي قطعتها في مجال تطوير وتحديث قطاع التأمين، فذلك أمر ينم عن جرأة وثقة بالذات وعلى رحابة صدر وانفتاح على الرأي الآخر. عساها تكون مبادرة تقتدي بها هيئات الرقابة في سائر أنحاء الوطن العربي.

وفي تقويم مختصر للتحول الذي طرأ على صناعة التأمين في سوريا والذي أراه تاريخياً أقول: لقد وفقت القيادة السورية بإعداد قانون جديد للتأمين ينطوي على مقتضيات الحداثة، ويدفع باتجاه اعتماد المنافسة أساساً لعمل شركات التأمين. وحرصت القيادة السورية في الوقت عينه على أن تحفظ للاقتصاد الوطني في سوريا مسحة إنسانية ــ اجتماعية.

والتعليمات التنفيذية التي أصدرتها الهيئة السورية للإشراف على التأمين في ما بعد تنفيذاً للقانون، كرّست توجهات القيادة السورية وأرست الأسس لبناء صناعة تأمين متينة. وإني أعدد هنا في ما يأتي بعضا منها:

1 ــ اختيار حدود دنيا وعالية نسبياً لرساميل شركات التأمين والإعادة وتزيد عن 15 مليون دولار أمريكي، ما يجعلها تماشي تلك المعتمدة في الدول المتقدمة تأمينياً.

---

* ألقي هذا البحث في ندوة الإعلام والوعي التأميني ــ دمشق 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008

** رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان سابقاً
مستشار في التأمين ــ بيروت.

توجهات القيادة السورية ترسي أسساً راسخة لبناء صناعة تأمين متينة..

2 ــ إجبار الشركات على اتخاذ صفة الشركات المساهمة فعلاً حيث تخضع مساهمة الفرد أو المؤسسة فيها لسقف ولا تكون هناك سيطرة لفريق واحد يتصرف بمقدراتها خارج أحكام القانون.

3 ــ انضمام الهيئة السورية للإشراف على التأمين إلى المنظومة الدولية للرقابة على التأمين في بازل (IAIS)، وبذلك تؤكد سوريا التزامها المعايير العالمية للملاءة والسيولة. وإن كانت الأزمة المالية الأخيرة قد أظهرت وجود ثغرات ونواقص في القواعد المعتمدة من IAIS في مجال التحقق من كفاية المؤونة حيال أخطار معيّنة لاسيّما القروض Credit insurance

4 ــ إخضاع إسنادات إعادة التأمين إلى الخارج شرط حيازتهم على التصنيف الدولي وإعفاء المعيدين العرب غير المصنفين من هذا الشرط.

علماً بأنه أيضاً أظهرت الأزمة الماليّة العالميّة أنّ وكالات التصنيف الدولية International Rating Agencies أخفقت سهواً أو عمداً في تقييم الشركات والصناديق وسندات الدين التي تسببت في نشوء الأزمة، بل إنّها تتحمل تبعة تضليل المستثمرين وتشجيعهم على الانخراط في توظيفات انتحارية.

إيجابيات عديدة تصب في خانة حماية الثروة الوطنية..

وهذه الإيجابيات مجتمعة تصب في خانة حماية الثروة الوطنية، والحد ما أمكن من الضغوط على ميزان المدفوعات.

إلا أن التحول التاريخي لا يخلو من شوائب يمكن اختصارها بالآتي:

أولاً: التمييز ضد شركات التأمين غير الحكومية.

ثانياً: تدخل هيئة الإشراف في مجالات تقع في رأيي في دائرة المسؤوليات الداخلية الإدارية والفنية لشركات التأمين.

ثالثاً: اعتماد أسلوب غير مألوف في أسواق التأمين العالميّة في تعامل هيئات الإشراف على التأمين مع وساطة التأمين في سوريا.

وكما في سوريا، أقدمت الدول العربية على تعديل قوانين التأمين فيها، أو إنها استحدثت أنظمة وهيئات رقابة جديدة، ورفعت الحدود الدنيا لرساميل شركات التأمين والإعادة، بحيث يمكن القول إننا نقف على أبواب نهضة تأمينية حقيقية في أسواق التأمين العربية.

نقف على أبواب نهضة تأمينية حقيقية في أسواق التأمين العربية..

هكذا أنظر أنا الضامن العربي المحترف إلى المشهد العام في أسواق التأمين العربية.

وقد تشاركني نظرتي هذه تلك النخبة من رجال الأعمال الذين تربطهم إلى شركات التأمين عقود تأمين تجارية أو صناعية، يختارونها بملء إرادتهم، وبعد مفاوضات ومساومات اشتهر بها تجار بلاد الشام على نحو خاص.

نظرة الإعلام العربي إلى صناعة التأمين:

أما الرأي العام العربي ممثلاً بوسائل الإعلام، فلا يشاركني نظرتي هذه على الإطلاق. بل يمكن أن أقول وبلا تردد أن لصناعة التأمين في الإعلام العربي صورة لا تحسد عليها. وتكاد لا تخلو وسيلة من وسائل الإعلام من شكاوى مواطنين يكابدون سوء المعاملة والتسويق والمماطلة من شركة تأمين هنا أو هناك في الوطن العربي، حتى أن كثيرين منهم لا يترددون في وصف التأمين بالخوة أو الضريبة أو الأتاوة.

وسائل الإعلام تنشر شكاوى المواطنين الذين يكابدون سوء معاملة شركات التأمين لهم..

وذلك يعود في رأيي إلى أن الجمهور العربي العريض لم يتعرف إلى التأمين إلا بوجهه الإجباري، حيث أكره المواطن العربي على التعاقد مع شركات التأمين ولم يختر التعامل معها بملء إرادته. كما أن هذه الأخيرة أجبرت على أن تتعاقد مع المواطن العربي بشروط وأسعار تراها مجحفة، وليس للشركات حيالها حول أو قوة.

لذا يصح تشبيه التأمين الإلزامي في دول عربية عديدة بالزواج بالإكراه حيث أن الزوجين يتساكنان بقوة القانون وبشروط فرضها عليهما فريق ثالث جملة وتفصيلا.

التأمين الإلزامي يشبه عقد الزواج بالإكراه..

وإنها لحقيقة أن الحكومات في معظم الدول العربية انتزعت من شركات التأمين ومن المواطن الحق في الاختيار وفي التعاقد، وفرضت على الفريقين أن يتعاقدا بناء على أسس اختارتها هيئات رسمية، واعتمدت فيها مبدأ خفض التعويض المستحق من شركة التأمين إلى الحد الأدنى مقابل إلزام هذه الأخيرة باستيفاء أقساط تأمين بحدها الأدنى أيضاً.

وقد انقضت سنون تطورت خلالها أساليب وأسباب العيش وبلغ الرقي الاجتماعي والفكري للمواطن العربي مستوياته العليا، وسُجل تقدم هائل على مستوى تقنيات الطب والاستشفاء، حتى ليمكن القول أن تكلفة المعيشة ارتفعت عشرات المرات.

تعويضات العقود الإلزامية لا تزال في مستويات متحجرة وخارج الزمان والمكان..

ومع ذلك فإن التأمينات الإلزامية بتقديماتها وأسعارها بقيت حيث هي وما يزال التعويض الذي تدفعه شركات التأمين بموجب العقد الإلزامي، في أكثرية الدول العربية في مستويات لا يمكن أن يقال فيها إلا أنها متحجرة وخارج الزمان والمكان اللذين تعيشهما المجتمعات العربية.

الود مفقود بين شركات التأمين من جهة وجمهور المستهلكين من جهة ثانية..

من هنا انطبعت في أذهان الجمهور العربي الواسع صورة «الضامن العربي البشع». وفُقد الودّ بين شركة التأمين من جهة وجمهور المستهلكين من جهة أخرى ليحل مكانه العداء.

وكيف للإعلام العربي والحالة هذه أن يلعب دوراً في نشر الوعي التأميني، أو أن يبشر بفوائد التأمين ويروّج له بين جماهير المستهلكين العرب، وأسباب التذمر من التأمينات الإلزامية لا تزال قائمة؟

صورة التأمين في الإعلام خارج العالم العربي:

.. أما خارج العالم العربي فالصورة مختلفة والود قائم بين طرفي المعادلة..

أما في المقالب الأخرى من الكرة الأرضية فللتأمين صورة مختلفة. صناعة التأمين تجد قبولاً في المجتمعات المحيطة بها. وتنظر تلك المجتمعات إليها بكونها الضمانة التي لا غنى عنها للأشخاص والمؤسسات. وهي التي توفر لها الطمأنينة والحماية من غدرات الزمان.

ولقد تطورت صناعة التأمين هناك بحيث تحولت إلى نظام تدور في فلكه مجموعة من شركات الخدمات ذات الصلة ليس أقلها وكالات الاكتتاب وشركات الوساطة والمشورة والاكتوارية والفريق الثالث المدير TPA، الخ...

وتساعد في تجميل صورة التأمين في تلك المجتمعات فاعلية المحاكم وعدالة التعويضات التي تدفعها شركات التأمين أو تلزم بها، وكذلك الضغوط التي تمارسها الجمعيات الأهلية لحقوق المستهلكين.

كما تنقل وسائل الإعلام هناك الأحداث والأحكام ذات الصلة بصناعة التأمين بكثير من الاهتمام، وهي تجد أصداء محبذة لدى الرأي العام. وبذلك يلعب الإعلام دوره في توعية الناس إلى أهمية التأمين وفوائده ويجعل هؤلاء يقبلون عليه تلقائياً وفي سائر مجالات الحياة.

للإعلام دور في توعية الناس إلى أهمية التأمين..

وبذلك أمكن لصناعة التأمين العالمية أن تضمن خروجها من الأزمة من غير أن تفقد اعتبارها لدى جمهور مستهلكي خدمات التأمين في العالم.

دور هيئات الإشراف على التأمين:

إن شركات التأمين حكومية كانت أم خاصة، تقليدية كانت أو تكافلية، إنما وجدت لتعمل ولتأتي بأرباح وفوائض على مساهميها وجمهور المتعاقدين معها.

وحملة الأسهم هم المعنيون بمساءلة ومحاسبة الرؤساء التنفيذيين للشركة، سواء جراء خطأ مهني أو دعسة ناقصة يرتكبونها عند ممارسة مهامهم اليومية.

حملة الأسهم هم المعنيون بمساءلة ومحاسبة إدارات الشركات..

ولمساهمي الشركات أيضاً أن يكافئوا القيّمين على الشركات ويجزلوا لهم العطاء إن هم أقدموا على عمل جيد وحققوا نتائج باهرة.

من هنا أرى أن استعادة شركات التأمين العربية لثقة جمهور المستهلكين والإعلام العربي بها، لا يمكن أن تتحقق إلا بتخلي هيئات الإشراف على التأمين والوزارات المختصة عن صلاحية تسعير عقود التأمين الإلزامي وتحديد سقوف المسؤوليات التي تتحملها شركة التأمين على أن تحتفظ الهيئات الحكومية بصلاحية التحقق من خلو عقود التأمين الإلزامي من الاستثناءات ذات الطابع التعسفي وحسب.

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

الحلول المقترحة للتقليل من خسائر الصرافات الآلية

إعداد: ريم أحمد محمد

المقدمة: يُلاحظ مؤخراً ازدياد العمليات الإجرامية على الصرافات الآلية الموجودة في فروع المصارف، وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية، وقد أدت في غالبيتها إلى أضرار كبيرة في الممتلكات، نظراً لأن هذه العمليات كانت تطال بنية هذه الصرافات إضافةً إلى ما كانت تحويه صناديقها من نقود

الموضوع

تعتبر الصرافات الآلية مظهراً من مظاهر التطور والحداثة في وقتنا الحاضر، فهي إحدى الوسائل التقنية الحديثة التي تقدم خدمات مصرفية للزبائن بشكل مرن وسريع، كما أنها تقوم بتسهيل عمليات السحب والإيداع على الحسابات النقدية المتوفرة لدى الزبائن وفي البنوك، في أي مكان وفي أي وقت، دون أن يلجأ الزبون إلى إجراء معاملات روتينية من خلال زيارته إلى المصرف.

وبدون أدنى شك، تعتبر الصرافات الآلية اختراعاً هاماً ولّده عصر التكنولوجيا والحاسب الآلي.

تاريخياً، تمّ إنشاء أول نموذج من الصراف الآلي في مصرف المدينة في نيويورك عام 1939 ، ولكنه لم يلقَ أي استحسان من الزبائن كما كان متوقعاً له، فتمّت إزالته بعد فترة تجربة دامت ستة أشهر.

تعود بداية الصرافات الآلية إلى مطلع سبعينات القرن الماضي في أمريكا..

وقد أُعيد تنفيذ الفكرة من قبل السيد «دونالد ويتزل» من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1965، حيث قام بطرح نماذج عن هذه الصرافات في الأسواق في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وقد قُدّرت تكلفة الصراف بـ (5) ملايين دولار أميركي.

واقتصرت هذه التجربة على قيام الزبائن بمراجعة حساباتهم، أو تحويل المبالغ من حسابات توفير إلى حسابات أخرى كالحساب الجاري أو غيره.

وفي عام 1967 قام السيد «شيبرد براوز» من اسكتلندا، بتقديم فكرة مشابهة لما أوردناه حيث عمل على تقديم أول آلة نقدية، وتركيبها في مصرف «باركليز» في بلدة «أنـــفيلد» والتي تقع في شمال لندن. وقد عملت تلك الآلات بطريقة شيكات شعاعية تتضمن كافة المعلومات المطلوبة.

أما في ألمانيا، فقد تم اعتماد الصرافات الآلية في الفروع المصرفية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، ومع مطلع الثمانينات بدأت هذه الصرافات بالانتشار في جميع أنحاء العالم، وقد لاقت قبولاً كبيراً من قبل الزبائن، مع أنها في البدايات واجهت بعض الصعوبات نتيجةً لعدم ثقة الزبائن بها أو بالخدمات التي تقدمها، لقد فضّل الكثير منهم الاتصال المباشر بالمصارف من أجل عملياتهم المصرفية بدلاً من استخدام هذه الآلات.

..واعتمدت في ألمانيا مع نهاية السبعينات من القرن الماضي..

ويُلاحظ بأن الانتشار والاستخدام الأكبر للصرافات الآلية بدأ في الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأماكن كثيرة في أوروبا، أما في باقي دول العالم فقد كان انتشارها محدوداً نوعاً ما، وبشكل خاص في الدول النامية والفقيرة.

ومع مطلع التسعينيات بدأت هذه الصرافات تأخذ طريقها إلى الدول العربية وباقي دول العالم النامي وانتشرت بشكل كبير لتغطي المدن والضواحي وحتى الأرياف.

وقد تآلف الناس مع طرق استخدامها، نظراً للعمليات السريعة التي تقدمها والتي توفر الوقت والجهد.

الصرافات تنتشر في كل الشوارع ومراكز التسوق ومراكز الانطلاق..

في البداية تم تثبيت الصرافات الآلية داخل ردهات المصارف أو على السور الخارجي لمبنى المصرف حصراً، بينما اليوم نجد أن هذه الصرافات قد تم تركيبها في مواقع أخرى، نورد منها على سبيل المثال: مراكز التسوق، محطات القطار، المطارات وفي الشوارع العامة، وبالطريقة التي يصبح من السهل الوصول إليها والتعامل من خلالها.

العمليات الإجرامية ضد الصرافات الآلية

مع انتشار الصرافات الآلية، نجد ازدياداً في عمليات السطو والسرقة من قبل بعض اللصوص، وذلك طمعاً بالحصول على الأموال الموجودة داخل خزائنها، لهذا فقد لجؤوا إلى اتباع وسائل إجرامية متعددة وبطرق مختلفة، كوضع كاميرات صغيرة في مكان يصعب رؤيتها فيه، حيث تقوم هذه الكاميرات بتصوير الرموز السرية وأرقام الحسابات الخاصة بالزبائن، أو التلاعب بلوحة التحكم، أو من خلال تركيب قارئ على الصراف الآلي يقوم بعمليات نسخ بطاقات الزبائن ثم يتم الدخول إلى هذه الحسابات وتحويل المبالغ إلى حساباتهم الخاصة.

مع ازدياد انتشار الصرافات الآلية هناك ازدياد في عمليات السطو عليها..

وقد نُشر مؤخراً خبر في الصحف السعودية، مفاده القبض على لص اعتاد عمليات الاحتيال على كبار السن الذين لا يحسنون استخدام الصراف الآلي، حيث يتظاهر بمساعدتهم ويقوم بتحويل أموالهم إلى حسابه الشخصي، ولا يتم اكتشاف هذه العملية إلا بعد انصراف اللص من المكان.

وهناك طرق أخرى للسطو على الصرافات، تتم باتّباع الأساليب الإجرامية والهمجية من خلال تدمير وتحطيم هذه الصرافات، حيث يقومون باقتحام ردهات المصارف واقتلاع الصراف من مكانه مستعملين الأدوات التي تُستخدم في عمليات البناء ثم نقلها بالشاحنات إلى أماكن بعيدة ليتم تحطيمها أو فتحها بأدوات الثقب الكهربائية أو الإشعاعية والحصول على المبالغ التي بداخلها.

بعض اللصوص يعمدون إلى تدمير وتحطيم الصرافات لسرقتها..

وهذه العمليات لا تحتاج إلى وقت طويل، نظراً لتعدد الأشخاص الذين ينفذون العملية الواحدة، إضافة إلى الأدوات الفعالة في اقتلاع ونقل هذه الصرافات.

فالوقت الذي يحتاجونه قد لا يستغرق سوى دقائق قليلة، وهي غير كافية لوصول الشرطة إلى مكان وقوع الحادث.

إن الخسائر الناتجة عن مثل هذه العمليات لا تقتصر على المبالغ الموجودة في الصراف الآلي، وإنما تؤدي إلى أضرار بالممتلكات من خلال عمليات التحطيم والكسر لأبنية المصارف، «والتي بطبيعتها مؤمنة بأغطية تأمين مختلفة».

ولعلّ من أكثر الوسائل الإجرامية التي اتبُعت مؤخراً، قيام اللصوص بتفجير الصراف الآلي من خلال استخدامهم لغازات متفجرة، وهي الطريقة الأسرع تنفيذاً ولا تحتاج إلى خبرة فنية أو إلى عدد من الأشخاص المنفذين، حيث يتم ضخ غاز متفجر (كالغازات المستخدمة في عمليات اللحام) عبر أنبوب ضيق ومن ثم يتم إشعاله بواسطة فتيل ومُفَجِّر، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ضغط داخل بنية الصراف مما يؤدي إلى انفجاره.

وقد أدت هذه العمليات إلى أضرار بالممتلكات، وذلك من تحطّم التجهيزات والمفروشات المثبتة في ردهة المصرف واقتلاع الأبواب والنوافذ من أمكنتها إضافة إلى الأضرار الأخرى التي تلحق بواجهة البناء، وقد يمتد الضرر ليطال المباني المجاورة للبنك، وبهذه الطريقة تكبر الخسائر وتتعدد ويزداد عدد المتضررين المقيمين في جوار المصرف، مما يضطر شركات التأمين إلى تسديد تعويضات لكافة المتضررين، والتي قد تصل قيمتها إلى مئات الألوف من الدولارات، استناداً إلى أغطية التأمين التي أعدتها المصارف لمواجهة هذه الحالات.

الاعتداء على الصرافات يؤدي إلى أضرار عديدة..

وبالنظر إلى ما أوردناه سابقاً، من ازدياد لعمليات السطو والسرقة على الصرافات الآلية، فإن شركات التأمين وإعادة التأمين تعتبر هذه الصرافات خطراً معرضاً بشدة للتحقق، لهذا فإن كثيراً من شركات التأمين تقوم بإجراء دراسات متأنية قبل القبول بهذه الأخطار، فهي تبحث أولاً بوسائل الأمان وتقليل حدوث الخسارة المتبعة من قبل المصارف لحماية هذه الصرافات، كتركيب أجهزة إنذار وكاميرات مراقبة وغيرها من

شركات التأمين تعتبر الصرافات خطراً يتوجب الدراسة قبل التأمين عليها..

وسائل الأمان، وذلك للحد من تعرضها إلى الخسائر. وأيضاً تبحث في حجم مبالغ التأمين المطلوبة لتغطيتها، وغالباً ما تعطي أسعاراً تأمينية مرتفعة بالنسبة لمثل هذه الأخطار.

وقد تشعر بعض المصارف بأن الأسعار التأمينية المطلوبة لتأمين هذه الصرافات عالية، الأمر الذي يجعلها تحجم عن إجراء عملية التأمين في بعض الأحيان.

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض شركات التأمين قد لجأت إلى استثناء خطر الصراف الآلي من الأغطية التأمينية التي يتمّ منحها للمصارف.

وعلى ضوء ما تقدم فقد قام بعض المعنيين من أصحاب المصارف، أو المصانع المختصة بصناعة الصراف الآلي، وغيرهم من المسؤولين في المؤسسات المالية المتخصصة، بالتفكير لإيجاد حلول فاعلة يتم من خلالها توفير أكبر قدر ممكن من وسائل الحماية لهذه الصرافات، أو اتخاذ كافة التدابير الاحتياطية للتقليل ما أمكن من حدوث الخسائر.

الجهات المعنية تجتهد لإيجاد سبل أكثر نجاعة لحماية الصرافات من اللصوص..

وفعلاً أجريت عدة دراسات حول هذا الموضوع، فقد توصل الجميع إلى حقيقة واقعة بأن الصرافات الآلية، ومن خلال بنيتها التركيبية الحالية غير قادرة على تحمّل عمليات التفجير التي تعرضت لها.

لهذا فإن الخطوة الأساسية لحماية هذه الصرافات لابد أن تكون من خلال إعادة إنشاء البنية التكنولوجية لها بشكل يجعلها قادرة على امتصاص واستيعاب التفجيرات دون أن تتعرض للتخريب أو التحطيم.

أو من خلال القيام بتزويدها بحساسات تطلق إنذاراً في حال حدوث أي تسرب للغاز داخل الصرّاف.

والحقيقة أن ازدياد عمليات السطو على هذه الصرافات يحتاج إلى إيجاد حلول تقنية بشكل أسرع، وذلك للحد منها.

ازدياد عمليات السطو يحتاج إلى إيجاد حلول تقنية متقدمة..

ومن بين الأفكار المطروحة حالياً في هذا الاتجاه، إجراء مراقبة دقيقة للعمليات المالية التي تجري من قبل الزبائن عن طريق الصراف، وذلك من خلال تركيب أجهزة تسجيل خاصة، مع أجهزة إنذار، ومتابعتها بشكل مستمر، أو من خلال إعداد غرف خاصة لها تحتوي على جدران عازلة وأجهزة إنذار مرتبطة بمراكز طوارئ.

والحقيقة يمكننا القول، بأنه حتى لو تم تطبيق مثل هذه الإجراءات، فإن الصرافات الآلية ستبقى موضع خطر، وسهلة الاقتحام فالمشكلة تكمن في بنية الصراف، والحاجة إلى تغيير هذه البنية أصبحت أساسية.

..مع ذلك ستبقى هذه الصرافات سهلة الاقتحام..

ويلاحظ في الآونة الأخيرة اهتمام أصحاب المصانع المتخصصة بصنع الصرافات الآلية، بوضع تصوّرات وأفكار وتصاميم جديدة بهدف تطوير البنية التقنية للصراف الآلي بطريقة تضمن سلامة هذه الآلات ومحتوياتها والتقليل ما أمكن من حدوث الخسارة فيها، الأمر الذي يشجع شركات التأمين على قبول هذه الأخطار ومنح التغطيات المناسبة لها بأسعار تأمينية مرضية للطرفين.

وإنّ أكثر الصرافات التي تعد بحاجة إلى وسائل الأمن والسلامة، تلك التي تتواجد في الأماكن العامة ومحطات القطار أو مراكز التسوق، كونها الأكثر عرضة لعمليات السطو.

ألمانيا كانت السباقة في اتخاذ ما يلزم لضمان سلامة الصراف الآلي..

وقد كانت ألمانيا السبّاقة في اتخاذ الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان سلامة الصراف الآلي. حيث أن المعهد الفيدرالي للبحوث والدراسات والجمعية الألمانية لمؤمني الممتلكات يعملان سوياً على إيجاد السبل الكفيلة بتعديل البنية التكنولوجية للصراف الآلي.

ومؤخراً توصلت جمعية المؤمنين على الممتلكات إلى اتخاذ قرار مبدئي يقضي بإيجاد تقنية لتعليم الأوراق النقدية، بنوع من الصبغة الغير قابلة للذوبان، مما يجعل الاستخدام اللاحق للأوراق النقدية المسروقة أمراً شبه مستحيل. وسيكون هذا القرار موضع التنفيذ خلال فترة زمنية قصيرة.

كل الإجراءات تبقى خطوات أولية نحو تحقيق الأفضل..

وتبقى هذه الإجراءات عبارة عن خطوات أولية نحو تحقيق أفضل وسائل الحماية لهذا النوع من الأخطار كي تصبح قابلة للتأمين عليها من قبل شركات التأمين في مختلف أنحاء العالم وبأسعار معقولة.

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

التدريب مهم.... لكن الأهم هو الأداء

إعداد: زياد منصور

مقدمة

تحدثت مواضيع الملتقى الذي عقد خلال شهر آب 2008 في مدينة الاسكندرية جمهورية مصر العربية والمنظم من قبل المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عن استراتيجيات وسياسات الإحلال الوظيفي وكيفية بناء الصف الثاني من القيادات الإدارية ومجالات التصنيف والتعويض والتحديات المعترضة .... وتطرق إلى دور التدريب والتنمية البشرية في بناء القدرات المتجددة لدى الموارد البشرية[1] بما فيها التدريب المبني على القدرات[2].

لقد تناول الملتقى المحاور المذكورة آنفاً على شكل ورشات عمل تزاوج بين المفهوم النظري والتطبيق العملي الذي ربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي وتوصيف الوظائف وطريقة توفير القوى العاملة المتخصصة والمناسبة في الوقت المناسب، ومن ثم ألقى الضوء، بمحاضرات بناءة، على الدور المحوري للقيادة الإدارية المتبصرة في تكوين ورعاية القيادات المستقبلية البديلة... وبناء خطط الإحلال الحالية والمستقبلية..

وسنورد فيما بعد غيضاً من فيض محتويات أحد المواضيع الذي تم تداوله ومناقشته في هذا الملتقى وهو موضوع التدريب بشكله العام...

---

(1) المقصود بإدارة الموارد البشرية هو الأخذ بعين الاعتبار ومن جميع الأوجه الإنسان العامل منذ أول دور له في عمله وحتى خروجه للتقاعد مع كيفية المحافظة عليه وعلى حقوقه.

(2) سيرد خلال هذا الموضوع تعريفٌ للتدريب المبني على القدرات.

يعتبر التدريب من أهم العناصر الرئيسية التي تفعّل الأنشطة والمهام المختلفة لأي تجمع عمالي، وعنصراً مهماً من عناصر الإدارة الاستراتيجية[1] وبخاصة في ظل التحول الرقمي وتنوع الأساليب التقنية وأصبح من الصعب اللحاق بركب التطور إلاّ من خلال المتابعة الإدارية المستمرة والتقييم المنطقي للعمل ومن ثم التدريب لما هو جديد...

التدريب من أهم عناصر الإدارة الاستراتيجية..

كما يرتبط تحقيق أهداف التجمعات بمدى توافر موارد بشرية قادرة على القيام بأدوارها ومسؤولياتها بكفاءة... الأمر الذي يعني الحاجة المتواصلة لإكسابها المهارات اللازمة وحسبنا دور التدريب Training أولاً كي نضع الموارد البشرية Human Resources في الاتجاهات التخصصية المناسبة.

أضحى بناء وتجهيز صف ثانٍ من القيادات الإدارية هاجساً يؤرق تجمعات العمل في القطاعين العام والخاص على حد سواء، بل هناك قناعة كافية لدى الإداريين والدارسين بأن مهمة خلق قيادات إدارية كفوءة وقادرة على مجابهة تحديات المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة ومتطلبات اتفاقية التجارة العالمية تمثل تحدياً استراتيجياً ينبغي أن يتصدر قائمة أولويات خطط التنمية، ويستدعي حشد الطاقات وتخصيص الأموال اللازمة للوفاء بمتطلباته... وهذا ما يدفعنا إلى تطوير سياسات أجور جريئة ناجحة في خوض التنافس وإدراك قيمة رأس المال البشري المدرّب والمتخصص...

..إعداد صف ثانٍ من القيادات هاجس يؤرق الإداريين..

وفي نفس الوقت فلقد اكتسب التدريب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم على أنه أكثر العناصر فعالية للتأثير في الموظف وإحداث تغير في أدائه نحو الأفضل، والذي يمكن من زيادة الاستفادة منه ورفع مستوى إنتاجيته مما يمثل في المحصلة رفع مستوى الإنتاج في تجمعه الوظيفي...

للتدريب دور مهم في إحداث تغيير على أداء الموظف نحو الأفضل..

---

[1] الاستراتيجية هنا هي اللون الذي يصبغ قرارات الإدارة في سبيل تحسين الإنتاج والوصول إلى الأهداف المرجوة ــ وهي تخطيط طويل الأجل يقودنا أيضاً لتحقيق رسالتنا وأهدافها.

ولكن الاعتراف بأهمية التدريب وبمركزه المحوري في تطوير الأداء وزيادة جودة الإنتاج لا يعني بأنه الدواء السحري لجميع مشكلات تجمعاتنا الوظيفية، فكما ذكرنا الهدف الأساسي للتدريب هو إحداث ذلك التغير الإيجابي في سلوك المتدرب[1] والذي يمكنه من نقل المهارات التي اكتسبها أثناء تدريبه إلى مكان العمل والتنفيذ.. ولكن هذا يحتاج إلى تحديد جيد للاحتياجات التدريبية التي تربط بين القدرات والمهارات اللازمة للأداء الوظيفي ومتطلبات توفيرها من خلال التدريب والإعداد المسبق للفرد شاغل الوظيفة، بحيث لا يوضع فيها إلاّ من امتلك خاصية المعرفة والمهارة والقدرات اللازمة لأداء وظيفته بالشكل المطلوب، ومن هذه النقطة فقد تم الوصل بين التدريب[2] المبني على القدرات والمهارات اللازمة لهذا الأداء وبين تحديد القدرات الوظيفية لسلم الوظائف، وذلك للارتباط العضوي بين هذين النشاطين.

يساعد التدريب المتدرب على نقل المهارات المكتسبة إلى مكان عمله..

وعلى الرغم من اتفاق القائمين على التدريب والتطوير بأنهما يتضمنان خبرات التعليم التي تزود بها العامل، إلاّ أن تعريف التدريب ضمن كلمات أدبية لن يرضينا لأنه يتراوح بين تعريف ضيق وآخر واسع... مع اتجاه متقدم إلى تفضيل استخدام مصطلح: تنمية الموارد البشرية للتعبير عن هذه الوظيفة حيث يكتسب هذا المسمى رونقاً خاصاً على اعتبار أن المنافسة والسعي نحو الأفضل في الدول الأكثر نمواً يتركز على الجهود المضاعفة في نشاطات تنمية الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع التحديات الضخمة التي تفرزها عملية النمو بمعدل سريع.

---

(1) يعرف التدريب بأنه مهمة إدارية متخصصة بشؤون تحسين الأداء البشري في مكان العمل وذلك بالإعداد الفني للموارد البشرية وضمن برامج دراسية تخصصية علمية وتطبيقية تركز على احتياجات الأداء وظروف العمل وبما يحققه من منفعة مرجوة في تجمع ما.

(2) (يقصد بالتدريب المبني على القدرات ذلك البرنامج الذي يعتمد في قياس تقدمه على مدى التفوق أو البراعة في المهارات والمعرفة المتخصصة، ويمثل المتعلم أو المتدرب نقطة التركيز الخاصة به. وهو يختلف عن التعليم أو التدريب التقليدي والذي يقاس مدى التقدم فيه طبقاً لمعيار الوقت، ويعتبر المدرّس أو المدرب نقطة الارتكاز فيه.

ـــ وسيكون له بحث آخر خلال الأعداد القادمة...)

وكما ذكرنا فإن التدريب ليس بالبلسم الشافي لكل مشكلات العمل... إنما يشكل أحياناً نتيجة لرغبة إدارة التجمع في حل مشاكل الأداء حيث سيادة الاعتقاد الساذج بأن التدريب وحده الحل الناجع لمشكلات العمل والإنتاج[1]... وفي هذه الحالة قد تكون النتائج غير مرضية ولا يوجد ما يبرر حجم الأموال التي أنفقت في هذا المجال وهذا ما يعرف عنه بأنه يمثل أحد مداخل التدريب التقليدي...

ليس التدريب هو البلسم الشافي لكل المشكلات لكنه يساهم في تطوير الأداء..

إن مداخل التدريب التقليدي تؤدي إلى حدوث نوع من التداخل بين الأنشطة التدريبية وبين تحسين الأداء وتتركز على إكساب المتدربين تجارب تعليمية جيدة ولكنها لا تعمل على نقل المهارات والمعارف الجديدة والتي تم اكتسابها إلى مكان العمل، فالتدريب التقليدي يستند على ماذا يجب أن يتعلمه الأفراد وليس ما يجب أن يقوموا به عند تأدية العمل.[2]

مداخل التدريب التقليدي تؤدي إلى تداخل بين الأنشطة التدريبية وبين تحسين الأداء..

---

[1] لم تحقق المداخل التقليدية للتدريب والتنمية الأهداف المرجوة منها ولا تبرر حجم الإنفاق على هذه الأنشطة الإدارية وتزداد الصورة وضوحاً عندما نعلم على سبيل المثال أن حجم ما أنفق على التدريب والتنمية في أمريكا الشمالية عام 2002 قد وصل إلى مئة وعشرين بليون دولار وهذا ما يمثل فقط التكاليف المباشرة...

ويرتفع الرقم إلى ما يزيد عن سبعمئة بليون دولار إذا ما أضفنا الرواتب والأجور الخاصة بالمشاركين في هذه البرامج. كما أن البقاء والاستمرار في عالم اليوم أصبح مرهوناً بمدى نجاح المنظمات في توفير قوة عمل عالية المهارة قابلة للتعلم والتكيف ومحفزة للعمل لتحقيق القدرات التنافسية. كما إن الإدارة مطالبة بتحقيق عائد من استثماراتها في مجال تدريب وتنمية الموارد البشرية. وقد وجد (Broad & Newstorm) 1992 أن نسبة ما يستفاد منه بالتدريب ويتم تحويله إلى العمل في أمريكا لا يزيد عن 10 ــ 20% فقط.

وهذا يدل على أن ما نقوم به كإدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بالتدريب والتنمية لا يحقق الأهداف المرجوة منه، خاصة إذا كان الهدف هو تغيير وتحسين الأداء البشري...

[2] وهذا ما دعا GLORIA REGABULTO عام 1992 أخصائية التدريب والتنمية لأن تقرر بأن المنظمات لا تطلب من إدارة التدريب أن تقدم لهم ما يحتاجون إليه. ولكن المطلوب هو فقط تقديم ما يعتقدون أنهم قادرون عليه وهو التدريب ــ والذي هنا غير فعال ومكلف وغير ضروري ــ فنحن أخصائيو التدريب نفعل ما هو مطلوب منا وهو التدريب، ولا نقوم بعمل الذي لم يطلب منا وهو تحسين الأداء البشري في مكان العمل... لذا يجب علينا التفكير في الأداء وليس في التدريب.

ومن هذا المنطلق نشأ المدخل الحديث للتدريب والذي يعرف بالتدريب للأداء... ونستطيع القول بأن هذا المدخل الحديث في التدريب ليس وليد اليوم، إنما سبق تطبيقه وبإطراد منذ منتصف القرن الماضي وخلال الثلاثة عقود الماضية، وقد أشار إلى أهمية هذا النوع من التدريب العديد من الباحثين[1]، وحالياً ونحن نعيش عصر العولمة فإن المشكلة أصبحت أكثر وضوحاً وتزايدت أهمية التحدي والتميز، فالمزايا التنافسية والبقاء مرهونين بتحقيق أداء ما وفقاً لمعايير فنية مرتفعة ومتقدمة، وبالتالي فإن التدريب التقليدي أصبح غير مناسب ولن يعمل بالكفاءة المطلوبة وهنا يتطلب الأمر الاستعانة بالمدربين الاستشاريين (استشاري أداء). الذين يشاركون رجال الإدارة والتدريب في تحديد مستوى الأداء المطلوب.

لم يعد التدريب التقليدي مناسباً ولن يعمل بالكفاءة المطلوبة..

هؤلاء الاستشاريون يجب أن يكونوا قادرين على:

يجب على الاستشاريين أن يكونوا قادرين على تفهم الرسالة والرؤية الأساسية أولاً..

- تفهم الرسالة والرؤية الأساسية لتجمعهم والتي تسعى إدارته العليا إلى تحقيقها بالإضافة إلى تنمية علاقات عمل متعاونة مع الإدارة.
- تحديد مستوى الأداء المطلوب من أفراد التجمع باستمرار (تقييم العمل المنفذ والأداء)
- تحديد الظروف المختلفة المحيطة ببيئة العمل والتي يجب العمل على تعديلها دائماً بما يحقق مستوى الأداء المنشود.
- العمل مع الأفراد داخل وخارج الإدارة لتحديد جميع أوجه التداخلات المطلوبة:

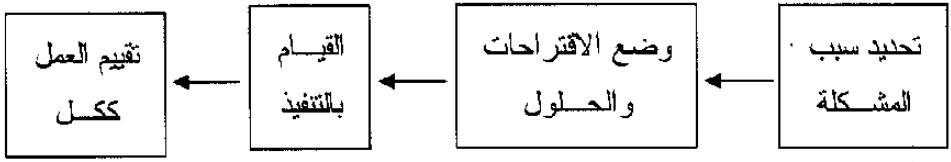

(1) ومنهم ــ Harris Dixon 1970 وMager Pipe عام 1971 اللذان أكّدا على ضرورة أن يكون حل أي مشكلة في الأداء عــ/ط تحليل عام وشامل لأسباب المشكلة حيث شبه الكاتبان الحلول للمشكلات بالمفاتيح والأقفال وكلاهما لن يعمل إذا كانا غير مناسبين ــ كما أن الحلول إن لم تكن صحيحة فإن المشكلة ستبقى ولن تحل...

ــ كما أوضح Gilbert Tom أن تحليل الأداء يرتكز على فحص طويل الأمد للأفراد الممتازين خلال عملهم. بحيث يقوم المحلل بملاحظة وتقييم عملهم بشكل متواصل وبنسب منطقية..

إن هذه المتطلبات تعتبر ضرورية للاستشاري الذي يقود التجمع إلى تحقيق أداء أفضل طالما أن عملية الاستشارة هذه ما هي إلاّ عملية تعاون تدريبية حديثة متفهمة مع الإدارة ومتفقة مع الأفراد والجماعات الموجودة في التجمع الإنتاجي وبهدف تحقيق الأداء المتميز والذي يرتبط أساساً بالأهداف التنظيمية والتي بنيت أصلاً على تفهم أحوال التجمع.

الاستشارة عملية تعاون تدريبية حديثة متفهمة مع الإدارة ومتفقة مع الأفراد..

وحتى يتمكن استشاري الأداء من النجاح في تحقيق مهامه فهو يحتاج إلى المعارف التي نذكر من أهمها:

كي يتمكن استشاري الأداء من النجاح يحتاج إلى العديد من أنواع المعارف..

1 ــ **المعرفة بمجال العمل المنتج** = Business Knowledge

وذلك من خلال قراءة التقارير المالية السنوية ومناقشتها والمقارنة بين الأداء الحالي والأهداف المطلوب تحقيقها، ودراسة القوى المؤثرة الخارجية على أداء تجمعه وأن يتمكن من مناقشة الإجراءات التي قد يتخذها المنافسون والتعرف على آثارها على تجمعه وأن يستخدم المصطلحات الخاصة بمجال الاختصاصات والأعمال في تجمعه والصناعة التابعة لها فهو يماثل رجال الإدارة بمقدرته على التكلم بنفس اللغة واستخدام نفس المصطلحات الفنية.

2 ــ **المعرفة بتقنية الأداء الإنساني** = Knowledge Of Human Performance Technology

وهي المنهل المنتظم لتحليل وتحسين وإدارة الأداء في مكان العمل وتؤيده المعرفة بأهمية التدريب المبني على القدرات في إحداث التحسينات المطلوبة من الأداء البشري.

المعرفة بتقنية الأداء الإنساني هي المنهل المنتظم لتحسين وإدارة الأداء..

3 ــ **مهارات الشراكة** Partenering Skills

على المدرب استشاري الأداء أخذ المبادرة في المواجهة مع العمل وكسب ثقة الإدارة وأصحاب المصالح وهذا يحتاج إلى وقت وجهد دؤوب، وعليه الاتصال بجميع أفراد العمل وتلقي المعلومات من الكل وإعادة إرسالها لمن يحتاج إليها ودراسة ما يدور حوله ومساعدة الإدارة في تجنب الوقوع في المشكلات التي يمكن حدوثها ــ والاستفادة من الفرص المناسبة.

يرجى النظر إلى الجدول الذي يشكل مقارنة بين دور المدرب التقليدي Traditional Trainer Role وبين دور استشاري الأداء Performance Consultant Role

مقارنة بين دور المدرب التقليدي ودور استشاري الأداء

الصفة	دور المدرب التقليدي	دور استشاري ــ الأداء
التركيز	التركيز على احتياجات التعلم الخاصة بالأفراد	التركيز على احتياجات الأداء من الأفراد.
الناتج	برامج تدريبية، والنظر للتدريب على أنه الغاية النهائية. وإذا تعلم الأفراد فإن النتائج المرغوبة من أخصائي التدريب تكون قد تحققت.	تقديم الخدمات التي تساعد في تغيير أو تحسين الأداء. هذا قد يشتمل على خدمات التدريب ولكن أيضاً يشتمل على عمل نماذج (الأداء المطلوب لتحقيق أهداف العمل) التدريب وسيلة لتحقيق غاية. والأفراد يجب أن يحولوا ما تعلموا إلى العمل، عندما يتم هذا يكون الناتج من التدريب قد تحقق.
المحاسبة	مسؤول عن النشاط التدريبي. المقاييس تشتمل على عدد أيام التدريب، عدد أيام المدرب، المقررات والمناهج التدريبية دائماً أفضل «البحر بيحب الزيادة»	مسؤول عن إقامة والحفاظ على العلاقات مع الإدارة وجماعات المصالح الأخرى في المنظمة وقياس المساهمة في تحسين أداء الأفراد في التنظيم
المقاييس	يتم تقييم التدريب عن طريق رد فعل المتدربين والتعلم.	نتائج التدريب والأنشطة الغير تدريبية يتم قياسها بالنسبة لتحقيق التغيير في الأداء وكذلك تحليل التكلفة والعائد.
التقييم	غالباً ما يدور حول تحديد الاحتياجات التدريبية للأفراد.	غالباً ما يتم عن طريق تحديد فجوات الأداء والأسباب المؤدية لها.
العلاقة بأهداف المنظمة أو التجمع	ينظر إلى وظيفة التدريب على أنها تكلفة وليست استثماراً). هناك علاقة بسيطة بتحقيق أهداف العمل.	ينظر إلى الوظيفة على أنها تحقيق نتائج ممكن قياسها، مثل التخفيض في التكلفة. إتمام العمل له علاقة وثيقة بتحقيق أهداف التجمع.

مهارات الاستشارة: Consulting Skills

تعرف مهارة[1] الاستشارة بأنها تعاظم التفاعل بين خبرات العميل (طالب الخدمة) والمدرب الاستشاري، فإذا كانت خبرة العميل تعادل 1 واحد صحيح وخبرة استشاري الأداء تعادل ايضاً 1 صحيح فإن تفاعلهما وتبادل خبراتهما سوف تؤدي إلى قيمة تصل إلى 3 وليس اثنتين[2] ــ هذه المهارة نتجت عن عملهما معاً والشراكة والثقة المتبادلة.

مهارة الاستشاري هي تعاظم التفاعل بين خبرات العميل والمدرب الاستشاري..

المدرب استشاري الأداء يعمل في تحديد أربعة أنواع من الاحتياجات حسب المخطط التالي:

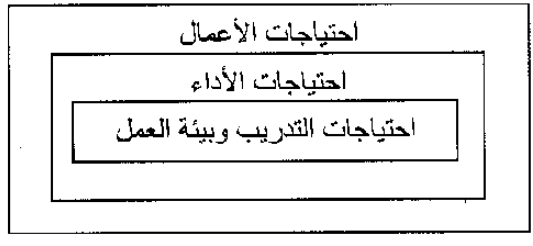

- **احتياجات الأعمال** = وهي تحقيق أهداف الوحدة التنظيمية الكاملة Business Needs.
- **احتياجات الأداء** = Performance Needs وهي المتطلبات السلوكية التنفيذية المطلوبة من الأفراد الذين يعملون في عمل محدد.. وتطبيقاً للإجابة على: ماذا يجب أن يعمل الأفراد لتحقيق حاجات الأعمال؟
- **احتياجات التدريب** Training Needs.

وهي تتلخص أيضاً بالإجابة على السؤال التالي = ما الذي يجب على الأفراد تعلمه لكي يحققوا النجاح في الأداء؟

---

[1] المهارة skill = اصطلاح يستخدم ليصف مهمة أو مجموعة من المهام تتفق وفقاً لمستوى معين من القدرة أو البراعة والتي كثيراً ما تحتاج لاستخدام القدرات العقلية وتتطلب المناورة السريعة في تنفيذ العمل واستخدام الآلات والمعدات..

[2] مرجع الباحث Peter Block 1981

ـ **احتياجات بيئة العمل** Work Environment Needs

وهي الأنظمة والعمليات الفنية داخل بيئة العمل الخاصة والتي يجب تعديلها بما يمكن من خلالها تحقيق احتياجات الأداء، لا ننسى أن برنامج التدريب ليس بمعزل عن ظروف العمل فهو منها وإليها[1]

هناك الكثير من الأسئلة التي يجب على المدرب أن يبقيها في ذهنه خلال عمله..

ـ هناك الكثير من الأسئلة التي يجب على المدرب أن يبقيها في ذهنه في سبيل مؤازرته خلال عمله وهي تدخل ضمن أنظمة وإحصائيات بناءة تفيد في تقييم العمل:

1 ـ هل لدى الشركة لائحة (أو نظام عمل) يحدد كيفية إدارة أنشطة التدريب فيها؟

2 ـ هل تقوم الشركة بتحديد الاحتياجات التدريبية لكل فرد على حدة وفق نظام محدد؟

3 ـ هل تقييم الشركة للمديرين فيها يعتمد (جزئياً) على قدرتهم على تدريب وتنمية مرؤوسيهم؟

4 ـ هل لدى الشركة نظام متكامل لتوجيه وتأهيل الموظف الجديد في عمله؟

5 ـ هل تملك الشركة دليلاً كاملاً لأسماء برامج التدريب التي تحتاجها، ووصفاً كاملاً لها؟

6 ـ هل تملك الشركة دليلاً كاملاً يحتوي على أسماء كل شركات التدريب والبرامج التي تقدمها؟

7 ـ هل تعد ميزانية التدريب بالشركة أكبر من 1% من ميزانية الشركة؟

8 ـ هل تملك الشركة مكتبة نموذجية كاملة للكتب والبرامج السابقة ويمكن أن يستفيد منها العاملون؟

9 ـ هل لدى الشركة مركز تدريب مزود بأحدث التجهيزات المطلوبة في مجال اختصاص عملها؟

10 ـ هل تتابع إدارة التدريب كل موظف اشترك في برنامج تدريبي للتأكد من استفادته الكاملة؟

---

[1] حسن وإتقان العمل ضمن بيئة جيدة الظروف من قمة أهداف التدريب...

أربع حالات للفرد العامل خلال وجوده في مكان العمل..

أخيراً: من هو الفرد المؤهل مباشرة للتدريب بشكل عام والاستفادة منه في تكوين الصف الثاني من القيادة البديلة ضمن سياسة الإحلال الوظيفي؟

يلاحظ من المخطط أدناه أربع حالات للفرد العامل الموظف خلال وجوده في مكان العمل:

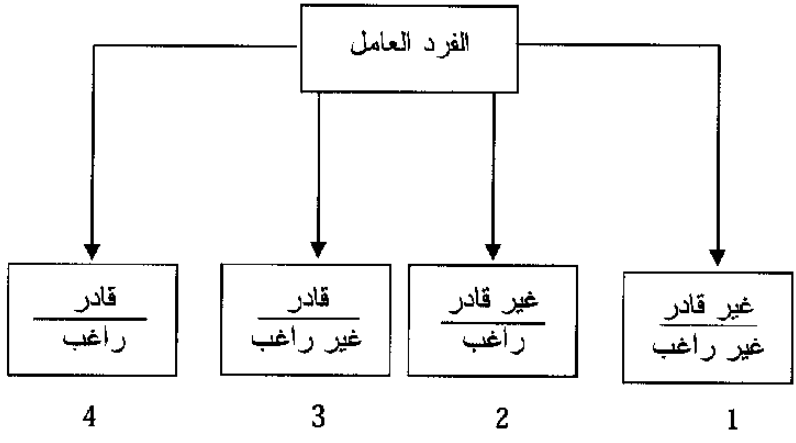

1 ــ **الحالة الأولى:** الفرد غير قادر على العمل وغير راغب به

يعتبر هذا النموذج سلبياً في مجال العمل ولكن من المحتمل أن يعاد النظر بوضعه وإخضاعه تشجيعياً لتدريب تأهيلي يمكنه من تبديل وضعه.

2 ــ **الحالة الثانية:** الفرد غير قادر على العمل ولكنه راغب في به، وفي هذه الحالة فإن هذا العامل قابل للتدريب ومن الممكن الاستفادة منه نظراً لوجود الرغبة في تنفيذ العمل.

3 ــ **الحالة الثالثة:** الفرد قادر على تنفيذ العمل ولكنه غير راغب في ذلك، يستحق هذا الإنسان التدريب مباشرة وتشجيعه على العمل وهو قابل للتفويض إدارياً.

4 ــ **الحالة الرابعة:** هذا الإنسان هو الأول في صف القيادة البديلة وخلال عملية تكوين الصف الثاني تأتي الاستفادة منه مباشرة بعد تدريبه وبذلك يكون قد حقق جميع الشروط المطلوبة والمناسبة في الوقت المناسب.

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

الندوة العربية حول «خطر الإرهاب وكيفية مواجهته تأمينياً»*

يزن ديب

يسبب الإرهاب قدراً كبيراً من الأضرار لكل من الممتلكات والأفراد، وليس بالإمكان تحديد أساليبه ومعدلات تكراره، كما يصعب تحديد نطاق الحوادث الإرهابية، ومن هنا تأتي صعوبة قياس احتمالات حدوثه ونتائجه وفقاً للمعايير والمعدلات المحاسبية، ومع تزايد الطلب في سوق التأمين على تغطية خطر الإرهاب وتشدد معيدي التأمين في منح هذه التغطية نتيجة للخسائر الكبيرة التي حدثت في الفترة الماضية والتحفظ في تغطية الأخطار السياسية بما فيها خطر الإرهاب، وتوفير تغطيته بموجب وثائق مستقلة أو ملاحق إضافية مقابل أسعار تتسم بالمغالاة، جاءت الحاجة إلى عقد هذه الندوة لاستكشاف تأمين خطر الإرهاب وأفضل السبل لمواجهته تأمينياً حيث ألقيت المحاضرات التالية:

1 ــ الحلول الوطنية لتأمين أخطار الإرهاب.

2 ــ تأمين خطر الإرهاب من واقع أحداث الحادي عشر من أيلول.

3 ــ الإرهاب (الخطر والحلول التأمينية لمواجهته).

4 ــ العوامل الأساسية للاكتتاب في تأمينات أخطار الإرهاب.

تعريف العمل الإرهابي:

عمل يرتكب باستعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما في مواجهة أي شخص أو مجموعة أشخاص سواء كان مرتكب العمل يقوم بذلك منفرداً أو بعلاقة مع أي منظمة أو

* القاهرة 19 و 20 تشرين الأول أكتوبر 2008.

حكومة بهدف سياسي أو ديني أو إيديولوجي أو أية أهداف مماثلة بما في ذلك التأثير على أية حكومة أو وضع الناس في حالة خوف وذعر من ذلك، يظهر أن استعمال وسائل لا تتصف بالعنف كالهجوم بالفيروسات على الأنظمة الالكترونية أو تسميم الغذاء يعتبر كذلك من قبيل أعمال الإرهاب. ولا حاجة بالعمل لأن ينفذ بل يكفي التهديد به أو الشروع به، علماً بأن غالبية هيئات تأمين أخطار الإرهاب تقتصر التنظيم على الأعمال المرتكبة داخل الحدود الجغرافية للدولة، ومع ذلك فإن التنظيم الأمريكي يشمل المصالح الأمريكية ضمن حدود الولايات المتحدة أو خارجها كخطوط الطيران أو الخطوط الملاحية ومقرّات البعثات الأمريكية في الخارج.

غالبية هيئات تأمين أخطار الإرهاب تقتصر على الأعمال المرتكبة داخل حدود الدولة..

أشكال الإرهاب: الإرهاب ليس جديداً لكن الوسائل المتبعة أصبحت متنوعة، فنجد أن خطر الإرهاب يعالج ضمن حزمة من الأخطار التأمينية ذات الطبيعة الخاصة:

تتم معالجة خطر الإرهاب ضمن حزمة من الأخطار التأمينية ذات الطبيعة الخاصة..

- كالحرب والحرب الأهلية والتمرد والعصيان (W. CW. INS. R.).
- أو الإضرابات والشغب والاضطرابات الأهلية (SR CC).
- إطلاق النار على أحد السياسيين.
- المواد الإشعاعية (النووية) والبيولوجية.
- الهجوم بالجراثيم وبالتالي تلويث منطقة برمتها، وهذا ما أوجب التأكد من نظافة المنطقة بوسائل علمية متطورة، بالإضافة إلى إعداد أشخاص مختصين (تأمينياً وفنياً) لدى هيئات تقدير وتسوية الخسائر، قادرين على التعامل مع الأضرار الناتجة عن استعمال المواد المذكورة.

أنواع التأمين المشمولة والأخطار المغطاة:

تباين في أنواع التأمين المشمولة والأخطار المغطاة حتى بين دول الغرب..

يختلف الأمر بالنسبة لأنواع التأمين المشمولة من تنظيم لآخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتعامل التنظيم بمجموعة كبيرة من تأمين الممتلكات وتأمين الحوادث (أي تأمينات غير

الحياة فيما عدا تأمين الحريق والبحري والضمانات)، في حين يركز التنظيم الفرنسي والألماني والبريطاني على الممتلكات والخسائر الناشئة عن توقف العمل.

أما الاسترالي والنمساوي، فيتعاملان مع أنواع أخرى من التأمين كتأمين المسؤولية والحياة.

في فرنسا تتم تغطية خسائر يستثني بعضها التنظيم الألماني..

أما بالنسبة للأخطار المغطاة، فالتنظيم الفرنسي يضمن الخسائر الناتجة عن استعمال مواد كيماوية أو بايولوجية أو نووية. في حين يستثني التنظيم الألماني الأخطار الناتجة عن استعمال مواد كيماوية أو بايولوجية أو إشعاعات نووية. ما لم تكن قبل الحادث في مكان موقع الحادث.

وغالباً ما تكون الممتلكات التي تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً هي الخاضعة للتنظيم، أما الممتلكات التي لا تتجاوز قيمتها ذلك المبلغ، فإنها تبقى من مسؤولية شركات التأمين.

*** حدود التغطية المتاحة للسوق من قبل التنظيم:**

في حدود التغطية أغلب التنظيمات تسعى إلى تقديم غطاء كامل بالقيمة الكاملة لمحل التأمين..

تختلف التنظيمات من ناحية الطاقة الاكتتابية التي توفرها للسوق، فأغلب التنظيمات تسعى إلى تقديم غطاء كامل بالقيمة الكاملة لمحل التأمين. إلا أن بعضها يحدد المبالغ التي يلتزم التنظيم بدفعها في حالة وجود ظروف معينة خصوصاً إذا كانت ضمانة الدولة محددة بسقف معين.

ففي التنظيم الاسترالي والهولندي حيث توجد حدود لمسؤولية الدولة، فإن قاعدة التقسيم النسبي تطبق في حالة عدم كفاية أموال التنظيم لمواجهة جميع الخسائر.

أما التنظيم الفرنسي والإسباني والبريطاني، فحيث لا يوجد سقف لمسؤولية الدولة، فإنه لا توجد حدود للتغطية التي يتعامل بها التنظيم.

*** تغطية أعمال التنظيم:**

في أغلب التنظيمات الوطنية، تساهم الحكومات في دعم التنظيم عن طريق المشاركة في عملية تغطية أعمال التنظيم. وتتم تغطية هذه الأعمال على شكل طبقات (Layers) تشترك الشركات في بعضها وبنسب مختلفة.

تتم أولاً عملية تحديد احتفاظ كل شركة حسب حصتها من السوق، كما أنه توجد حدود لمجموع ما تتحمله شركة التأمين من خسائر نتيجة حوادث متعددة خلال السنة (aggregate)، وفي ذلك ضمانة لعدم تعرض كل شركة لمسؤوليات تزيد عن طاقتها.

توجد حدود لمجموع ما تتحمله شركات التأمين من خسائر نتيجة حوادث متعددة خلال السنة..

ثم تتم تغطية أعمال التنظيم بأغطية إعادة التأمين في الأسواق الدولية ثم تأتي بعد ذلك ضمانة الحكومة في الطبقة العليا على أساس فائض الخسارة (XL) أي معيد تأمين كمرجع وملجأ أخير Reinsurer of the last Resort. أما الإعادة العالمية ليست واردة لأن سعرها سيكون مرتفعاً جداً. كما أنه لا يوجد تسويق لأغطية أخطار الإرهاب، علاوةً على ذلك بعض الحكومات والدول سوف تعترض على هذا التسويق.

الطاقة الاحتفاظية للشركة الخاصة

⇩

الإعادة لهذه الشركات

⇩

الدولـــة

نستنتج مما سبق، يجب أن تكون الحلول وطنية وليست إقليمية أو دولية فليس من المنطقي جمع الضرائب من الشعب وتوجيهها إلى دولة أخرى، ومن جهة أخرى كل بلد مسؤول عن تغطية أضراره لأنه مسؤول عن منع حدوث الإرهاب على أرضه (قانونياً) لكن في الوقت ذاته نواجهنا مشكلة، الطاقة الاستيعابية المحدودة من جهة والأسعار التي يتحكم بها سوق Loyds خاصة بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر من جهة أخرى، فإن الدول التي تعطي غطاء حكومياً ليست عربية مع الأسف لذلك يتوجب جمع الطاقة الاستيعابية للشركات للمواجهة ومن ثم تقديم ضمانة كبيرة أو صغيرة حسب الاستطاعة من قبل الحكومات.

يجب أن تكون الحلول وطنية وعلى كل بلد أن يكون مسؤولاً عن تغطية أضراره..

وفيما يلي أمثلة على حدود التغطية التي تتمتع بها بعض التنظيمات:

التنظيم الفرنسي: الغطاء الحكومي يعمل في حال زيادة الخسائر عن 2 مليار يورو وبدون حدود لضمانة الحكومة.

التنظيم الأمريكي: الغطاء الحكومي محدود بـــ 100 مليار دولار.

التنظيم الألماني: الغطاء الحكومي يعمل في حال زيادة الخسائر عن 2 مليار يورو لكل حادث وبالإجمالي، وتوفر الحكومة الألمانية غطاء بحدود 8 مليار.

التنظيم الإسباني: ضمانة حكومية غير محدودة تستدعى للدفع في حال تجاوُز الخسائر ما هو متوفر لدى الهيئة الحكومية من أموال.

وقفة مع حادثة الحادي عشر من سبتمبر 2001:

تفجيرات 11 أيلول أحدثت تحولاً في النظرة التأمينية لخطر الإرهاب..

سوف نتطرق إلى الحادثة المذكورة حيث اعتبرت نقطة تحول رئيسية بالنسبة للنظرة التأمينية إلى خطر الإرهاب بسبب الموقف الذي اتخذته شركات إعادة التأمين ومن ثم شركات التأمين تجاه هذا الخطر وتدخل الدولة من أجل توفير الطاقة الاكتتابية التي تحتاجها الاقتصادات الوطنية. ومن الناحية التأمينية الصرفة، فقد أدت هذه الحادثة إلى تفعيل أغطية تأمينية متعددة لم يكن من المتصور أن تتأثر جميعها في حادثة واحدة. فبالإضافة إلى أغطية الممتلكات، استدعيت للدفع الأغطية التي تغطي الخسائر الناتجة عن التوقف عن العمل وتأمين الطيران وتأمين المسؤوليات والتأمين على الحياة والتأمين الصحي وتأمين الحوادث الشخصية وحتى تعويضات العمال.

أدت التفجيرات إلى تفعيل أغطية تأمينية متعددة..

وأثارت تلك الحادثة، جدلاً أمام القضاء عما إذا كان ما حصل يعتبر حادثة واحدة أم حادثتين بسبب تدمير برجين بطائرتين تفصل بين كل طائرة وأخرى فترة زمنية وإن كانت قصيرة جداً. والجدل المذكور، كان يعني من الناحية التأمينية، مليارات الدولارات يستحقها مالك البرجين أو مستأجرهما في حال اعتبارهما حادثتين منفصلتين أو لا يستحقها في حال اعتبارهما حادثة واحدة بسبب نوعية الأغطية التأمينية التي كانت تغطي البرجين، فالغطاء يشير إلى الحادثة الواحدة per occurance بشكل محدد ودقيق وبالتالي فإن شركات التأمين ربحت الدعوى أمام القضاء على اعتبار ما جرى حادثة واحدة.

للصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب دور مهم في توفير تغطية خطر الإرهاب لشركاته الأعضاء فيه..

***الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب (Awaris):**

يقوم الصندوق العربي لتامين أخطار الحرب Arab War Risk Syndicate والذي يقع مقره في مملكة البحرين بدور هام في توفير تغطية خطر الإرهاب للشركات الأعضاء في الصندوق حيث أن استنفاذ

طاقة الصندوق العربي لتغطية أخطار الحرب أمر ملزم لأعضاء الصندوق.

ــ استطاع الصندوق العربي أن يوفر طاقة اكتتابية بحدود 40 مليون دولار لدول الخليج العربية و 20 مليون دولار للدول العربية الأخرى وذلك بالنسبة لأخطار الإرهاب والتخريب Sabotage & Terrorism ويتعامل الصندوق بالأخطار التي قد تتعرض لها المباني والمنشآت التجارية وتشمل التغطية الحريق والانفجار الناشئين عن أعمال إرهابية ويستعمل الصندوق نموذج (T3) لتغطية أخطار الإرهاب للممتلكات ونموذج (T3a) بالنسبة للخسائر الناشئة عن التوقف عن العمل.

يتعامل الصندوق بالأخطار التي تتعرض لها المباني في المنشآت وتشمل تغطية الحريق والانفجار.

* **تسعير غطاء الإرهاب:** عادةً، يتحدد في علاقة التنظيم بشركات التأمين وليس بالنسبة لعلاقة شركة التأمين بالمؤمن لهم حيث أن التسعير ضمن هذه العلاقة متروك للطرفين.

ــ يوجد شيء من الصعوبة في تسعير غطاء الإرهاب ويعود ذلك للأسباب التالية:

1 ــ عدم الانسجام في الحدوث.

2 ــ عدم التكرار، وبالتالي لا يمكن تقدير الخسائر حيث أنه من مصلحة المؤمن لهم توفر الغطاء وبالسعر المناسب وبشكل دائم (أي ليس عندما تكون السماء صافية)، علماً بأن بعض الدول تجعل غطاء الحرب إلزامياً لبعض الوثائق كالحريق والممتلكات العامة وذلك من أجل سهولة عملية التسعير.

أسباب عديدة تجعل من الصعوبة بمكان تسعير الإرهاب.

وفي ختام الندوة كانت التوصيات التالية:

1 ــ العمل على نشر الوعي التأميني لدى المؤسسات والأفراد من خلال قيام شركات التأمين وهيئات الرقابة والاتحادات والوسطاء بإعداد برامج توعية بوسائل

توصيات للندوة تؤكد على أهمية نشر الوعي التأميني.

الإعلام المختلفة لتوضيح أهمية التغطية ضد خطر الإرهاب وضرورة توفير الحماية التأمينية للمنشأة وعملائها والعاملين بها.

2 ــ دعوة شركات التأمين لدراسة محافظ عملياتها وتحديد الوثائق الأكثر عرضة لأخطار الإرهاب والتخريب، وتكثيف اتصالاتها بحملة هذه الوثائق لإقناعهم بضرورة توفير مثل هذه التغطية.

3 ــ أهمية تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بخطر الإرهاب، من خلال توفير التغطية التأمينية المناسبة بأسعار وشروط تتناسب مع درجة التعرض للخطر واحتمالات تكراره مما يتحقق معه استمرارية التغطية التأمينية.

4 ــ الدعوة لتكوين مجمعة أو حساب مشترك لكل سوق تأمين وطني لتغطية أخطار الإرهاب والتخريب.

5 ــ الدعوة إلى بحث إمكانية فرض التأمين إلزامياً على الممتلكات الحكومية بالإضافة إلى المنشآت الصناعية والتأمينية والخدمية مما يمكن معه التأمين على أكبر عدد من الممتلكات ليتحقق معها التوزيع الجغرافي وانتشار الخطر وتوفر قاعدة عريضة من العملاء تسمح بتوافر الأعداد الكبيرة لمثل هذه التغطية.

لا بد من تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بخطر الإرهاب..

6 ــ دعوة شركات التأمين العربية في كل سوق لتجميع طاقاتها الاستيعابية (الاحتفاظية) لتأمين خطر الإرهاب والتعاون مع الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب لأجل تعظيم هذه الطاقات، مع التأكيد على الحاجة الماسة لإيجاد ضمانة حكومية تعمل بعد هذه الطاقات.

دعوة الدول العربية التي لم تنضم لعضوية الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب للانضمام..

7 ــ دعوة شركات التأمين العربية ــ التي لم تنضم بعد لعضوية الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب ــ للانضمام لعضوية الصندوق حتى تستفيد من التغطيات المتاحة لدى الصندوق.

8 ــ تشكيل لجنة فنية تضم بعض المختصين كممثلين عن الاتحاد العام العربي للتأمين وممثلين عن الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب لبحث آلية التعاون بين الاتحاد والصندوق، وكيفية تطوير الطاقة الاستيعابية مع الإمكانيات المتوفرة لدى الصندوق.

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

كتاب العدد

إدارة الخطر والتأمين*

عرض: رحاب المحمد

بحث الإنسان دوماً عن أفضل السبل لمواجهة الخطر والحصول على الأمان في كل عصر بما يتناسب ومتطلباته، ويعد التأمين في عصرنا من أهم هذه السبل. لذلك جاء هذا الكتاب ليلقي الضوء على كل من الخطر والتأمين بشكل مفصل، ويقع الكتاب في 475 صفحة موزعة على سبعة عشر فصلاً، ويتم شرح كل فصل بأسلوب تعليمي معزز بالأمثلة والمسائل والتمارين وتُحدَّد الأهداف التعليمية لكل فصل قبل بدايته، ثم ينتهي بأسئلة عن مضمونه، ويتدرج في الموضوعات بدءاً من التعريف بالخطر وأنواعه إلى مفهوم إدارة الخطر وكيفيتها، ثم ينتقل إلى التعريف بالتأمين وفوائده، ويعدد المبادئ القانونية لعقد التأمين، ثم يعرض وظائف شركات التأمين، ويفرد فصلاً خاصاً لإعادة التأمين ويتابع بعد ذلك في موضوع تسويق الخدمات التأمينية ويعالجه من كل جوانبه إلى أن يصل إلى شرح تفصيلي لكل نوع من أنواع التأمين ويناقش في الفصول الثلاثة الأخيرة كل من المواضيع التالية المخصصات الفنية في التأمينات العامة وتأمينات الحياة، التأمين والإسلام، التأمين في الأردن.

الخطر:

يميل الكاتبان إلى أخذ التعريف التالي للخطر: «الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة».

* إعداد: الدكتور أسامة عزمي سلام والأستاذ شقيري نوري موسى.

كيف تنظر شركات التأمين للخطر:

نظرة شركات التأمين للخطر يحددها الفرق بين الخسائر الفعلية والمتوقعة..

تراه يتمثل في الفرق بين الخسائر المتوقعة والتي تم على أساسها حساب قسط التأمين الصافي، والخسائر الفعلية التي تلتزم شركة التأمين بتعويضها وذلك على المستوى الكلي لأعمال الشركة وليس على مستوى حادث معين ويقل هذا الفرق إحصائياً إلى حده الأدنى كلما زاد عدد الوحدات المعرّضة للخطر وهو ما يسمى بقانون الأعداد الكبيرة.

تقسيمات الخطر:

أ ــ الأخطار المعنوية: ولا يترتب عليها أي ربح أو خسارة ولا تقوم شركات التأمين بالتأمين ضدها كالأخطار النفسية الناتجة عن الصدمة أو الألم.

ب ــ الأخطار الاقتصادية: وينتج عن تحققها خسارة مالية أو اقتصادية كأخطار المضاربة على الأسهم في سوق الأوراق المالية.

هناك أخطار خاصة وأخرى عامة والفرق بينهما هو بموضع تأثير كل منها..

ج ــ الأخطار العامة: وهي التي تؤثر على اقتصاد البلد بشكل عام أو على مجموعة كبيرة من الأشخاص كالكوارث الطبيعية وغالباً ما تتحاشى شركات التأمين تغطية مثل هذه الأخطار، أو تقوم بإعادة التأمين عليها.

د ــ الأخطار الخاصة: وهي الأخطار التي تؤثر على الفرد وليس على المجتمع كالسرقة مثلاً.

قانون الأعداد الكبيرة:

ما كان للتأمين أن يظهر بصورته المعاصرة لولا اكتشاف ما سمي في علم الإحصاء بقانون الأعداد الكبيرة، ذلك أن سر التأمين ينكشف في الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن من خلال تجميع المخاطر على مستوى مجموعة من الأفراد «وهو عمل شركة التأمين»، تقليل المخاطر التي يواجهها كل فرد من تلك المجموعة

«وهو غرض المستفيد من التأمين»، إنه قانون الأعداد الكبيرة أو (قانون المتوسطات)، وقانون الأعداد الكبيرة يتعلق باستقرار تكرار الحوادث عند وجود عدد كاف منها، مع أنها تبدو عشوائية إذا نُظر إليها كل واحدة على حدة. ففي مدينة ما إذا استثنينا الكوارث والتغير الكبير في عدد السكان، فإن الاحتمال الأكبر أن عدد الوفيات هذا العام لن يختلف كثيراً عن الأعوام السابقة، وإذا كان لدينا عدد كاف من أعوام سابقة نستخرج منه متوسطاً، فربما استطعنا توقع عدد الوفيات لهذا العام بكل سهولة ودقة.

الشروط الواجب توفرها في الخطر حتى يكون قابلاً للتأمين ضده:

شروط متعددة يجب توفرها ليكون الخطر قابلاً للتأمين ضده..

1 ــ الاحتمالية: أي أن يكون محتمل الوقوع (لا مؤكداً ولا مستحيلاً).

2 ــ أن يكون الخطر قابلاً للقياس بشكل كمي.

3 ــ أن تكون الخسارة الناتجة عن وقوع الخطر المؤمَّن ضده عرضية وغير مقصودة.

4 ــ أن يكون الخطر مشروعاً قانوناً فلا يتم التعويض عن بضائع مهربة مثلاً.

5 ــ أن لا تكون الخسارة في حال حدوثها من الحجم الهائل.

6 ــ أن يكون قسط التأمين الذي تم تحديده لخطر معين مقدوراً على دفعه من قبل المؤمَّن له.

إدارة الخطر:

إدارة الخطر تعني التحكم للحد من تكراره..

يقصد بإدارة الخطر: التحكم به عن طريق الحد من تكراره من جهة والتقليل من حجم الخسائر المتوقعة من جهة أخرى بأقل كلفة ممكنة، ويتم ذلك من خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة في حال وقوعها ومن ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر.

طرق مواجهة الخطر:

1 ــ الوقاية والمنع: كإقامة مانعات الصواعق فوق المباني العالية.

2 ــ التجزئة والتنويع: كقيام أمين المخزن بتوزيع المخزون في عدة مخازن.

3 ــ تحويل الخطر: ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر.

كيفية إدارة الخطر:

1 ــ تحديد الهدف: ويتم بتقرير احتياجات المنشأة من برنامج إدارة الخطر.

2 ــ تحديد أو اكتشاف الخطر: بدراسة أوجه النشاط المختلفة للمشروع وإعداد تبويب شامل للأخطار التي يتوقع أن يواجهها في مراحله المختلفة.

3 ــ تقييم الخطر: أي قياس احتمال وقوع خسارة معينة وتصنيف درجات الخطر.

4 ــ تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر (اتخاذ القرار).

5 ــ تنفيذ القرار: مثلاً إذا كان القرار تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التأمين فلا بد لنا من اختيار المؤمِّن المناسب والتفاوض معه ثم التعاقد على التأمين.

6 ــ التقييم والمراجعة: كون الأخطار تتبدل وتتغير.

قواعد إدارة الخطر:

لا تخاطر بأكثر مما يمكن تحمله.. قاعدة مهمة لإدارة الخطر..

1 ــ لا تخاطر بأكثر مما يمكن أن تتحمله من خسائر.

2 ــ أن تراعي الأخطار الشاذة التي تؤدي إلى أخطار جسيمة.

3 ــ لا تخاطر بالكثير من اجل القليل.

إدارة مخاطر المصارف من منظور تأميني:

مخاطر عديدة تتعرض لها المصارف لذلك لابد من إيجاد وسائل لإدارتها..

تتعرض المصارف لمجموعة كبيرة من المخاطر كالاختلاس والسطو ومخاطر الائتمان والاستثمار وغيرها.

ونظراً لأهمية دور المصارف في خدمة وتنمية الاقتصاد القومي، يدرس هذا الفصل مفهوم إدارة مخاطر المصارف من وجهة نظر علم التأمين ويقدم وسائل إدارة المخاطر.

1 ــ سياسة تحمل الخطر: تقوم المصارف باتباع سياسة تحمل المخاطر لكن مع تخطيط مسبق، فمثلاً تقرر إدارة المصارف سنوياً إعدام نسبة من الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها بعد أن تكون قد استنفذت كافة الطرق الممكنة لتحصيلها.

2 ــ سياسة تحويل الخطر: ومثال على ذلك موافقة المصارف على منح قرض لعميل بضمان وديعة عميل آخر في المصرف (الكفيل).

3 ــ سياسة الوقاية والمنع: إذ تتبع المصارف على سبيل المثال نظام تدقيق ورقابة داخلي قوي لمواجهة مخاطر الاختلاس والتلاعب بأموال المصرف.

4 ــ سياسة التجزئة والتنوع: كتوزيع القروض على عدة أنشطة وقطاعات اقتصادية.

5 ــ سياسة التجميع: ومن ميزات هذه السياسة أنها تحقق قانون الأعداد الكبيرة وفيما يتعلق بقطاع المصارف يتم مثلاً تجميع طلبات الاقتراض في دائرة التسهيلات الائتمانية بكل مصرف وتحويل هذه الطلبات إلى المختصين بهذه الدائرة لفحصها واتخاذ القرار المناسب بشأن منح أو رفض القرض.

6 ــ سياسة التأمين: ومن أهم مميزاتها أنه يتم بموجب هذه السياسة تحويل المخاطر من صاحب الخطر إلى المؤمِّن الذي يقوم باتباع التجزئة والتنوع والتجميع.

العلاقة بين المصارف وشركات التأمين:

تقوم علاقة تبادلية بين المصارف وشركات التأمين فعلى صعيد الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين للعاملين في المصارف نذكر:

وثائق التأمين على الحياة الجماعي، للعاملين في المصرف، ووثائق التأمين الصحي الفردي أو الجماعي، كما تقدم شركات التأمين خدمات تأمينية تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي ومنها: وثائق تأمين حياة العملاء طالبي القروض وتشترطها دائرة التسهيلات الائتمانية لمنح القرض، ووثائق تأمين الديون المتعثرة...الخ.

علاقة تبادلية بين شركات التأمين والمصارف بحيث تقدم كل منها خدمات للأخرى..

ويمكن للمصارف أن تقدم خدمات لشركات التأمين: إذ تعتبر المصارف من المصادر الخصبة لحصول شركات التأمين على عملاء جدد، كما تقوم شركات التأمين بإيداع مبالغ في شكل ودائع لأجلٍ كأحد أوجه الاستثمار.

التأمين

باختصار هو أحد سبل مواجهة الخطر ويتحدث الكتاب عن فوائده في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وإعداد الدراسات والأبحاث

التأمين هو أحد سبل مواجهة الخطر..

بهدف تقليل الخسائر أو مكافحة التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ثم يشرح العناصر الأساسية لعقد العملية التأمينية.

وظائف شركات التأمين:

وظائف متعددة لشركات التأمين منها إعادة التأمين والاستثمار..

1 ــ وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاؤه من المؤمّن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده

2 ــ وظيفة الاكتتاب: وتقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر.

3 ــ وظيفة الإنتاج: ويقصد بالإنتاج هنا المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركة التأمين للخدمة التأمينية.

4 ــ وظيفة تسوية المطالبات.

5 ــ وظيفة إعادة التأمين.

6 ــ وظيفة الاستثمار.

إعادة التأمين

هو اتفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئات التأمين، تقوم الهيئة الأولى (المؤمن المباشر) بالتنازل عن جزء من كل عملية تأمينية تحصل عليها مقابل أن تلتزم الهيئة الأخرى (معيد التأمين) بتحمل نسبة من التعويض المدفوع في حين يلتزم المؤمن المباشر بسداد مبلغ معين لمعيد التأمين هو نصيبه من قسط التأمين، وتتم عملية إعادة التأمين دون موافقة أو علم المؤمَّن له حيث تكون علاقته مباشرة مع المؤمِّن الأصلي ولا يمكنه الرجوع إلى معيد التأمين.

عمليات إعادة التأمين تتم دون علم أو موافقة المؤمّن الأصلي..

تسويق الخدمات التأمينية

التسويق: ولا يهدف إلى البيع فقط وإنما يقوم بتخطيط ورقابة ودراسة السوق لفرض التحكم بالمنتَج آخذين بالاعتبار رغبات المستفيدين، من خلال تحديد السعر ودراسة أساليب

ترويج هذا المنتَج، أما المنتَج فيعني المنفعة أو مجموعة المنافع التي يمكن أن يحصل عليها حامل وثيقة التأمين جراء اقتنائه لها ومن هذه الوثائق نذكر وثيقة تأمين جميع أخطار المقاولين، وثيقة جميع أخطاء التركيب، تأمين فسد المحتويات..الخ.

المنتَج هو المنفعة التي يمكن لحامل وثيقة التأمين الحصول عليها..

تسعير الخدمات التأمينية: السعر: هو التكلفة التي يدفعها المؤمَّن له إلى شركة التأمين نظير تغطية الأخيرة لوحدة واحدة من الخطر ويمثل نسبة مئوية من مبلغ التأمين ويختلف من تأمين لآخر.

التوعية التأمينية (الترويج): تعد عنصراً هاماً من عناصر التسويق حيث تعرّف المستفيد بالخدمات التأمينية التي تقوم شركة التأمين بتقديمها، ثم إقناعه بها بهدف تشجيعه على اقتنائها باستخدام الوسائل المتاحة كالوسائل السمعية والبصرية.

التوعية التأمينية عنصر هام من عناصر التسويق..

يفرد الكتاب بعد ذلك خمسة فصول للحديث عن فروع التأمين المختلفة كتأمين إصابات العمل ويقصد بها التعرض لأحد الأخطار التالية: حادث العمل ــ الأمراض المهنية ــ الحادث الذي يقع للعامل خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه ــ الإجهاد أو الإرهاق من العمل. ويحدد الحالات التي يُعتبر الحادث فيها حادث عمل وكيفية التعويض عنها. ثم يبحث في التأمين ضد أخطار النقل ويخص بالدراسة التأمين ضد أخطار النقل البحري ثم ينتقل لدراسة التأمين ضد أخطار الحريق والتأمين على الحياة والتأمين ضد أخطار المسؤولية المدنية، يلي ذلك فصل للمخصصات الفنية في التأمينات العامة وتأمينات الحياة ومن هذه المخصصات:

1 ــ مخصص الأخطار السارية

2 ــ مخصص التعويضات.

3 ــ مخصص التقلبات في معدل الخسارة.

أما الفصل ما قبل الأخير فموضوعه التأمين والإسلام ويورد فيه صيغة التأمين المفتي بجواز التأمين التعاوني وأوجه الاختلاف بين شركات التأمين التعاوني والتجاري ومجموعة من الفتاوى الإسلامية في التأمين. ويختتم الكتاب بدراسة التأمين في الأردن من حيث الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردنية والتشريعات ذات العلاقة بأعمال التأمين والمشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين في العالم العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص.

مما تقدم يمكننا القول أن هذا الكتاب يخدم الدارس المختص من حيث تطبيقاته العملية، وغير المختص ــ الراغب في زيادة ثقافته التأمينية ــ من حيث سلاسة الأسلوب ومحاولة تبسيط المعلومات.

* * *

العام 2009 الأسوأ اقتصادياً

رسم تقرير صدر عن بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» صورة قاتمة للاقتصاد العالمي خلال العام 2009، بحيث لن يتجاوز معدل النمو 0.9% مع تراجع حجم التبادل التجاري بنسبة 2.1%، ويعتبر هذا أول انخفاض منذ عام 1982، ووفقاً للتقرير إن اقتصاديات الدول النامية قد تنمو بمعدل سنوي يبلغ 4.5% بينما تتقلص اقتصاديات الدول المتقدمة بنسبة 0.1%، كما يتوقع التقرير أن تشهد اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً بنسبة 3.9%، وهو أداء أقل كثيراً عن معدل النمو الذي بلغ 5.8% في توقعات العامين 2007 و2008.

وقد جاء هذا التقرير الأخير أكثر تشاؤماً بكثير من التقارير السابقة التي صدرت خلال الأشهر الماضية حول توقعات البنك الدولي بالنسبة للعام 2009 والتي توقع فيها أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3%، وأن يبلغ النمو في الدول النامية 6.4%، وتضمن التقرير توقعات أكثر سلبية مما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أوائل شهر تشرين الثاني الماضي، والذي توقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 2.2% وأن تبلغ نسبة النمو في الدول النامية 5.1%. ويتوقع البنك الدولي في تقريره الأخير تقلص حجم التجارة العالمية بنسبة 2.1% في العام 2009 وللمرة الأولى منذ العام 1982.

مع ذلك مازالت التوقعات بأنه من المحتمل أن ينجو الاقتصاد العالمي من الوقوع في مرحلة الكساد خلال العام 2009، وهو حالة من الانكماش والركود لم يشهدها العالم منذ العام 1945، إلا أن معدل النمو الضئيل الذي لن يتجاوز 0.9% يعد أقل من متوسط معدل النمو السكاني المتوقع أن يبلغ 1.1% خلال الفترة ما بين العام 2005 و 2010، وذلك وفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة.

وقد جمعت حكومات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا احتياطيات ضخمة تستطيع استغلالها الآن لدعم اقتصاديات بلادها والمحافظة على استمرارية نموها، وقد ادخرت هذه الحكومات 70% من فائض إيراداتها النفطية على مدى الأعوام الخمسة السابقة، كما تملك الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يزيد على 1.5 تريليون دولار تستطيع تحريكها في هذا الاتجاه، ولذلك فإن هذا هو الوقت الذي ينبغي فيه على هذه الدول توفير دعمها الكامل لإعطاء قوة دفع حقيقية تحتاج إليها اقتصادياتها، وسيكون من شأن هذا التحرك في النهاية خلق مزيد من الوظائف وتنويع الاقتصاديات وتحقيق منافع أخرى كبيرة تحتاج إليها على المدى الطويل.

إعصار (إيك) يسبب أضراراً بالغة

إعداد: نجلاء محمود

إعادة تسمية مدراء الإدارات الفنية في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

أصدر السيد رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين الدكتور عزيز صقر قراراً يقضي بالتنقلات الإدارية التالية، خدمة لمصلحة العمل والتطوير في الشركة.

مادة 1 ــ ينقل السيد «يوسف جناد» من مديرية البحري والطيران إلى مديرية الحريق والأخطار المختلفة ويسمى مديراً للمديرية المذكورة.

مادة 2 ــ تنقل السيدة «وفاء اليغشي» من مديرية الحريق والأخطار المختلفة وتوضع تحت تصرف السيد رئيس مجلس الإدارة وتقوم بالأعمال التي يكلفها بها.

مادة 3 ــ ينقل السيد «سعد جواد علي» من مديرية التخطيط والتدريب والاستثمار إلى مديرية البحري والطيران ويسمى مديراً للمديرية المذكورة ويبقى مسؤولاً عن ملف التصنيف ومتابعة العلاقة مع وكالة التصنيف (STANDARD & POOR`S)

مادة 4 ــ يسمى السيد «باسل صقر» مديراً (بالتكليف) لمديرية التخطيط والتدريب والاستثمار.

* * *

الإعصار إيك يتحرك مسبباً أضراراً بالغة في طريقه

تحرك الإعصار إيك بعد أن ضعف، إلى الشمال وبعد أن ضرب ساحل ولاية تكساس كإعصار من الفئة الثانية ليغرق بلدات ساحلية ويقطع الكهرباء عن الملايين ويصيب مدينة هيوستون قلب صناعة النفط الأمريكية بالشلل.

وتسبب الإعصار الضخم في دمار هائل وبدأ مسؤولون يقيمون الأضرار التي أشارت تقديرات أولية إلى أنها بمليارات الدولارات.

وغمر إيك الذي عطل حوالي ربع طاقة البلاد لإنتاج النفط وتكريره جالفستون بالمياه وأصاب هيوستون رابعة أكبر مدينة أمريكية بالشلل، كما هشم نوافذ ناطحات السحاب ذات الوجهات الزجاجية وتناثر الزجاج والحطام في الشوارع.

وقال ديفيد بوليسون المسؤول بوكالة إدارة الطوارىء الاتحادية «هذا الإعصار تسبب في دمار في شتى أنحاء تكساس ولويزيانا».

وأظهر تقدير أولي للخسائر باستخدام نموذج كمبيوتر أن الإعصار ايك قد يثير دعاوى تعويضات تأمينية قيمتها بين ثمانية و 18 مليار دولار.

وصرح مايكل تشيرتوف وزير الأمن الداخلي بأنه جرى إنقاذ 940 شخصاً على الأقل حتى الآن ولكن لم تتوفر لديه تأكيدات بخصوص ما إذا كانت هناك وفيات ناجمة عن الإعصار.

أما تشيرتوف في أوستن عاصمة الولاية فقد قال «نشعر بالطبع بقلق... قد يكون هناك أناس لم يغادروا المكان وقد يكونون تحت الأنقاض».

وفي جالفستون حيث وصل الإعصار إلى اليابسة قذفت المياه بالزوارق إلى الطريق السريع الرئيسي مما جعل من الصعب اجتياز الطرق، وقد سبب ذلك أضراراً بالغة. وأوضحت صور التقطت جواً المنازل وقد أحاطت بها المياه.

ولكن الميناء الحيوي في هيوستون لم يتأثر بالدرجة التي كان من المتوقع أن يتأثر بها من جراء الإعصار وهو ما كان سيسبب أضراراً أكبر وكان سيغرق المصافي بالمياه.

وقال حاكم تكساس ريك بيري «لحسن الحظ أن أسوأ سيناريو جرى الحديث عنه والذي كان متوقعاً في بعض المناطق لم يحدث».

إلا أنه أشار أن «أضراراً بالغة للغاية» لحقت بشبكة الكهرباء. ويمكن أن يواجه نحو 4.5 مليون شخص انقطاعاً في الكهرباء يستمر أسابيع.

وفي بيمونت بتكساس قالت السلطات أن الأضرار بالغة للغاية لدرجة أن الأمر قد يحتاج لأكثر من شهر قبل إصلاح الكهرباء وإن السكان الذين يختارون البقاء في المنطقة عليهم الاستعداد للاعتماد على النفس لأسابيع.

وضعف إيك وتحول إلى منخفض استوائي أثناء تحركه صوب ولاية أركنسو متجهاً شمالاً في مسار من المتوقع أن يسبب هطول أمطار غزيرة على منطقة شاسعة ممتدة إلى كندا.

وفي بريدج سيتي على ساحل تكساس انهالت المكالمات الهاتفية التي تطلب المساعدة على عمال الطوارئ.

وقالت جيل فريلو المتحدثة باسم مقاطعة أورانج كاونتي «تلقينا لتونا مكالمة من شخص من الغرفة العلوية في منزله والمياه تتزايد ولا يمكنه الخروج... لم يغادر الكثير من الناس منازلهم ولم يتوقعوا أن يصل منسوب المياه إلى هذا الارتفاع».

وتسبب ايك في أكبر تعطيل لإمدادات الطاقة الأمريكية منذ ثلاث سنوات على الأقل وأدى إلى ارتفاع أسعار البنزين.

وقال مسؤولون محليون أن ثمانٍ من مصافي النفط في تكساس ومجموعها 14 مصفاة أغلقت بالفعل قبل ظهور أي آثار للأضرار البالغة أو الفيضانات.

والإعصار إيك أكبر من الإعصار كاترينا الذين دمر أورليانز عام 2005 ولكن وصوله إلى اليابسة في الجزء الشرقي من جالفتسون أضعف من أثره.

وتأثرت ولاية لويزيانا أيضاً بالإعصار إيك حيث ساعد أكثر من ثلاثة آلاف من الحرس الوطني في المناطق الأكثر تأثراً على طول الساحل في نقل السكان إلى أماكن مرتفعة. ووفقاً لمكتب جيندال جرى إنقاذ أكثر من 200 شخص لحينه.

وتم إعلان ولايتي لويزيانا وتكساس منطقتي كارثة وأمر بتقديم مساعدات اتحادية لدعم جهود الإغاثة في الولايتين.

* * *

طرائف فرنسية في التأمين

يتميز الشعب الفرنسي بعفويته وصراحته، وحينما يقع الفرنسي في موقف محرج فإنه يصعب عليه التصرف وفقاً لمتطلبات الموقف، فالفرنسي في الغالب لا يتقن استخدام فن الحيلة، بل من السهل أن يقع ضحية لها، وقد سمعنا كثيراً عن طرائف السياسيين الفرنسيين التي يندرج جُلها تحت عنوان العفوية وعدم التعامل بذكاء مع المواقف المحرجة.

وفيما يخص التأمين فقد أصبح تقليداً شائعاً في فرنسا أن يصدر مركز الوثائق والمعلومات الفرنسي للتأمين بشكل دوري كتاباً عن الطرائف والنكت التي يتم جمعها من الخطابات التي يحررها عملاء شركات التأمين الفرنسية سواء من حيث فهم التأمين أو اللغة المستخدمة، ويعد التأمين من أكثر المجالات وأشهرها للتندر على الفرنسيين، فإليكم بعضاً مما حوته إصدارات المركز.

أحد العملاء أرسل إلى شركة التأمين خطاباً يخبر فيه الشركة بالحادث الذي وقع له، فماذا قال في خطابه هذا؟ قال: إنني مجبر أن أخبركم بأنني ارتكبت حادث سير ضد أحد أصدقائي وأن زوجتي لا تعلم بهذا الحادث ولا ينبغي لها أن تعلم، وأنا أثق بكم كشركة وفي تفهمكم أنكم لن تخبروها فأنتم بالتأكيد لن تضيعوا شرف رب الأسرة.

وآخر كان يتحين الفرص للنيل من زوجته فكتب لشركة التأمين ما يلي: لقد تسلمت تصريح الحادث الخاص بزوجتي وقد بذلت في تعبئته عناية فائقة ووقتاً كبيراً، وذلك لأثبت لكم أنها مذنبة في ارتكاب الحادث ومسؤولة عنه مسؤولية كاملة.

وأحدهم حرر إلى شركة التأمين خطاباً يبرر كيفية حصول الحادث له فكتب: «رأيت الباب قادماً نحوي بسرعة عالية، ولم أستطع تجنبه فخبط في رأسي ونتجت الإصابة». وآخر يبرر لشركة التأمين سبب كسره زجاج سيارته فقال: «أغلقت سيارتي وأردت الدخول إليها من أجل فتحها من الداخل». وآخر يتساءل بذكاء: هل يستطيعون إرسال ميكانيكي من أجل تقدير أن حضوره عندي في محله أم لا؟! ولآخر لا يقل في مستوى المعرفة والذكاء عن صاحبه الذي سبقه كتب يسأل

شركة التأمين: وثيقة التأمين الخاصة بي انتهت قبل سنة وأريد أن أعرف هل مازالت مركبتي مؤمن عليها أم لا؟

وعميل آخر يحاول أن يبرر لشركة التأمين أن أداءه الفني لم يكن سبباً في الحادث الذي ارتكبه ضد آخر فذكر في خطابه: «الصحيح أنني كنت رافعاً صوت المسجل بشكل عال عندما حصل الحادث، لكني لم أكن أبداً أردد الغناء مع المطرب».

وآخر يعترف بحظه السيئ مع شركة التأمين ولكنه يستسمحها بالموافقة على إلغاء الوثيقة فكتب قائلاً: «بصفتي أسوأ عميل جديد لشركتكم (9 حوادث سير في سنة واحدة) فإنني أتمنى أن تكون لديكم الرغبة في إجابة طلبي هذا بإلغاء وثيقة التأمين وذلك قبل انتهاء مدتها».

وأحدهم يشرح لشركة التأمين نوع الحادث الذي تعرض له فكتب: «كنت ضحية لحادث عمل حينما وقع لي الحادث وأنا في قيلولة تحت ظل شجرة».

وحانوتي يعمل في نقل الموتى يعترض على احتساب القسط التأميني فكتب: «تعلمون أن سيارتي تعمل فقط لنقل الموتى ولا أنقل فيها سوى الجثث وزبائني الموتى لا يستطيعون المطالبة بشيء فهل من الضروري أن تحسبوا القسط على أساس أنهم سيكونون الضحايا لحوادث سير»؟!.

وحتى يكون ختامها مسك فإليكم التساؤل البريء الذي طرحته إحدى العميلات على شركة التأمين بعد دهسها سائق دراجة فكتبت محتجة: «أنا منزعجة بسبب عدم دفعكم التعويض للضحية بدلاً عني بحجة أنني لم أرتد نظارة وأن رخصة قيادتي مكتوب فيها ملاحظة أنني أرتدي نظارة.. وأنا أؤكد لكم أنه ليس خطئي أنني دهست صاحب الدراجة.. فأنا لم أره مطلقاً».

* * *

خبراء الإدمان يقولون أن ألعاب الفيديو ليست إدماناً

نأى أطباء بأنفسهم عن اقتراح مثير للجدل يهدف إلى اعتبار إدمان ألعاب الفيديو نوعاً من الاضطراب العقلي مماثل لإدمان المشروبات الكحولية قائلين أنه يتعين على الأطباء النفسيين دراسة هذه المسألة بشكل أكبر.

كما عارض خبراء في مجال الإدمان بقوة هذه الفكرة خلال مناقشة في الاجتماع السنوي لرابطة الطب الأمريكية.

وقالوا إن هناك حاجة لدراسة أخرى قبل إمكانية إدراج الاستخدام المفرط لألعاب الفيديو والألعاب عبر الإنترنت، وهي مشكلة تتعلق بنحو عشرة في المئة من اللاعبين، كمرض عقلي.

وقال الدكتور ستيورات جيتلو من الجمعية الأمريكية لطب الإدمان وكلية طب ماونت سيناي في نيويورك «لا يوجد شيء هنا يبرر الاقتراح بأن (إدمان ألعاب الفيديو) حالة مرضية نفسية مماثلة لشرب الكحول أو اضطرابات ناجمة عن الاستخدام المفرط لهذه الألعاب ولا يتعين إضافة كلمة إدمان لها».

وكانت لجنة من مجموعة من الأطباء المؤثرين قد اقترحت إدراج إدمان ألعاب الفيديو كاضطراب عقلي في الدليل التشخيصي والإحصائي الأمريكي للاضطرابات العقلية وهو دليل يستخدمه اتحاد الأطباء النفسيين الأمريكيين في تشخيص الأمراض العقلية.

ومن شأن خطوة كهذه أن تسهل الطريق إلى مظلة تأمينية تشمل إدمان ألعاب الفيديو.

وحتى قبل أن تبدأ المناقشة بشأن هذا الموضوع تراجعت اللجنة التي قدمت الاقتراح عن موقفها وأوصت بدلاً من ذلك بأن يدرس اتحاد الأطباء النفسيين الأمريكيين مثل هذا التغيير عندما تراجع دليلها التشخيصي المقبل في غضون 5 سنوات. وقالت مجموعة الأطباء النفسيين أنه إذا كان العلم يبرر ذلك يمكن دراسة ضمه إلى الدليل التشخيصي المقبل والذي سينشر عام 2012.

وبينما يعد استخدام ألعاب الفيديو من حين إلى آخر ليس له أضرار بل قد يساعد في علاج بعض الاضطرابات مثل التوحد قال الأطباء أنه في حالات مفرطة قد يتداخل مع ضرورات يومية مثل العمل والاستحمام بل حتى تناول الطعام.

وقال الدكتور توماس الين بمركز أوسلر الطبي في توسون في ماريلاند «التعامل مع هذه المشكلة لا يختلف عن التعامل مع مدمني الكحول نفس النفي ونفس التبرير ونفس عدم القدرة على الإقلاع عنها».

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

التأمين الإضافي.. والتسوية.. وغيرهما *

تأمين إضافي Additional insurance :

في بعض فروع التأمين، عدا الحياة، قد تطلب شركة التأمين من طالب التأمين إشعارها بالتأمينات الإضافية التي قد يكون أبرمها مع مؤمن آخر. فوجود أغطية تأمينية إضافية على نفس موضوع التأمين يساهم في تخفيف عبء الخطر عند تحققه. وفي أحيان أخرى قد تشترط شركة التأمين على طالب التأمين عدم إجراء أية تأمينات أخرى.

أخطار إضافية Additional Perils :

أخطار محددة تتم تغطيتها إضافة إلى الأخطار المغطاة في الوثائق النموذجية أو القياسية. فتغطية الفيضان والزوابع تعتبر أخطاراً إضافية في تأمين الحريق كما هي الحال بالنسبة لتغطية الحوادث الناجمة عن الإهمال في تأمين هياكل السفن.

قسط إضافي Additional premium :

المبلغ الذي يدفعه المؤمن له (المستأمن) إضافة إلى القسط المتفق عليه نظير توسيع الغطاء التأميني بموجب الوثيقة أو تمديد مدة التأمين، أو لوجود عامل معين يزيد من حدة الخطر كزيادة عمر السفينة عن 15 سنة في تأمين النقل البحري ومعاناة طالب التأمين من عاهة جسمانية في حالة التأمين ضد الحوادث الشخصية.

* عن قاموس التأمين للمؤلف تيسير التركي.

قسط إضافي ــ إعادة التأمين Additional Premium – Reinsurance:

هو القسط الإضافي الذي يتقاضاه معيد التأمين من المؤمن (شركة التأمين) عند قيام الأخير بفرض قسط إضافي على الوثيقة الأصلية إذا وافق المعيد على قبول التعديلات أو الإضافات التي أدت إلى فرض القسط الإضافي على الوثيقة الأصلية. وعادة ما يتقاضى المعيد حصة نسبية من القسط الإضافي تماثل حصته النسبية من قسط الوثيقة الأصلي إذا كانت شروط إعادة التأمين قد نصت على أن تكون حصة المعيد من «القسط الصافي الأصلي» .O. N. R.

قسط قابل أو خاضع للتسوية Adjustable Premium:

يتعذر في بعض حالات التأمين وإعادة التأمين تحديد القسط عند بداية التأمين و/أو إعادة التأمين. لذا يدفع المؤمن له (أو شركة التأمين في حالة إعادة التأمين) قسطاً تقديرياً في البداية يعرف «بالقسط المودع». وتتم تسوية هذا القسط في نهاية مدة التأمين عند معرفة المعطيات الضرورية. ومن أمثلة ذلك أقساط وثائق الحريق الخاصة بتأمين المستودعات ووثائق نقل النقدية أقساط اتفاقيات زيادة الخسارة.

خبير تسوية مطالبات أو تعويضات Adjuster :

قد يكون خبير التسوية فرداً أو هيئة متخصصة في تسوية مطالبات نوع محدد أو عدة أنواع من الخسائر التأمينية. وتتلخص مهامه في الكشف على أو معاينة الخسارة والتأكد من أن الوثيقة تغطي الأضرار موضوع المطالبة. ومن ثم يقوم بحساب التعويض المستحق.

مذكرة خبير التسوية Adjuster's Note:

ملاحظات إيضاحية يلحقها خبير التسوية (خاصة خبير تسوية العوارية العمومية) بتقرير التسوية.

تسوية (قسط أو تعويض)، تعديل Adjustment :

يُقصد بالتسوية في احتساب الأقساط تسوية القسط الذي يتغير تبعاً لتغير خصائص الخطر المراد تأمينه. وتسوى الأقساط عادة على أساس مدى تعرض Exposure الغطاء التأميني لدفع الخسائر. ويكون حجم الأقساط مؤشراً على هذا التعويض كما هي الحال في عقود إعادة التأمين على أساس تجاوز الخسارة التي تتم تسوية أقساطها على أساس حجم أقساط فرع التأمين موضوع الغطاء. وقد يكون حجم الإرساليات (نقل نقدية، نقل داخلي) مؤشراً ملائماً فيُعتمد أساساً للتسوية. وهناك أسس

أخرى لتسوية الأقساط كما هي الحال في تسويات أقساط فرع الطيران على وجه الخصوص. وفي مجال التعويضات يقصد بالتسوية احتساب المبلغ المستحق للمؤمن له كتعويض عما لحقه من ضرر أو خسارة في أمواله المؤمنة.

تعهد أو سند إدارة التركات Administration Bond :

سند يطلب تحسباً لتخلف الشخص المسؤول عن إدارة تركة شخص آخر عن تنفيذ ما عهد إليه من مهام.

مدير تركة، قيّم Administrator:

شخص تعينه المحكمة لإدارة ممتلكات أو تركة شخص آخر. وهو يختلف بحكم هذه الصفة القضائية عن الوصي الذي يذكر عادة صراحة في الوصية.

أصول مقبولة أو مقررة Admitted Assets:

مصطلح يستخدم في سوق التأمين الأمريكية من قبل هيئات الرقابة والإشراف على شركات التأمين. والأصول المقبولة هي تلك الأصول ضمن أصول الشركة المختلفة التي تعتد بها تلك الهيئات في احتساب بعض المعدلات المالية التي تستعمل كمؤشر عام في تقييم وضع الشركة المالي.

مؤمن مصرح له بالاكتتاب Admitted Insurer :

مؤمن سواء كان شخصاً أو شركة، يحق له الاكتتاب في إحدى الولايات الأمريكية. إذ إن لكل ولاية قوانين تأمين خاصة بها قد لا تتيح لشركة تأمين مؤسسة في ولاية أخرى أن تكتتب في عمليات التأمين داخل هذه الولاية. وقد شاع استعمال هذا التعبير خارج الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبح من المتعارف عليه استعماله في الحديث عن أية شركة تأمين مصرح لها بممارسة نشاطها خارج حدود بلدها.

سلفة، تسليف، قرض Advance :

مبلغ يدفع قبل موعد استحقاقه أو قبل إنجاز العمل المتعاقد عليه.

أجرة الشحن مدفوعة مقدماً Advance freight :

تظهر هذه العبارة في وثائق الشحن للدلالة على أن أجور الشحن مدفوعة مقدماً. وأهمية ذلك هو أن الأجور في هذه الحالة لا ترد إذا قصّر الناقل عن إيصال الشحنة إلى

مكان الوصول المحدد في الوثيقة. لذا فإن لصاحب البضاعة مصلحة في التأمين على أجور الشحن، حيث تضاف قيمتها عادة إلى قيمة البضاعة عند تحديد مبلغ التأمين.

سند الدفعة المقدمة Advance Payment Bond :

سند يحرر لصالح الطرف الذي يقوم بدفع مثل هذه الدفعة قبل إتمام ما هو متعاقد عليه. ويمكن اللجوء إلى السند عند تخلف الطرف الآخر عن أداء التزاماته التعاقدية.

قسط مقدم أو مودع Advance Premium:

يستخدم هذا التعبير في الولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على القسط الأولي المستوفى كدفعة مقدمة لحين تقدير القسط الحقيقي أو الفعلي عند توفر البيانات اللازمة أو عند انتهاء مدة التأمين في بعض الحالات.

تأمين الأرباح المتوقعة Advance Profit Insurance:

يدخل هذا النوع من التأمين ضمن تأمين خسارة الأرباح المترتبة على توقف العمل إلا أنه يختلف عن هذا النوع بكونه منصباً على حماية تلك الأعمال والشركات الجديدة التي لم تباشر عملية الإنتاج بعد. وفي الغالب فإن وثيقة تأمين الأرباح المتوقعة تنظم اعتماداً على وجود «وثيقة تأمين كافة أخطار المقاولين» أو «وثيقة تأمين كافة أخطار النصب أو التركيب»، إذ إن أي تأخير في إنجاز أعمال المقاولة أثناء فترة الإنشاء أو التجربة يؤدي بالتالي إلى تأخير تحقيق الأرباح المتوقعة.

قسط معجّل أو مقدَّم Advanced Call:

قسط يدفعه عضو نادي الحماية والتعويض في بداية الفترات الدورية المتعارف عليها، لضمان حقه في الحصول على التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

مخاطرة بحرية Adventure:

يقصد بالمخاطرة البحرية (1) الفترة التي يكون فيها موضوع التأمين معرضاً للخطر (2) إبحار السفينة أو البضاعة المشحونة على ظهرها أو في عنابرها.

* * *

100
الرائد العربي
شتاء
2009

الورقة الأخيرة

العدد المائة.. والمهمة الدائمة!..

بقلم: رئيس التحرير

هذا هو العدد الذي يحمل الرقم مائة من الرائد العربي..
إذن هو العدد الذي يمكن وصفه بالعدد الماسي!!.
هل يعني ذلك.. أو يجب أن يعني لنا.. أو للقارئ شيئاً؟!.

بداية نترك للقارئ العزيز أن يقدّر ماذا يعني أن تصل مجلة بحثية فصلية إلى العدد المائة.. أو بعبارة أخرى إلى السنة الخامسة والعشرين..

وإكمال السنة الخامسة والعشرين والبدء بالسنة السادسة والعشرين بهذا العدد تعني أن ربع قرن قد مضى على إصدار هذه المجلة دون توقف!

أما بالنسبة لنا فالمهمة تزداد صعوبة ليس لأننا لم نعد نستطيع تحمل أعباء أو إمكانات أو قرارات الاستمرارية بإصدار (الرائد العربي)، بل لأن علينا أن نحافظ على الموقع المتقدم الذي نعتقد أننا وصلنا إليه!..

هذا بداية، وتالياً يجب أن ننافس، وفي الساحة الآن العديد من المجلات التي صارت تعنى بصناعة التأمين وإعادة التأمين. كما إن صحفاً يومية صارت تخصص صفحات لهذه الصناعة!..

أيضاً علينا مواكبةهذا التوسع الأفقي لقطاع التأمين، وازدياد الوعي التأميني، ودخول صناعة التأمين بكل مقوماتها دولاً كانت غائبة إلى حد ما عنها.. لكن كل ذلك أو غيره لن يثنينا عن أداء مهامنا على أفضل وجه لتكون (الرائد العربي) الرائدة عربياً في نشر الأبحاث والدراسات التأمينية، ومحاولة الوصول إلى النخبة من صناع القرار والقراء من خلال اختيار الموضوعات وصناعتها من قبل الاختصاصيين

والخبراء في التأمين وصناعة التأمين، سواء كأبحاث خاصة، أو كإعداد أو كترجمة، لتكون مرجعاً للدراسين والباحثين في صناعة التأمين!..

لقد توقفنا كثيراً عند العدد مائة وماذا يجب أن يضم من مواد، وقبل ذلك كان لنا تقييمنا الذي لم نتعصب فيه لأنفسنا، وحاولنا قدر الإمكان أن نكون واقعيين واستعرضنا العديد من المراسلات التي تأتينا لتطالب بالمجلة في العديد من الدول العربية رغم امتلاء الساحة الإعلامية بمجلات تأمينية، وهذا يسعدنا ويؤكد أننا نسير على الطريق الصحيح! وكان تقييمنا لأنفسنا ومن متابعتنا لقرائنا وآرائهم إيجابياً، وراضون عنه إلى حد كبير!..

إذن مهمتنا تزداد صعوبة سواء بسبب وجود منافسين لنا نسعد بمنافستهم، أو بسبب توسع قطاع التأمين وصناعة التأمين، والأهم من ذلك ازدياد أشكال وأنواع المنتجات التأمينية، أو بسبب قرارنا بالحفاظ على موقعنا المتقدم.. هذه المهمة كانت وستبقى سهلة وميسّرة إلى حد كبير بالدعم الذي لقيته المجلة من الإدارات المتعاقبة على شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين أو الإدارة الحالية المتمثلة بالسيد الدكتور عزيز صقر رئيس مجلس الإدارة المشرف العام على المجلة الذي لم يبخل يوماً عليها بتلبية أي طلب يساعد على النجاح في أداء المهمات المنوطة بنا كهيئة تحرير استمرت ببذل الجهود المطلوبة دون أي مقابل على مدى كل العقود الماضية وهي مستمرة في ذلك لإيمانها بالرسالة الإعلامية والبحثية التي تؤديها المجلة..

فشكراً لكل الجهود التي بذلت وتبذل من أجل الاستمرار والتطور ومواكبة المستجدات بدءاً من المشرف العام على المجلة رئيس مجلس إدارة الشركة وانتهاء بالمراسل الذي يوزعها على المشتركين مروراً بكل الكوادر التي عملت وتعمل بها كتاباً وباحثين ومترجمين ومؤرشفين وغيرهم، دون أن ننسى القائمين على دار طلاس للطباعة والنشر والعاملين في طباعة المجلة وإخراجها.

نختم بالقول وبمناسبة إصدار العدد 100 إن الرائد العربي تستمر شابة وستبقى كذلك، والحفاظ على القمة أصعب من الوصول إليها!.. صحيح أننا لا نعتبر أنفسنا في القمة لكننا سنستمر بالسعي إليها وسنحافظ عليها..

والله الموفق

* * *

AL RAÉD AL ARABI